جامعة وهران -2-

كلية العلوم الاجتماعية

قسم الديموغرافيا

أطروحة

للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم

في الديموغرافيا

دور و أهمية المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس و المغرب"

مقدمة و مناقشة علنا من طرف الطالبة الباحثة

من إعداد الطالبة: بن زايد ريم

تحت إشراف الأستاذ: فضيل عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة المكونة من :

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسةالأصلية	الصفة
الوادي الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيسا
فضيل عبدالكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مقررا
يسعد فايزة	أستاذةمحاضرة–أ-	جامعة وهران 2	مناقشا
حمزة شريف علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مناقشا
حفاظ الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مناقشا
عامر عامرأحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2016-2017

الشكر و التقدير

أولا و قبل كل شيء أتقدم بشكري الكبير الذي يعجز اللسان و الفؤاد عن التعبير عنه إلى خالقي و مولاي و مالك أمري على توفيقي و تيسير أموري، اللهم لك الحمد كله، اللهم لك الحمد كله، اللهم لك الحمد كله كما ينبغي للجلال وجهك و عظيم سلطانك حمدا يوازي نعمك و يستوفي مزيدك ملئ السموات السبع و ملئ الأرض و ملء ما بينهما و ملء ما شئت بعد الشيء يااااا لله.

و أتقدم بالشكر الخاص إلى فضيلة أستاذي المحترم " فضيل عبد الكريم" على كل التوجيهات القيمة و على مساعدته الكبيرة لي لإنجاز هذا العمل المتواضع، راجية من المولى العلي العظيم القوي المتين أن يديم عليه لباس الصحة و العافية و يجعله دائما المصباح المنير للعلم و المعرفة، و أن يحشره في زمرة الصالحين جوار سيد الأنبياء و المرسلين سيدنا و حبيبنا محمد الأمين عليه أزكى و صلوات الله و سلامه.

كما أتقدم أيضا بالشكر الخالص لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ، راجية لهم من المولى العلي القدير أن يوفقهم دائما في خدمة العلم و المعرفة و أن يجعل منهم دائما القدوة الحسنة التي نقتدي منها.

كما لا أنسى أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة من بعيد أو من قريب.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى قرة عيني و أحبة قلبي والدي الكريمين "أمي العزيزة ، و أبي الحبيب" اللذان لطالما شجعاني بدعائهما فياااا رب وفقني دائما لرضاهم و إسعادهم ما دمت حية يارب العالمين.

و أهدي عملي هذا إلى إخوتي الغاليين على قلبي.

و أهدي أيضا هذا العمل إلى زوجي الغالي و إبني الحبيب، قرة عيني، صغيري "عبد المجيب".

و أهدي أيضا هدا العمل إلى كل أحبتي و أصدقائي و إلى كل من شجع ريم لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ريـــم

ملخص

"دور و أهمية المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية

في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي " تونس و المغرب"

يعتبر موضوع المرأة ودورها في التنمية من المواضيع التي احتلت موقعا مهما في البحوث و الدراسات، حيث لقي اهتمام العديد من الدول و المنظمات العالمية في مختلف المحافل الدولية.

إن التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر إلى جانب بلدان المغرب العربي " تونس و المغرب" لعبت دورا كبيرا في زيادة أهمية المرأة و دورها الفعال في تنمية هده المجتمعات، فقد أولت هذه البلدان اهتماما بموضوع المرأة و التنمية، فهي تسعى جاهدة للبدل مجهودات كبيرة لفتح المجال أمام المرأة لتحقيق المزيد من الفرص و الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية و حتى القيادية، و هذا بإسهامها في العملية التنموية بدءا بالتخطيط، و مرورا بالتنفيذ، و انتهاءا بمكاسب التنمية و منجزاتها.

كل هذا سمح للمرأة المغاربية ككل بفرض نفسها بقوة في هذه المجتمعات في شتى المجالات " التعليم، المشاركة الاقتصادية، و مواقع صنع القرار.....إلخ" و خاصة في وقتنا الراهن.

1. **الكلمات المفتاحية:** المرأة و التعليم– الصحة– التنمية – مواقع صنع القرار– النوع الاجتماعي– تمكين المرأة– المشاركة الاقتصادية– التنمية البشرية.

Résumé

« Le rôle et l'importance de la femme dans le développement socio-économique en Algérie par apport aux pays de Maghreb « la Tunisie et le Maroc »

Le thème de la femme et son rôle dans le développement est considéré comme l'un des sujets qui ont occupé une position importante dans les recherches et les études, la où il a reçu l'attention de nombreux pays et des organisations mondiales dans des divers forums internationaux.

Les changements socio- économiques qui a connue l'Algérie et les pays de Maghreb « la Tunisie, et le Maroc » , joue un rôle dans l'augmentation de l'importance de la femme dans le développement de ces communautés , ces pays ont prêté attention aux femmes et le développement , où ils faisaient des grands efforts pour ouvrir le champ aux femmes d'avoir accès à plus de possibilités et de fonctions sociale, et économiques même à la place de la décision, et ça par sa contribution au processus de développement et de planification, puis la mise en œuvre, et se termine par des gains de développement et ses réalisation.

Tous cela à permi aux femmes Maghrébine à s'imposer vigoureusement dans ces communautés dans divers domaines « l'éduction – la participation économique- et la place de décision…ect », surtout au moment actuel.

Les mots clé : la femme et l'éduction- la santé- le développement- les postes de décision- le genre social- autonomisation de la femme- participation économique- le développement humain.

Abstracts

« The role and importance of woman in socioeconomic development in Algéria by comparison withe the Maghreb countries « Tunisia and Moroco »

The woman's theme and her role in the développement is considred as one of the most important subjects that occupied a special position in the researches and the studies , thus ;it recieved the interest of several countries and world organisations in different international forums.

The social – economic changes that were knouwn by Algeria besides the Maghreb countries «Tuisia and Morroco » , had played an fondamental role in increasing the importance of woman in the developement of these communities ;whereas these countries have given a big interest to the subject of woman and developement because , they aim hardly to esploire great efforts in order to give the chance to woman to reach more opportunities in socio-economic functions ،and even the leadership ones ; and this by her contribution in the progressive process ; starting by planing , then carrying out and finishing by the gains of the developement and its achevement.

All of this allow the maghreb woman to escpress herself vigourely in these communities by participating in several fields as « education, economic participation, and also in taking decisions ».

Key words :woman and education-the health- the developement- taking decision- social gender- enable woman- the economic participation- humain developement.

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: نسبة النساء اللواتي تقلدن المناصب العليا في الدولة عالميا لسنة 2015.....64

الجدول رقم 02: تطور نسبة الزيادة السكانية في بلدان المغرب العربي.....74

الجدول رقم 03: تطور مؤشر الخصوبة الكلية في الجزائر حسب المستوى التعليمي للمرأة.....86

الجدول رقم 04:تطور التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى في بلدان المغرب العربي.....93

الجدول رقم 05: تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر.....149

الجدول رقم 06: تطور السن المتوسط للمرأة أثناء الولادة في الجزائر.....153

الجدول رقم 07: المتابعة الصحية قبل الولادة.....154

الجدول رقم 08: تطور استخدام موانع الحمل في الجزائر.....158

الجدول رقم 09: تطور نسبة النساء في سن الإنجاب المصابات بفيروس نقص المناعة.....160

الجدول رقم 10: التغطية الصحية في مجال العناية بصحة الأم و الطفل.....162

الجدول رقم 11: تطور معدلات الأمية حسب الجنس في الجزائر.....164

الجدول رقم 12: تطور نسبة الإناث في صفوف التدرج في الجامعات.....171

الجدول رقم 13: تطور نسبة المنخرطين في مراكز التكوين المهني.....175

الجدول رقم 14: تطور نسبة النشاط في الجزائر حسب الجنس.....179

الجدول رقم 15: تطور عمل المرأة حسب القطاعات الاقتصادية.....181

الجدول رقم 16: تطور معدلات البطالة حسب الجنس.....185

الجدول رقم 17: تطور نسبة النساء الأجيرات في القطاع الغير الزراعي.....208

الجدول رقم 18: عدد النساء في المناصب الوزارية في الجزائر.....211

الجدول رقم 19: عدد النساء في المناصب الوزارية في تونس.....211

الجدول رقم 20: عدد النساء في البرلمان الجزائري.....213

الجدول رقم 21: عدد النساء في مجلس النواب التونسي.....214

الجدول رقم 22: عدد النساء في مجلس النواب المغربي.....214

الجدول رقم 23: عدد النساء في مجالس المحلية.في الجزائر.....215

الجدول رقم24: أداء الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية.....217

الجدول رقم 25: أداء الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر النوع الاجتماعي.....219

الجدول رقم 26: أداء الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر النوع الفوارق بين الجنسين.....220

الجدول رقم 27: مصفوفة الخاصة بالارتباط المؤشرات فيما بينها.....231

قائمة التمثيلات البيانية

التمثيل البياني رقم 01:معدل التمدرس في التعليم الابتدائي في أسيا الجنوبية.....63
التمثيل البياني رقم 02: تطور معدل وفيات الأمهات في لعالم.....65
التمثيل البياني رقم 03: نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين في العالم.....66
التمثيل البياني رقم 04: تطور عدد السكان في بلدان المغرب العربي.....71
التمثيل البياني رقم 05: تطور معدلات الولادات و الوفيات في بلدان المغرب العربي.....77
التمثيل البياني رقم 06: تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في بلدان المغرب العربي.....82
التمثيل البياني رقم 07: معدلات الخصوبة حسب المستوى التعليمي للمرأة في الجزائر.....87
التمثيل البياني رقم 08: تطور أمل الحياة في بلدان المغرب العربي.....89
التمثيل البياني رقم 09: الأهراماتالسكانية في بلدان المغرب العربي.....97
التمثيل البياني رقم 10: تطورمعدلات الإعالة في بلدان المغرب العربي.....100
التمثيل البياني رقم 11: تطور معدل وفيات الأطفال في الجزائر.....151
التمثيل البياني رقم 12: تطور نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين.....156
التمثيل البياني رقم 13: تطور نسبة الإناث في التعليم الابتدائي في الجزائر.....167
التمثيل البياني رقم 14: تطور نسبة الإناث في التعليم المتوسط في الجزائر.....168
التمثيل البياني رقم 15: تطور معدل التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة.....169
التمثيل البياني رقم 16: تطور نسبة الإناث في التعليم الثانوي في الجزائر.....170

التمثيل البياني رقم 17: تطور نسب الإناث المتخرجات من الجامعة.....172

التمثيل البياني رقم 18: نسبة الشهادات التي تحصلن عليها الإناث في الجزائر.....173

التمثيل البياني رقم 19: تطور نسبة الإناث المسجلات في صفوف ما بعد التدرج.....174

التمثيل البياني رقم 20: نسبة المشتغلين حسب الجنس و حسب العمر و حسب المستوى التعليمي و حسب الشهادات.....180

التمثيل البياني رقم 21: تطور نسبة البطالة حسب الجنس.....185

التمثيل البياني رقم 22:تطور مؤشر التنمية البشرية في بلدان المغرب العربي.....197

التمثيل البياني رقم23:: تطور مؤشر النوع الاجتماعي في بلدان المغرب العربي.....199

التمثيل البياني رقم 24:مؤشر الفوارق بين الجنسين.....201

التمثيل البياني رقم 25:نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي.....204

التمثيل البياني رقم 26:نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي.....205

التمثيل البياني رقم 27:نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي.....206

التمثيل البياني رقم 28:التحليل المركب الرئيسي الخاص بالمؤشرات (المتغيرات).....235

التمثيل البياني رقم 29:التحليل المركب الرئيسي الخاص بالبلدان.....237

الفهرس

الشكر

الإهداء

قائمة الجداول

قائمة التمثيلات البيانية

فهرس المحتويات

الفصل التمهيدي

I. الإطار المنهجي

1. المقدمة.....2
2. الإشكالية.....4
3. الفرضيات.....6
4. الهدف من البحث.....6
5. أسباب اختيار الموضوع.....7
6. المنهج الدراسي.....7
7. الدراسات السابقة.....9
8. مصادر البحث.....10
9. خطة البحث.....11

II. المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالمرأة و التنمية

1.2 المفهوم الشامل للتنمية.....13
2.2 المفاهيم المتعلقة بالمرأة و التنمية.....15
3.2 أهم المؤشرات الخاصة بالمرأة و التنمية.....18

الفصل الأول " المرأة و التنمية في العالم"

تمهيد

I. مكانة و وضع المرأة عبر التاريخ

1.1 حضارة مابين النهرين.....39

2.1 حضارة الفراعنة.....39

3.1 الحضارة اليونانية.....40

4.1 الحضارة الرومانية.....41

5.1 المرأة عند الصينيين.....41

6.1 المرأة عند اليهود.....41

7.1 المرأة قبل الإسلام.....42

8.1 المرأة في الإسلام.....44

II. الاهتمام العالمي بقضايا المرأة و التنمية.

1.2 وضع المرأة في القانون الدولي.....51

2.2 أهم المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة و التنمية و أهم ما جاء فيها.....54

3.2 الاهتمام العربي بقضايا المرأة و التنمية.....58

III. الأهداف الإنمائية و دورها في تحسين وضع المرأة في العالم

1.3 مفهوم الأهداف الإنمائية.....60

2.3 مضمون الأهداف الإنمائية.....60

3.3 تقييم الأهداف الإنمائية المتعلقة بالمرأة في العالم.....63

خلاصة الفصل

الفصل الثاني " الوضع الديموغرافي في الجزائر مقارنة مع المغرب و تونس"

تمهيد

I. اتجاهات النمو السكاني في بلدان المغرب العربي.

1.1 تطور عد السكان.....71

1.2 تطور النمو السكاني ما بين التعدادات 74

II. التحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي.

1.2 تطور معدل الولادات و الوفيات.....76

2.2 تطور الخصوبة.....81

3.2 تطور أمل الحياة عند الولادة.....88

III. نتائج التحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي.

1.3 التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى.....92

2.3 الهرم السكاني.....96

3.3 معدل الإعالة.....99

خلاصة فصل

الفصل الثالث " اهتمام الجزائر بقضايا المرأة و التنمية و المساواة بين الجنسين".

تمهيد

I. الاهتمام الجزائر وبلدان المغرب العربي بقضايا المرأة على مستوى القانون الوطني و الدولي

1.1 - على مستوى القانون الوطني

1. في الجزائر.....106

2. في تونس.....111

3. في المملكة المغربية.....113

2.1- على مستوى الدولي

1. في الجزائر.....,.....116

2. في تونس.....119

3. في المملكة المغربية.....120

II. أهم البرامج و السياسات الوطنية الهادفة لتنمية و ترقية دور المرأة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا

2.1 استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء.....122

2.2 المخطط تنفيذي للفترة 2007-2011 122

3.2 استراتيجية الوطنية للترقية المرأة.....122

4.2البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب الإنجابي.....123

5.2الاستراتيجية الوطنية للمحو الأمية.....123

6.2برنامج التجديد الريفي.....123

7.2دعم الآليات المؤسسية للمرأة.....123

III. مجالات الاهتمام الحاسمة للمرأة في الجزائر

1.3 مجال المرأة و الفقر.....125

2.3 مجال تعليم المرأة و تدريبها.....127

3.3 مجال المرأة و الصحة.....130

4.3 مجال العنف ضد المرأة.....134

5.3 مجال المشاركة الاقتصادية للمرأة.....136

6.3 في مجال السلطة و مواقع صنع القرار.....142

خلاصة الفصل

الفصل الرابع " الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في الجزائر مقارنة مع بلدن المغرب العربي"

تمهيد

I. مجال المرأة و الصحة

1.1 المؤشرات الخاصة بالحمل و الولادة.....148

2.1 التنظيم العائلي.....157

3.1 الأمراض المتنقلة جنسيا.....159

4.1 التغطية الصحية الخاصة بالأم و الطفل.....162

II. مجال المرأة و التعليم و التكوين المهني

1.2 المرأة و الأمية.....164

2.2 المرأة و التعليم بجميع أطواره.....166

3.2 المرأة و التكوين المهني.....175

III. المرأة و سوق العمل

1.3 تطور نسب النشاط.....178

2.3 تطور التشغيل..... 179

3.3 تطور عمل المرأة حسب القطاعات الرئيسية.....181

4.3 تطور عمل المرأة في القطاع الغير الرسمي.....182

5.3 تطور البطالة حسب الجنسين.....184

6.3 نصيب المرأة من أجهزة التشغيل.....186

خلاصة الفصل

الفصل الخامس " تقييم دور و أهمية المرأة في التنمية في الجزائر وبلدان المغرب العربي " تونس و المغرب" "

تمهيد

I. تقييم اتجاهات وتطور مؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية و المرأة

1.1 مؤشر التنمية البشرية.....196

2.1 مؤشر النوع الاجتماعي.....198

3.1 مؤشر الفوارق بين الجنسين.....200

II. تمكين المرأة في بلدان المغرب العربي

2.1 التمكين في مجال التعليم.....203
2.2 التمكين الاقتصادي.....207
3.2 التمكين السياسي.....210

III تقييم أداء الدول العربية فيما بينها فيما يتعلق بمؤشرات المرأة و التنمية البشرية و باستخدام مؤشر التحليل المركب الرئيسي ACP

أولا- تقيم أداء الدول العربية فيما بينها

تمهيد

1 فيما يتعلق بمؤشرات الخاصة بالمرأة و التنمية البشرية.....217

2 مجال الصحة و التعليم.....221

3 مجال المشاركة الاقتصادية و مواقع صنع القرار.....226

ثانيا- تقيم أداء الدول العربية باستخدام التحليل المركب الرئيسي ACP

1 تعريف المؤشر.....228
2 مزايا استخدام هذا المؤشر 228
3 المعطيات المعتمد عليها في المؤشر.....229
4 الأدوات المستخدمة.....230
5 تحليل النتائج.....230

خلاصة الفصل

خلاصة عامة.....240

قائمة المراجع و المصادر

قائمة الملاحق

قائمة المصطلحات

الفصل التمهيدي:

الإطار المنهجي و المفاهيمي للبحث

I. الإطار المنهجي

المقدمة

إن من أعظم ما تركه لنا القرن العشرون مفهوم التنمية الشاملة الذي يتفاوت حظ تطبيقه بين دول العالم، ولكنه أصبح من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات،فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات اقتصر مفهوم التنمية على كمية ما حصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية ، ولكن مع تأسيس مفهوم التنمية البشرية سنة 1990 الذي تبناه برنامج الأمم المتحدة للإنماء ، أصبح الإنسان هو صانعها وهدفها في آن واحد،و هذا راجع لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة ، لذالك فان قدرات أي أمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، و انطلاقاً من هذا السياق فإن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال ، و هنا يصبح الاهتمام بالمرأة ودورها في تنمية المجتمع جزءًا أساسياً من العملية التنموية ذاتها ، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في النصف الأخر ، و خاصة مع أن النساء يشكلن حاليا نصف المجتمع ، وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية ، فقد أصبح لزاما أن يسهمن في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال ، بل أصبح تقدم أي مجتمع مرهونا و مرتبطاً ارتباطاً وثيقا بمدى تقدم النساء وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و مدى قضاء المجتمع الذي ينتمين إليه على كافة أشكال التمييز الذي يطبق ضدهن[1] .

[1] رفيقة سليم حمود : المرأة المصرية – مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، دار الأمين ، القاهرة 1997، ص 21 .

لقد لعبت المرأة دور كبير في العصور القديمة و الحديثة سواء على مستوى أسرتها أو مجتمعها، مما جعل من هذا الدور الذي تقوم به دوراً لا يمكن إغفاله أو التقليل من أهميته، ولكن قدرة المرأة على القيام بهذا الدور يتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها فيه، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع قدراتها، ومن ثم يمكنها من القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها و مجتمعها ككل ، و دخولها ميدان العمل والمشاركة في مجال التنمية و الخدمة العامة[1].

و هذا ما جعل موضوع " دور و أهمية المرأة في التنمية" يحتل موقعا مهما في مختلف البحوث و الدراسات، إذ أنه كان من الأولويات و المحاور الرئيسية للمجتمع الدولي في مختلف المراحل التاريخية المعاصرة و حتى يومنا هذا، فمنذ بداية العقد العالمي للمرأة (75- 1985) وحتى مؤتمر بكين 1995 ، بدأ الاهتمام العالمي بقضية تنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل ، و مشاركتها في اتخاذ القرار في مختلف مجالات الحياة السياسية، والاقتصادية ، والاجتماعية، و حتى الثقافية في تزايد مستمر، وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام كثير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية.

كل هذا الاهتمام جاء من قاعدة تنموية مفادها أن الثروة البشرية هي صانعة الثروات، و أن التنمية البشرية ينبغي أن تتمحور أساسا على تمكين المرأة و تحسين وضعيتها، و فتح المجال لها لإبداع قدراتها و إمكاناتها، و من تم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة الاجتماعية منها، و الاقتصادية، و السياسية... و غير ذلك، و هذا يجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها، ووضعها، و الإسهام الفعال لها في بناء مجتمعها.

[1] المركز الإقليمي لتعليم الكبار : مؤتمر دور المرأة العربية في التنمية القومية من 24- 1972/9/30، التقرير النهائي،سرس الليان ، ص 7

الإشكالية:

لقد شهدت مجتمعاتنا اليوم تغيرات كثيرة و في مختلف المجالات، فرضت و بشكل كبير الحاجة الماسة للمزيد من الموارد البشرية المدربة و المؤهلة للتصدي للجميع التحديات التي يحملها العصر في طياته.

في ظل التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، يظل وطننا العربي بوضعه الحالي أكثر حاجة لإشراك المرأة في الخطط و الاستراتيجيات التنموية، و إدماجها في المشاريع الرامية للتحسين نوعية الحياة، و تأسيس أفضل نمو للجنس البشري، بحيث يمتلك التعليم و التدريب و التأهيل الملائم لمجابهة تحديات العصر الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها، و لا يتم دلك دون التعبئة العلمية و التخطيطية الشاملة و الدائمة للموارد الإنسانية التي هي هدف من أهداف السياسة الإنمائية و وسيلتها في أن واحد.

إن واقع النهوض بوضع المرأة في الجزائر و بلدان المغرب العربي " تونس و المغرب" و تعزيز قدراتها و تمكينها في مجال التعليم و العمل و المشاركة في التنمية و الحياة العامة ككل، بات يشكل اليوم اتجاها جادا في مجتمعاتها.

تَعتبر الجزائر إلى جانب تونس و المغرب موضوع المرأة و دورها الفعال في تحقق التنمية، من الملفات الأساسية لكل برامجها التنموية، باعتبارها قوة دافعة للمجتمع إلى جانب الرجل في النمو و التنمية و الرفاهية العامة.

و من خلال كل هذا نلجأ إلى طرح هذا التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية و مساهمة المرأة في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر مقارنة بالمرأة في بلدان المغرب العربي "تونس و المغرب"؟

و لأكثر تحليل نلجأ إلى طرح تساؤلات فرعية:

- ✓ **كيف هو وضع المرأة و التنمية في العالم ؟**
- ✓ **ما هي أهم القضايا التي تناولت موضوع المرأة و التنمية في المؤتمرات الدولية؟**
- ✓ **كيف نقيم نصيب المرأة المغاربية بالخصوص من الاستراتيجيات التنموية في المجالات الحساسة (التعليم – الصحة – التشغيل....إلخ)؟**
- ✓ **إلى أي مدى نجحت الجزائر و البلدان المغربية و العربية ككل في إدماج المرأة في العملية التنموية إلى جانب الرجل؟**

فرضيات العمل

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات التي نتمنى أن تكون شاملة لموضوع دراستنا و التي تتمثل في:

- إن تحقيق مستويات التنمية في الجزائر و دول المغرب العربي يعتمد بالأساس على مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص بين النساء و الرجال و تكريسه دستوريا و قانونيا.
- يمكن اعتبار نصيب المرأة من التنمية في هذه البلدان لا يزال يحتاج إلى الكثير من المجهودات.

- الضوابط و العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تفرضها المجتمعات المحلية على المرأة تعتبر من أهم المعيقات التي تقفُ أمام تنميتها في هده البلدان.
- يمكن اعتبار أن تمكين المرأة و تعزيز قدراتها له دور كبير و فعال في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و البشرية ككل.

الهدف من الدراسة

إن لكل باحث مبتغى و هدف يسعى للوصول إليه, و نحن من خلال موضوعنا هدا نسعى بعون الله تعالى إلى دراسة و تحليل أهم المؤشرات المحددة للواقع الحالي الذي تعيشه المرأة في العالم ككل، و في المغرب العربي بالأخص، و تقييم نصيبها من الاستراتيجيات التنموية في البلدان في المجالات الحساسة كالتعليم – الصحة – التشغيل – و حتى في مجال اتخاذ القرار و أهم المعيقات التي تقف أمام تنميتها.

بالإضافة إلى هذا نسعى إلى معرفة أهم أبعاد الدور الذي يمكن للمرأة المغربية أن تشغله في التنمية و التنمية البشرية بالخصوص كونها تمثل نصف المجتمع وأداة فعالة فيه، ثم نقيم موقعها مقارنة مع البلدان العربية.

أسباب اختيار الموضوع

من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ، هو الموقع و المكانة الهامة التي تحتلها المرأة في العالم في الوقت الراهن، حيث تقلدت أعلى المراتب، و حققت أعلى النسب المشاركة في كل مجالات الحياة حيث نجد بعض المجالات فاقت فيه الإناث ذكور كالتعليم مثلا، و هذا رغم كل العقبات و الصعوبات التي واجهتها المرأة و ما زالت تواجهها.

كل هذا كان بمثابة محفز لي لاختيار هذا الموضوعالذي أهدف من ورائه معرفة " واقع و مكانة المرأة في ظل التحولات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي شهدتها كل من الجزائر و بلدان المغرب العربي" تونس و المغرب" وهذا بصفتها دول شقيقة تشترك معنا في العديد من الخصائص ، و حتى العربي ككل ، إضافة إلى معرفة الدور الريادي التي تحتله المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية إلى جانب الرجل.

المنـهج الدراسي

لا وجود لأي علم من العلوم بدون بحث, فالبحث العلمي يتطور بالاعتماد على منهج دقيق للوصول إلى الحقائق و النتائج التي يطمح إليها أي باحث, قصد اختبار صحة الفرضيات.

لقد اعتمدنا فيبحثنا هذا على مجموعة من المناهج أهمها:

- **المنـهج التاريخي :** الذي اعتمدنا فيه على وصف أهم التغيرات و التطورات التي شهدها وضع المرأة في العالم و ما مدى أهميتها في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية عبر مختلف المراحل التاريخية، ثم في الجزائر و بلدان المغرب العربي أيضا،و هذا في مختلف المجالات سواء ديموغرافيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا...إلخ.

- **المنـهج المقارن:** لقد اعتمدنا أيضا في هذا البحث على المنهج المقارن باعتباره الأسلوب الذي يساعدعلى فهمِ الموضوع الخاص بالبحث و خاصة و أننا بصدد إبراز دور و أهمية المرأة في الجزائر بالمقارنة مع بلدان المغرب العربي ، فمن خلال هذا المنهج يمكن وضع مجموعة من المقارنات بين هذه الدول في مختلف المجالات التي تتعلق بالمرأة و التنمية ، فمن خلاله نسعى

إلى إبراز نقاط التشابه و نقاط الاختلاف بين هذه البلدان من خلال ما توفر لدينا من معطيات مختلفة، و الوصول إلى خلاصة عامة أو مجموعة من النتائج لهذا الموضوع.

- إضافة إلى هذا اعتمدنا على **المنهج الوصفي الإحصائي و**كما نعلم أن موضوع التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بالإحصاءات، و ذلك لأن معرفة مدى نجاح الخطط التنموية يقاس بما تستند عليه من بيانات و معلومات و مؤشرات إحصائية عن المتغيرات ديموغرافية، والاجتماعية، و الاقتصادية للمجتمع ، فهنا الإحصاء يعتبر عصب التنمية في حالة إذا كانت هناك قراءات سليمة للإحصاءات حيث يسمح لمتخذي القرار اتخاذ مواقف صحيحة و موثوق منها بعيدا عن العشوائية و التخبط.

فمن خلال المنهج هذا قمنا بوصف دور و أهمية المرأة في التنمية في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي، و هذا من خلال مؤشرات الخاصة بالمرأة و التنمية البشرية، و تمكين المرأة في المجال الاجتماعي و الاقتصادي و حتى السياسي، و استخدمنا أيضا في هذا الصدد التحليل المركب الرئيسي **ACP**، و هذا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية **SPSS**، بهدف تقييم أداء الدول العربية فيما بينها فيما يتعلق بأهمية المرأة و إشراكها في التنمية، من خلال المؤشرات التي تحصلنا عليها من التقرير العالمي للتنمية البشرية للأمم المتحدة، إضافة إلى تقرير اليونسكو الذي يتعلق بوضعية الطفل في العالم، فهذا المركب يعطينا صورة عامة لأهم الارتباطات الخاصة بالمؤشرات فيما بينها، و أهم الدول التي تتشابه فيما بينها من حيث الأداء الخاص بالمؤشرات المرأة و التنمية.

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات مختلفة تطرقت إلى موضوع المرأة و التنمية، سنذكر الأهم منها التي صادفتنا في بحثنا هذا حول هذا الموضوع من أهمها:

1. دراسة محمد حسن باقر رضي، " **التجربة البحرينية** حول **دور المرأة في التنمية** "، المشاركة في الاجتماع 13لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية ، الدوحة، قطر، 26 أفريل 2012.
2. دراسة إيمان بيبرس، " **واقع المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**"، جمعية النهوض و تنمية المرأة، مصر 2011.
3. لمياء قطينة عبيدات، " **مدخل شامل للتحليل مسألة المرأة و التنمية**"، وزارة التخطيط و التعاون الدولي، الإدارة العامة للتنمية البشرية، جامعة بيرزنت (بدون تاريخ نشر).
4. اللجنة الاقتصادية لغرب أسيا بالمشاركة مع صندوق الأمم المتحدة للتنمية و جامعة الدول العربية، " **المرأة العربية فرص و تحديات**"، 2005.
5. الاتحاد الأوربي،" **تقرير عن تعزيز المساواة بين الرجل و المرأة في المنطقة الأورو متوسطية الجزائر كحالة**" ، 2008-2011.
6. دكتورا عائشة عبد السلام، " **دراسة مسحية للمشروعات المجال الاجتماعي و الاقتصادي للنهوض بالمرأة في الجزائر**" ، بالاشتراك مع وزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة و المنظمة العربية للمرأة، 2009.
7. وزارة المنتدبة المكلفة بقضايا المرأة و الأسرة، " **النهوض القانوني بالمرأة في الجزائر**"، دراسة مسحية.

8. ثمينة ندير و لي نومبيرت، " حقوق المرأة في شرق الأوسط و شمال إفريقيا المواطنة و العدالة"، الولايات المتحدة الأمريكية 2005.

9. رفيقة حمود، " **تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية في الدول العربية**"، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس 2005.

10. فؤاد بن عبد الكريم بن عبد العزيز، " **قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية**"، مذكرة الدكتوراه، المملكة العربية السعودية.

11. نعيمة سيمينة، " **دور المرأة المغاربية في التنمية السياسية**"، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011- 2012.

مصادر البحث

في بحثنا هذا اعتمدنا على مجموعة هامة من المصادر المحلية منها و الخارجية الخاصة بالجزائر و بلدان المغرب العربي:

- ففي الجزائر إلى جانب تونس و المملكة المغربيةالمصادر الإحصائية المحلية المعتمد عليها في البحثتمثلت في الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)،و المعهد الوطني للإحصاء (بتونس) ،المندوبية السامية للتخطيط (المملكة المغربية)،بالإضافة إلى مختلف الإحصائيات الخاصة بوزارات الخاصة بكل دولة كالتعليم مثلا، و الصحة ...إلخ.

أما المصادر الخارجية تمثلت فيالمعطيات و التقارير السنوية التي تصدرها منظمة الأمم المتحدة و المنظمات التابعة لها المعنية بالمرأةتمثل: منظمة الأمم المتحدة من أجل المرأة UNIFEM.

منظمة الأمم المتحدة من أجل الأمومة و الطفولة UNICEF.

بالإضافة إلى التقارير الخاصة برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية.PNUD.....إلخ

إضافة إلى المجموعة الإحصائيةللبلدانالإفريقية التي يصدرها الاتحاد الإفريقي.

خطة البحث

لقد قسمنا بحثنا هذا إلى خمس فصول كالتالي:

- **الفصل التمهيدي:** تطرقنا فيه إلى الجانب المنهجي و المفاهيم المختلفة المتعلقة بموضوع الخاص بالبحث.

- **الفصل الأول:**تطرقنا فيه إلى واقع المرأة و التنمية في العالم، حيث تعرضنا فيه إلى مكانة المرأة عبر مختلف الأزمنة ، ثم تطرقنا إلى الاهتمام العالمي بقضايا المرأة و التنمية من خلال القانون الدولي ، و أهم المؤتمرات التي عقدت لأجل موضوع المرأة و التنمية و أهم مواضيع التي تعرضت لها هذه المؤتمرات، ثم في الأخير تطرقنا إلى الأهداف الإنمائية و دورها في تحسين وضع المرأة.

- **الفصل الثاني:**بما أن تخصصنا هو علم السكان فقد ارتأينا إلى تخصيص فصل حول الوضع الديموغرافي في الجزائر بالمقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس و المغرب"، نهدف من ورائه استعراض أهم التطورات النمو السكاني لهذه البلدان ، و إتجهاته، و ما مدى تأثير تمكين المرأة على اتجاهات النمو السكاني في الحاضر و المستقبل.

- **الفصل الثالث:**تطرقنا فيه إلى اهتمام الجزائر و بلدان المغرب العربي بقضايا المرأة و التنمية و هذا على مستوى المحلي من خلال الدستور و القانون الوطني لهذه البلدان محل الدراسة، و دوليا من خلال أهم المعاهدات التي صادقت عليها هذه البلدان، ثم تطرقنا أيضا إلى أهم السياسات و البرامج التي انتهجنها الجزائر من أجل ترقية و تمكين المرأة، و تحسين وضعيتها، من خلال مجموعة من المجالات الحساسة.
- **الفصل الرابع:**تطرقنا فيه إلى الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في الجزائر بالمقارنة مع بلدان المغرب العربي " تونس، المغرب"، و ذلك من خلال مجموعة من المجالات الأساسية ، أو بالأحرى الحساسة منها التي تستحق فيها المرأة أن تحسن وضعيتها كالصحة ، و التعليم، الشغل، فوضع المرأة يعتبر كمرآة عاكسة للنجاح أو فشل البرامج التنموية.

- **الفصل الخامس:**في هذا الفصل حاولنا تقييم دور و أهمية المرأة في التنمية من خلال المؤشرات المتعلقة بالتنمية و المرأة ككل" مؤشر التنمية البشرية، مؤشر النوع الاجتماعي، مؤشر الفوارق بين الجنسين، و تمكين المرأة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا.."، ثم كأخر نقطة قمنا فيها بمقارنة دول المغرب العربي بالبلدان العربية التي توفرت لدينا فيها المعطيات في هذا المجال، و قد استخدمنا التحليل المركب الرئيسي ACPلتقييم أداء الدول فيما يتعلق بمجال المرأة و التنمية.

II. المفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالمرأة و التنمية

أولا –المفهوم الشامل للتنمية:

- تاريخيا ارتبط مفهوم التنمية ارتباطا كبيرا ووثيقا بالنمو الاقتصادي, إذ كان من الممكن الحكم على مدى نجاح التنمية في أي مجتمع من المجتمعات بمقدار ما يحققه هذا المجتمع من معدلات النمو الاقتصادي مقبول, بمعنى التنمية تكون بمقدار النمو الاقتصادي الذي يحققه المجتمع في فترة من الفترات.
- أما حاليا بالرجوع إلى المفاهيم الواردة في الصكوك و الدساتير الخاصة بالاتفاقيات و المؤتمرات الدولية الخاصة بالأمم المتحدة نجد أن هناك ذكرا و اهتماما كبيرا بالتنمية نذكر منها:

_ عرفت الأمم المتحدة التنمية سنة 1954:« بأنها العملية التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين و الحكومة بهدف تحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الإدماج في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن[1]»

_ الإعلان الخاص بالأمم المتحدة بشأن حق في التنمية لعام 1986 نصعلى أن:« التنمية هي حق من حقوق الإنسان.....[2]»

_ و جاء في التقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم الخاص بالمرأة في كوبنهاجن سنة 1980 مفهوم التنمية على:« أنها التنمية الشاملة في جميع مجالات الحياة السياسية , الاقتصادية , الاجتماعية و الثقافية و غيرها من نواحي الحياة البشرية».

[1]) محي الدين نصرت, « تنمية المجتمعات المحلية», مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية, القاهرة 1971 ص 200.
[2]) الأمم المتحدة , الإدماج لحقوق الإنسان في التنمية البشرية و المستدامة , وثيقة توجيهية لبرنامج الأمم المتحدة 1999 , ص3.

_ وقد جاء في تقرير المؤتمر العالمي للسكان و التنمية بالقاهرة سنة 1994 «على أن التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف , و هو جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان , و لابد من تحقيق التنمية حتى تلبى بإنصاف حاجيات السكانية و الإنمائية و البيئية للأجيال الحالية المقبلة».

_ و قد جاء تعريف التنمية في تقرير الخاص بالمجلس الاقتصادي للأمم المتحدة (الإيسيكو ESCO) على «أنها تنمية المهارات و المعارف و قدرات الجنس البشري , الذين يسهمون في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لبلد ما».

- **عناصر التنمية**

  - تشمل التنمية أربعة عناصر كالتالي:

✓ **الإنتاجية:** وهي توفير الظروف المناسبة للأفراد لرفعمن إنتاجيتهم.

✓ **العدالة الاجتماعية:** وهي تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص.

✓ **الاستدامة:** وهي ضمان حصول الأفراد على تنمية مستدامة ومستقرة.

✓ **التمكين:** وهي توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد.

- **مفهوم التنمية البشرية:**

"لقد أشار البنك العالمي لسنة 1980 إلى أن مفهوم التنمية البشرية يشمل التربية و التدريب و النهوض بالصحة و التغذية و خفض معدلات الخصوبة, و هو يضم هذه العناصر المتعددة التي تولي للنمو الاقتصادي و الاجتماعي اهتماما كبيرا[1].

و قد نص تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 1990 عن الأمم المتحدة :"على أن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس , و التي من أهمها تحقيق حياة طويلة خالية من العلل , و اكتساب المعرفة و التمتع بمعيشة كريمة , و الحرية السياسية و ضمان لحقوق الإنسان الذاتية , و التركيز على تطوير القدرات البشرية و استخدامها في الإنتاج".

ثانيا – المفاهيم المتعلقة بالمرأة و التنمية :

1)-مفهوم المرأة في التنمية(*la femme dans le développement*)

هو اختصار للمصطلح الانجليزي *women in développement* يقوم هذا المفهوم على أن اعتبار المرأة عنصر ضروري لا يمكن استبعاده من التنمية, و يركز على أدوار المرأة الإنتاجية و احتياجات النوع الاجتماعي من خلال توجيه المشاريع الخاصة بالمرأة لمواجهة مشاكلها و محاربة الفقر الذي تعاني منه و محاولة جعلها في مستوى الرجال أو على الأقل تساعدها على ذلك , و مشكلة هذا المفهوم هو اعتبار مشاريع تنمية المرأة مجال خاص لا يرتبط بالتنمية العامة.

[1]) البنك العالمي للإنشاء و التعمير . تقرير عن التنمية في العالم , سنة 1980 ص 44.

2)- مفهوم المرأة و التنمية:(La femme et le développement)

ظهر هذا المفهوم في النصف الثاني من السبعينيات و يركز هذا المفهوم على العلاقة بعملية التنمية بدلا على الاستراتيجيات دمج المرأة في التنمية[1] , و يتجه هذا المفهوم إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للمرأة و تحسين قدراتها و مهاراتها للعمل في جميع المجالات دون اللجوء إلى المشاريع الخاصة بها , و يهتم هذا المفهوم بتطوير التكنولوجيات التي تخفف الأعباء الأسرية على المرأة و توفير الوقت اللازم لها للقيام بالعمل الإنتاجي, و تتمثل سلبيات هذا المفهوم ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في أن واحد و عدم قدرتها في نفس الوقت الانتفاع بثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة التي تميز دور الرجل على المرأة لذلك زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك أي مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة العادات و التقاليد التي لم تستطع الكثير من المجتمعات و خاصة العربية التخلص منها.

3)- مفهوم النوع الاجتماعي و التنمية[2]: (Gendre et développement)

يعتبر مفهوم النوع أو (الجندر) من المفاهيم الجديدة التي برزت بصورة واضحة في الثمانينات من القرن الماضي . وقدم هذا المفهوم بواسطة العلوم الاجتماعية من خلال دراسة الواقع الاجتماعي والسياسي، كمحاولة لتحليل العلاقات و الأدوار والمعوقات لكل من الرجل والمرأة.

[1]) صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) , مفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي , منشورات المفتاح , القدس , 2006 ص 27.

[2] محمد حميد بخاري' دليل مقاربة النوع و التنمية ، مشروع مشاركة الساكنة في إصلاح التعليم الابتدائي بجهة سوس ماسة درعة ،10 يناير 2008 ص 26.

ويقابل مفهوم النوع أو الجندر مفهوم الجنس ، والفرق بين الاثنين أن مفهوم الجنس يرتبط بالمميزات البيولوجية المحددة التي تميز الرجل عن المرأة ، والتي لا يمكن أن تتغير حتى أن تغيرت الثقافات أو تغير الزمان والمكان .

ورغم إن مفهوم النوع هو إشارة للمرأة والرجل إلا أنه أستخدم لدراسة وضع المرأة بشكل خاص أو كمدخل لموضوع (المرأة في التنمية).

إن الدور الذي يقوم به أي من النوعين هو نتاج سلوك مكتسب، وعلى هذا السلوك تتحددالعلاقات و الأدوار التي يقوم بها كل من الذكر والأنثى، ولا شك أن دور كل نوع يتأثر بالبيئة الاجتماعية و الثقافية و الجغرافية والاقتصادية والسياسية.

4)- مفهوم التمكين: (Autonomisation)

هو من أحدث المفاهيم المستعملة و الأكثر تداولا يهدف لإدماج المرأة في العملية التنموية باعتبارها عنصرا فاعلا فيها, و قد ظهر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات, و هو عملية تمكين النساء و زيادة وعيهن عن طريق توسيع الوسائل الثقافية و التعليمية و المادية حتى تتمكن من المشاركة في اتخاذ القرار و التحكم في الموارد التي تعنيهم, و هو يتيح للمرأة الإبداع بقدراتها الإنتاجية و المهنية بالاعتماد على الذات و ذلك عن طريق الثقافة و التعليم و التوظيف , و يساهم هذا المفهوم في القضاء على كل التمييز الذي يطبق ضد المرأة و إزالة كل المعوقات القانونية التي تعيق مسيرتها في التنمية.

ويعتبر هذا المفهوم جزءا لا يتجزأ من مفهوم المشاركة، حيث يهدف أساسا لتدريب ورفع قدرات المرأة القيادية والإدارية في اتخاذ القرار والتخطيط والتنفيذ. لذلكأبرز هذا المفهوم أهمية المرأة

كعضو فعال في المشاركة والمساواة مع الرجل في دفع عجلة التنمية، وان يهدف هذا المفهوم بصورة أساسية لتسليح المرأة بجميع العناصر اللازمة لأداء دورها الفعال، وتحقيق رفاهية المرأة كعضو مشارك في المجتمع والأسرة.

ثالثا –المؤشرات الخاصة بالمرأة و التنمية:

1)–مؤشر التنمية البشرية:

هو أداة مركبة تهدف إلى قياس مستوى التنمية البشرية في بلد ما عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الاقتصادي و مستوى النمو الاجتماعي.

و مؤشر التنمية البشرية يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما من حيث ثلاث أبعاد أساسية:

3) حياة صحية طويلة 2) المعرفة 1) المستوى المعيشي اللائق

- **أبعاد قياس مؤشر التنمية البشرية:**

يتم قياس مؤشر التنمية البشرية وفق ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها و حسب أربع مؤشرات كالتالي[1]

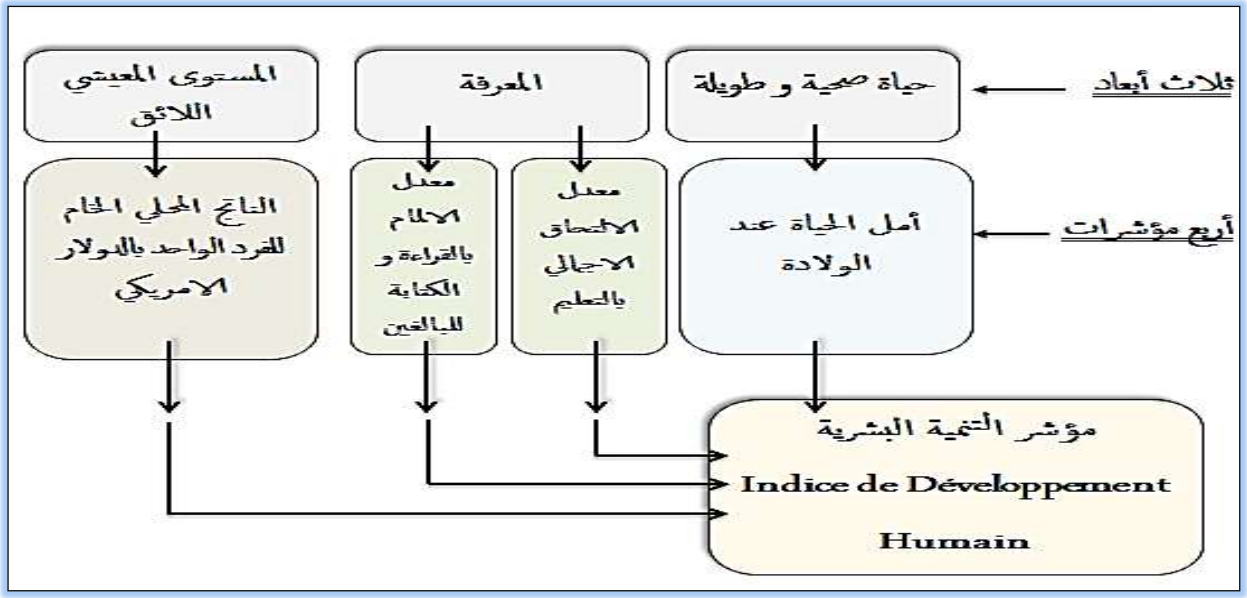

[1]ONU , Bureau de Rapport de Développement Humain.

- **البعد 1:«حياة صحية طويلة** » يتم قياسها بمتوسط أمل الحياة عند الولادة و هذا المؤشر ضروري حيث يسمح لنا بمعرفة ما مدى التقدم الصحي و الاجتماعي الذي وصلت إليه أي بلد من بلدان العالم.

- **البعد 2: «المعرفة العلمية** » هو من أهم مؤشرات التي تسمح بتحقيق التنمية البشرية ، فتحسن و ارتفاع مستويات التعليم ، يجعل السكان أكثر فعالية في المشاركة في الحياة التنموية، و يتم قياسها وفقا للمؤشر الإلمام بالكتابة و القراءة للبالغين (ثلثا الأهمية)، و مجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية، و الثانوية، و العليا(ثلثا الأهمية)[1].

- **البعد 3:«المستوى المعيشي اللائق»**يتم قياسه وفق الناتج المحلي للأفراد بتعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي.

كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية:

قبل حساب مؤشر التنمية البشرية لا بد من إعداد مؤشرات خاصة بدلائل " متوسط العمر المتوقع – التعليم – و الناتج المحلي الخام " ، و يتم اختيار القيم القصوى و الأدنى لكل مؤشر.

[1]PNUD, Rapport de développement humain, 2007_2008, p344.

- **القيم القصوى و الأدنى لحساب مؤشر التنمية البشرية:**

البعد	القيمة القصوى	القيمة الأدنى
أمل الحياة عند الولادة بالسنوات	85	25
معدل الإلمام بالكتابة و القراءة %	100	0
معدل الإجمالي لتعليم %	100	0
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد بالدولار الأمريكي	40000	100

يتم حساب ما يسمى دليل البعد كما يلي:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين 0 و1,و هو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للسكان فيها ,حيث ترتفع القيمة كلما اقترب من القيمة العظمى و تنخفض كلما اقترب الدليل من الصفر, و من هنا يمكن تصنيف الدول تنازليا وفقا للدليل المحسوب إلى ثلاث مستويات كما يلي[1]:

- **المستوى الأول:** دول ذات تنمية بشرية عالية من 0.8 فما فوق.
- **المستوى الثاني:**دول ذات تنمية بشرية متوسطة بين 0.5 و أقل من 0.8.
- **المستوى الثالث:** دول ذات تنمية بشرية ضعيفة تحت 0.5.

[1]) بن صاوشة رياض، بحث التنمية البشرية و النمو الاقتصادي ، - دراسة حالة الجزائر - ،بحث في اطار ماجستير إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005، ص 09.

1.3 حساب مؤشر أمل الحياة عند الولادة:

يقوم هذا المؤشر بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

2.3حساب مؤشر المعرفة (التعليم):

يقوم هذا المؤشر بقياس الانجاز النسبي الذي تحققه البلاد في كل من معدل الإلمام بالكتابة و القراءة لدى البالغين، و نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية و الثانوية و الجامعات.

و يتم في بادئ الأمر حساب معدلات الإلمام بالكتابة و القراءة لدى البالغين و دليل نسب الالتحاق الإجمالية، ثم يتم جمع قيمتي هدين الدليلين بغرض إعداد مؤشر التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالكتابة و القراءة لدى البالغين (محو الأمية)،و الثلث المتبقي للنسب الإجمالية للتعليم، و يتم حسابه بالمعادلة التالية:

مؤشر التعليم=2/3(دليل محو الأمية لدى البالغين)+1/3(دليل النسب الالتحاق الاجمالية بالتعليم)

3.3 حساب مؤشر الناتج المحلي الخام للفرد الواحد:

إن وظيفة الناتج القومي الإجمالي هو قياس درجة النمو الاقتصادي .دلالته الاقتصادية هي تصنيف الدول حسب درجة الفقر والغنى, ويقاسبقيمة الدولار(USD).

ويتم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي حسب المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي =إجمالي الناتج (الدخل) المحلي/عدد السكان

يمثل هذا مؤشر مستوى النمو الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية فزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي يعني زيادة مستوى النمو أو الرفاهة الاجتماعي والعكس صحيح.

- يتم حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (بالتعادل مع القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي)، و يمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلا عن كل أبعاد التنمية البشرية.
- و لحساب المؤشر يتم استخدام اللوغاريتم الدخل و هو يحسب وفقا للمعادلة التالية:

$$\text{مؤشر الناتج المحلي الاجمالي} = \frac{\text{لوغاريتم(القيمة الحقيقية ن، م، خ" PIB")} - \text{لوغاريتم(القيمة الدنيا ن، م، خ" PIB")}}{\text{لوغاريتم(القيمة القصوى ن، م، خ" PIB")} - \text{لوغاريتم(القيمة الدنيا ن، م، خ" PIB")}}$$

4.3حساب مؤشر التنمية البشرية:

بمجرد الانتهاء من حساب المؤشرات يتم تحديد مؤشر التنمية البشرية على النحو المباشر، و يمثل هذا الدليل متوسط بسيط لمؤشرات الأبعاد الثلاثة و هو يحسب كالتالي:

$$\text{مؤشر التنمية البشرية} = 1/3(\text{مؤشر أمل الحياة}) + 1/3(\text{مؤشر المعرفة}) + 1/3(\text{مؤشر الناتج المحلي الاجمالي})$$

*مثال عن كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:

سنقوم بإظهار كيفية حساب مؤشر التنمية البشرية بالاعتماد على إحصائيات التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2008:

- **حساب مؤشر أمل الحياة عند الولادة:**

قيمة أمل الحياة عند الولادة لسنة 2008 تقدر: 75,5 سنة.

مؤشر أمل الحياة =(75،7− 25)/(85−25)=**0,845**

- **حساب مؤشر التعليم:**

مؤشر التعليم =2/3(مؤشر الأمية للكبار)+1/3(مؤشر التعليم الإجمالي).

معدل الإلمام بالكتابة و القراءة في الجزائر لسنة 2008 =79,4%.

معدل التعليم الإجمالي في الجزائر لسنة 2008 = 74,10%.

دليل معدل الإلمام بالكتابة و القراءة =(القيمة الحقيقية – القيمة الدنيا)/ (القيمة القصوى – القيمة الدنيا).

دليل **معدل الإلمام بالكتابة و القراءة** =(79,4−0)/ (100−0)=**0,749**

دليل معدل التعليم الإجمالي =(74,1−0)/ (100−0)=0,741

مؤشر التعليم للتنمية البشرية =2/3(0،749)+1/3(0،741)=**0،746**

- **حساب مؤشر الناتج المحلي الخام:**

تقدر قيمة الناتج المحلي الخام للفرد الواحد في الجزائر لسنة 2008=8738 دولار[1].

[1])CNES, Rapport national sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie2008, p.32

مؤشر الناتج المحلي الخام=$\frac{\text{لوغاريتم}8738-\text{لوغاريتم}100}{\text{لوغاريتم}40000-\text{لوغاريتم}100}$ =

0,747

- **حساب مؤشر التنمية البشرية:**

مؤشر التنمية البشرية =1/3(مؤشر أمل الحياة)+1/3(مؤشر التعليم)+1/3(مؤشر الناتج المحلي الخام)

=1/3(0،845)+1/3(0،746)+1/3(0،747) =**0,779**

2) مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية:

بيمنا يقوم مؤشر التنمية البشرية بقياس متوسط الانجازات المتعلقة بمجال التعليم–الصحة–المستوى المعيشي، بحيث يعمل مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية على تعديل متوسط الانجازات لإبراز أوجه انعدام المساواة بين الرجال و النساء، و هذا من خلال ثلاث أبعاد التي تحدد من خلالها التنمية البشرية، إلا أن هذه الأبعاد أو المتغيرات تختلف في المحتوى ومستوى التحليل، والهدف .

1.2) أبعاد قياس مؤشر النوع الاجتماعي التنمية البشرية:

يقاس مؤشر النوع الاجتماعي هو أيضا من خلال ثلاثة أبعاد و لكن من خلال ثمانية مؤشرات تتعلق بالجنسين ذكور و الإناث كما هومعين في المخطط التالي:

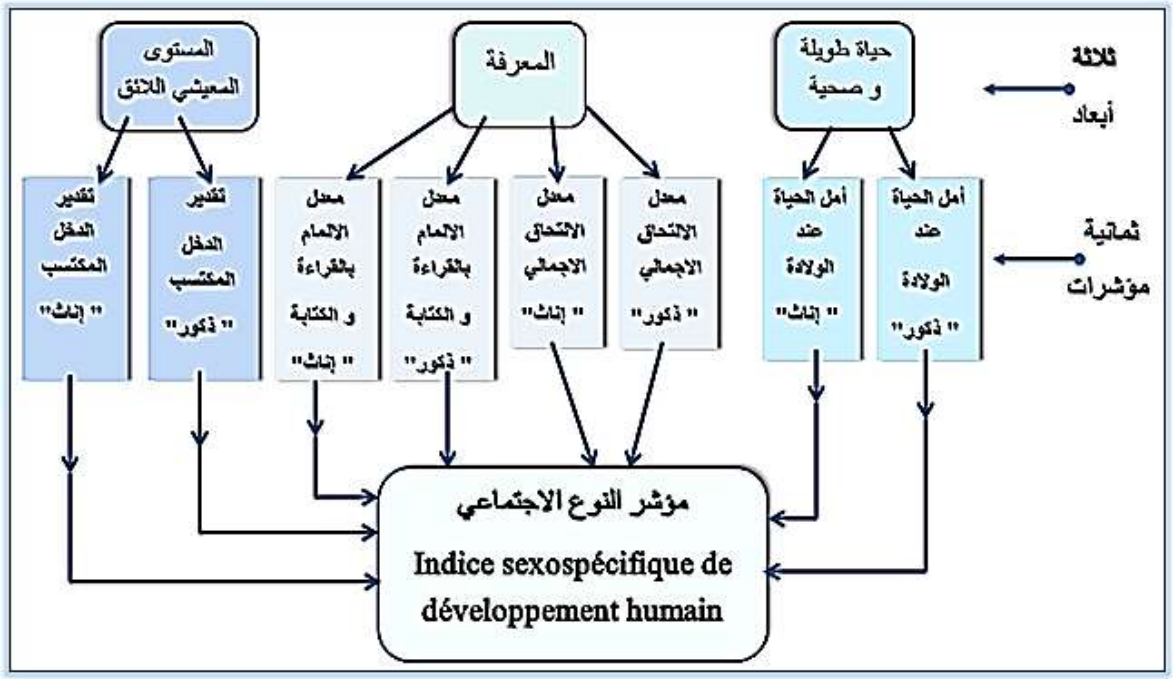

3) كيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعي التنمية البشرية:

يعتمد حساب مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية على ثلاث خطوات:

الخطوة الأولى:

يحسب دليل الإناث و الذكور من حيث بعد من الأبعاد من خلال المعادلة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الحقيقية –القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى – القيمة الدنيا}}$$

الخطوة الثانية:

يجمع دليلا الإناث و الذكور من خلال كل بعد من الأبعاد بالطريقة التي تجازي الاختلافات في الانجازات بين الرجال و النساء، مما ينتج دليلا يطلق عليه اسم الدليل الموزع بالتساوي ، ويتم حساب ذلك الدليل من خلال المعادلة التالية:

الدليل الموزع بالتساوي[1]:

$$=\{(\text{نسبة الإناث من إجمالي السكان})(\text{دليل الإناث})^{1-e} + (\text{نسبة الذكور من إجمالي السكان})(\text{دليل الذكور})^{1-e}\}^{1/1-e}$$

حيث تقيس قيمة e نسبة تفادي عدم المساواة في دليل التنمية المرتبط بالجنس، و في حالة **e=2** تصبح المعادلة العامة كمايلي:

[1]) PNUD, même source, p344

$$=\{(\text{نسبة الإناث من إجمالي السكان}(\text{دليل الإناث})^{-1} + (\text{نسبة الذكور من إجمالي السكان}(\text{دليل الذكور})^{-1}\}^{-1}$$

و تكون نتيجتها الوسط التوافقي لدلائل الإناث و الذكور.

لماذا تستخدم القيمة e=2 في دليل التنمية البشرية المرتبط بالجنس[1]؟

حسب تقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2003 الذي يعطي الشرح التفصيلي لكيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعية، e يمثل فجوة الجزاء المفروض في بلد ما بسبب عدم المساواة ، كلما كانت القيمة مرتفعة كلما كان حجم الجزاء أو العقوبة اكبر في المجتمع، و إذا كانت e=0هنا يتساوى مؤشر النوع الاجتماعي مع مؤشر التنمية البشرية.

و حسب نفس التقرير يتم استخدام e= 2لفرض عقوبة مساوية (معتدلة) بين الذكور و الإناث فيما يتعلق بالإنجازات المحققة بينهما.

الخطوة الثالثة:

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس بالجمع ما بين الأدلة الثلاثة الموزعة بالتساوي في وسط غير مرجح، من خلال معالم الأهداف لحساب دليل التنمية البشرية التالية[2]:

[1])PNUD, RMDH 2003, P 334.
[2])PNUD, même source, p346

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع للإناث عند الولادة(بالسنوات) .	87.5	27.5
العمر المتوقع للذكور عند الولادة(بالسنوات) .	82.5	22.5
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين٪ .	100	0
نسبة القيد الإجمالي معا .	100	0
الدخل المكتسب التقديري (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية).	40000	100

***مثال عن كيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية في الجزائر:**

نفس الشيء سنحاول إظهار كيفية حساب مؤشر المتعلق بالنوع الاجتماعي بالاعتماد على إحصائيات 2008 كما في المثال السابق.

المعطيات	ذكور	إناث
أمل الحياة	74,9 سنة	76,6 سنة
نسبة السكان	%50,5	%49,5
معدل الالمام بالكتابة و القراءة	%82,5	67,30
النسبة الإجمالية للتمدرس	%73,3	%74,1
الناتج المحلي الخام للفرد الواحد	$15008,6	$2317,17

- **حساب مؤشر أمل الحياة الموزع بالتساوي:**

***دليل مؤشر امل الحياةإناث = (27,5−76,6)/(27,5−87,5)=0,818**

*** دليل مؤشر امل الحياةذكور= (22,5−74,9)/(22,5−82,5)= 0,873**

- **مؤشر أمل الحياة الموزع بالتساوي={[(0,495)0,818)$^{-1}$]+[0,505)0,873)$^{-1}$]}$^{-1}$**

=0,845.

- **حساب مؤشر التعليم الموزع بالتساوي:**

***مؤشر التعليم للإناث**=2/3(نسبة الالمام بالكتابة و القراءة)+1/3(معدل الإجمالي للتمدرس)

=2/3)0،673)+1/3)0،741)=**0،696**

***مؤشر التعليم للذكور**=2/3(نسبة الأمية)+1/3(معدل الإجمالي للتمدرس)

=2/3)0،825)+1/3)0،738)=**0،796**

مؤشر التعليم الموزع بالتساوي={ [(0،495)0،696)$^{-1}$]+[0،505)0،796)$^{-1}$]}$^{-1}$=**0،743**

- **حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الموزع بالتساوي:**

***مؤشر الناتج المحلي الخام** إناث$= \frac{\text{لوغاريتم}2317,19-\text{لوغاريتم}100}{\text{لوغاريتم}40000-\text{لوغاريتم}100} = 0,525$

***مؤشر الناتج المحلي الخام** ذكور$= \frac{\text{لوغاريتم}15008,60-\text{لوغاريتم}100}{\text{لوغاريتم}40000-\text{لوغاريتم}100} = 0,836$

مؤشر الدخل الموزع بالتساوي={[(0,495)0,525) $^{1-}$] +[0,505)0,836) $^{1-}$]} $^{1-}$=**0,646**

و أخيرا حساب «**مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية**»

= 1/3(مؤشر أمل الحياة)+1/3(مؤشر التعليم)+1/3(مؤشر الناتج المحلي الخام)

=1/3(0،845)+1/3(0،743)+1/3(0،646)=**0،745**

3) مؤشر مشاركة المرأة في التنمية :

يرتكز هذا المؤشر على قياس الفرص المتاحة أمام المرأة لابراز قدراتها في عدة مجالات، و ربط ذلك بدرجة المساواة بين الرجل و المرأة، فلا يتطور و يتطور المجتمع البشري بدون الدور الفعال للمرأة في البناء المجتمعي، يبرز مقياس تمكين او مشاركة المرأة انعدام المساواة بين الجنسين من خلال ثلاث مجالات و رئيسية :

- المشاركة السياسية و مواقع صنع القرار التي يتم قياسها بالنسب المئوية لحصص النساء و الرجال من المقاعد البرلمانية.

- المشاركة الاقتصادية سلطة صنع القرار و التي تقاس وفقا لمؤشرين هما النسب المئوية لحصص النساء و الرجال من مناصب المشرعين و كبار المسؤولين و المديرين ، و النسب المئوية لحصص النساء و الرجال من المناصب المهنية و الفنية.

- نصيب المرأة من الموارد الاقتصادية الذي يقاس من خلال الدخل المقدر للنساء و الرجال (تعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي).

1.3 أبعاد قياس مؤشر مشاركة المرأة في التنمية:

يقاس مؤشر مشاركة المرأة في التنمية من خلال ثلاثة أبعاد التي تقاس بدورها بأربع مؤشرات كما في المخطط التالي:

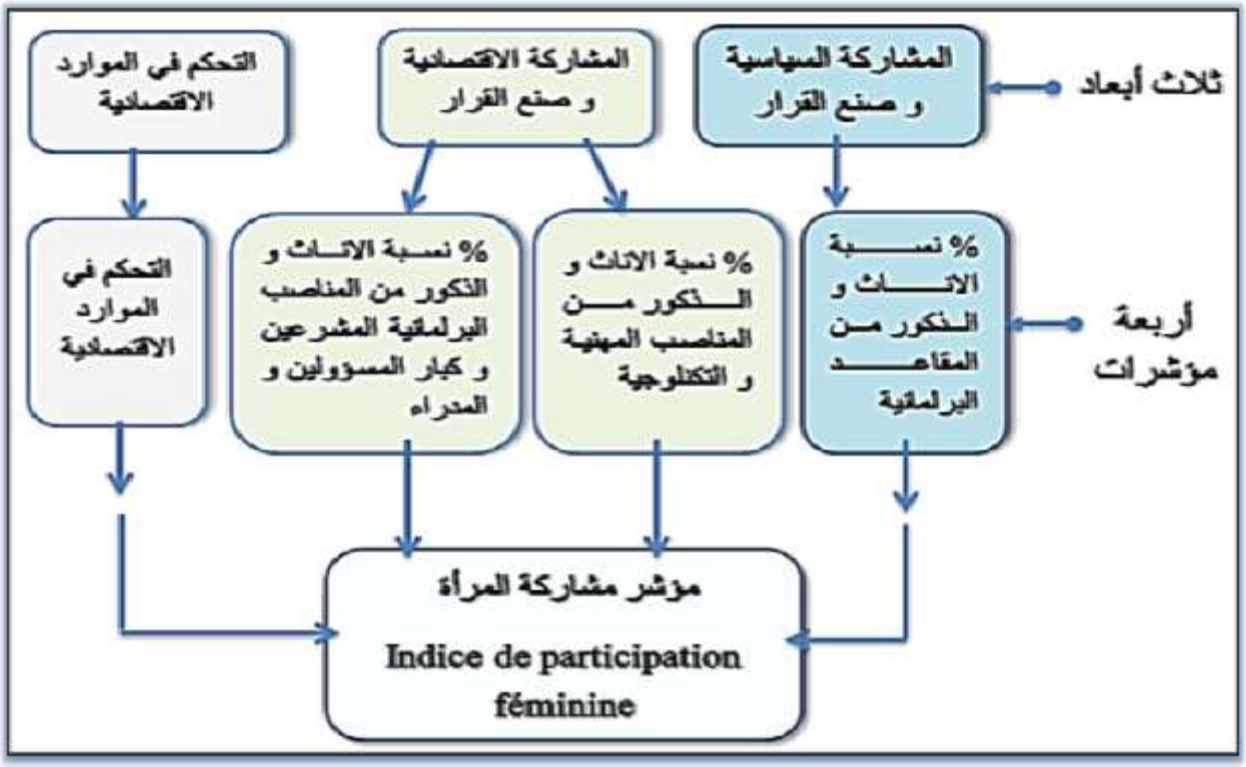

3)كيفية حساب مؤشر مشاركة المرأة في التنمية البشرية:

و يتم حساب النسبة المئوية للمعادلة الموزعة بالتساوي كمتوسط مرجح للسكان وفقا للمعادلة التالية:

النسب المئوية الموزعة بالتساوي:

$$=\{(\text{نسبة الإناث من إجمالي السكان(دليل الإناث)}^{1-e} + (\text{نسبة الذكور من إجمالي السكان(دليل الذكور)}^{1-e}\}^{1-e}$$

حيث يقيس e الانحراف عن انعدام المساواة، و في حالة مقياس التمكين الجنساني (كما في حالة التنمية المرتبطة بالجنس) e=2مما يفرض عقوبة معتدلة على انعدام المساواة و بذلك تكون المعادلة كالتالي:

النسب المئويةالموزعة بالتساوي:

$$\{[\text{حصة الاناث بين السكان}\left(\text{دليل الاناث}\right)^{1-}] + [\text{حصة الذكور بين السكان}\left(\text{دليل الذكور}\right)^{1-}]\}^{1-}$$

أما بالنسبة للمشاركة في صنع القرارات السياسية و الاقتصادية، يتم حساب النسب المئوية المعادلة و الموزعة بالتساوي عن طريق قسمته على 50 ، و يرتكز هذا الدليل على أنه في مجتمع مثالي يتساوى فيه الجنسين و بالتالي تتساوى فيه مؤشرات التمكين الجنساني 50% أي أن حصة المرأة مساوية لحصة الرجل فيما يتعلق بكل متغير، و يتم حساب مؤشر مشاركة المرأة وفقا للخطوات التالية:

الخطوة الأولى:"حساب النسب المئوية المكافئة و الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني"

حيث تقيس هذه النسبة التمكين النسبي للمرأة من حيث مشاركتها في الحياة السياسية، وتحسب تلك النسبة باستخدام حصتي الذكور و الإناث من نسب السكان، و النسبة المئوية من لحصتي الإناث و الذكور من المقاعد البرلمانية وفقا للمعادلة العامة ، ثم بعد يتم حساب الدليل الأولي للنسب المئوية المكافئة و الموزعة بالتساوي وفقا للقيمة المثالية 50%.

الخطوة الثانية:"حساب النسب المئوية المكافئة و الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية"

باستخدام المعادلة العامة يتم حساب النسب المكافئة و الموزعة بالتساوي،للنسب المئوية للحصص الإناث و الذكور من من مناصب المشرعين و كبار المسؤولين و المديرين ، إضافة إلى النسب المئوية لحصص النساء و الرجال من المناصب المهنية و الفنية.

الخطوة الثالثة:"حساب النسب المئوية المكافئة و الموزعة بالتساوي للدخل"

يتم تقدير الدخل المكتسب(حسب تعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي) للنساء و الرجال على حدا، و بعد ذلك يتم حساب دليل الدخل المكتسب لكلا الجنسين.

الخطوة الرابعة:"حساب مؤشر مشاركة المرأة في التنمية"

بعد الانتهاء من حساب الأدلة الثلاثة يتم مباشرة حساب مؤشر تمكين المرأة (مشاركة المرأة)، و ذلك من خلال حساب متوسط بسيط للأدلة الثلاثة.

*مثال عن كيفية حساب مؤشر النوع الاجتماعي للتنمية البشرية في الجزائر:

- **حساب النسب المئوية المعادلة و الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني:**

انطلاقا من المعطيات التالية[1]:

[1]) مربيعي سوسن، "التنمية البشرية في الجزائر واقع و أفاق "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2013، ص 150.

المعطيات	ذكور	إناث
نسبة السكان	%50,5	%49,5
*النسبة المئوية في المجالس البرلمانية	%94,18	%5,816
*النسبة المئوية من المناصب الخاصة بالمشرعين و كبار المسؤولين و المديرين	%61,15	%38,85
*النسبة المئوية من المناصب المهنية والفنية	%89,86	%10,137

إذن النسب المئوية المعادلة و الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني:

%11,053 =$^{1-}${[$^{1-}$ (94,184)50,5]+[$^{1-}$ (5,816)49,5]}=

نفترض أن المجتمع المثالي يجب أن تتساوي فيه حصة الذكور مع الإناث وفقا للقيمة المثالية =50%

إذن النسب المئوية المعادلة و الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني = 11,053/50=**0,221**

- **حساب النسب المئوية الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية:**

* النسب المئوية الموزعة بالتساوي للحصة من مناصب المشرعين و كبار المسؤولين و المديرين=**%47,620**=$^{1-}${ [$^{1-}$ (61,15)50,5]+[$^{1-}$ (38,85)49,5]}

بعد ذلك يتم حساب أولي للدليل النسب الموزعة بالتساوي وفقا للقيمة المثالية =50%

= 47,620/50=**0,952**

***النسب المئوية الموزعة بالتساويمن المناصب المهنية و الفنية**

%18,365=$^{1-}$**{** [$^{1-}$ (89,86)50,5]+[$^{1-}$ (10,137)49,5)]**}**=

بعد ذلك يتم حساب أولي للدليل النسب الموزعة بالتساوي وفقا للقيمة المثالية =50%

0,3673 =18,365/50 =

*و من هنا يتم حساب متوسط النسب الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية

0,660 =0,3673+0,952/ 2=

***حساب النسب المئوية المعدلة و الموزعة بالتساوي للدخل:**

مؤشر الدخل للإناث=$\frac{\text{لوغاريتم}100-\text{لوغاريتم}1967,67}{\text{لوغاريتم}100-\text{لوغاريتم}40000}$ =

0,497=

مؤشر الدخل للذكور =$\frac{\text{لوغاريتم}100-\text{لوغاريتم}22095,16}{\text{لوغاريتم}100-\text{لوغاريتم}40000}$ =

0,901=

إذن النسب المئوية المعادلة و الموزعة بالتساوي للدخل=**{**[(0,495)0,497) $^{1-}$]+[0,505)0,901)

0,643=$^{1-}$**{** [$^{1-}$

ومن هنا نحسب**مؤشر مشاركة المرأة في التنمية في الجزائر:**

يتمثل هذا المؤشر في المتوسط البسيط للمؤشرات الثلاثة للنسب المعادلة و الموزعة بالتساوي:

مؤشر مشاركة المرأة=3/(0,643+0,660+0,221)= **0,507**

الفصل الأول:

واقع المرأة و التنمية في العالم

تمهيد

- تعتبر قضايا المرأة و التنمية في العالم من القضايا الهامة التي نالت أهمية كبيرة في مختلف الدراسات، و كانت محل اهتمام العديد من المفكرين في زمن الماضي و الحاضر.

- المرأة في عالمنا الحالي تمثل تقريبا نصف إجمالي سكان العالم ، و هذا كأكبر دليل على الثقل الديموغرافي و الاقتصادي و الاجتماعي الذي تمثله المرأة في الوقت الراهن، لهذا لا يمكن إهمال أو إقصاء هذا الموقع الذي تمثله المرأة حاليا و إلا ستكون خسارة كبيرة مرتقبة للأمم في الوقت الراهن و في المستقبل .

- من أجل هذا عملت العديد من الدول و المنظمات الدولية على الاهتمام بقضايا المرأة و إدماجها في التنمية ، و هذا باعتبار عنصر هام فيها و جزء لا يتجزأ منها، فكلما كانت وضعية المرأة متحسنة و جيدة ، كلما كانت قابلية تحقق التنمية المجتمعية كبير.

- من خلال كل هذا حاولنا في فصلنا التطرق إلى وضعية المرأة عبر الأزمنة المختلفة و المكانة التي كانت تحتلها آنذاك، إضافة إلى مكانة المرأة في المجتمع المعاصر من خلال و ضعها في القانون الدولي، و أهم المؤتمرات التي عقدت من أجل المرأة و أهم المواضيع التي تطرقت إليها في هذا المجال، و انتهينا بالبرامج الإنمائية الدولية للتحسين وضع المرأة و تمكينها، و إدماجها في العملية التنموية، و أهم ما حقق فيها.

I. مكانة و وضع المرأة عبر التاريخ:

لقد شهدت المرأة عبر العصور القديمة و عبر الحضارات السابقة عدة تطورات مرت بها في هذا التاريخ فتارة كان يعطيها شيئا من حقوقها، و تارة أخرى لا يمنح لها أبسط حقوقها في الحياة ، وقد احتلت المرأة في بعض العصور مكانة مرموقة ، و حظيت بشيء من التقدير ، و في بعضها لم تحظى بهذه المكانة. و سنتعرض بنوع من الإيجاز مكانة و وضع المرأة عبر فترات مختلفة من تاريخ البشرية:

1. حضارة ما بين النهرين:

لقد اخدت المرأة مكانها و دورها في الشرائع القديمة و من بينها شريعة "**حمو رابي**" الذي تعتبر من أقدم القوانين في التاريخ البشرية، حيث وجدت الكثير من النصوص القانونية التي تنظم الأسرة و تحفظ بها مكانة و دور المرأة في الحياة الاجتماعية، ففي تشريع حمو رابي لم تتعرض المرأة لأي أذى كما تعرضت له النساء في التشريعات الأخرى في الحضارات اللاحقة للعصر الذي عاش فيه "**حمو رابي**".

2. حضارة الفراعنة:

احتلت المرأة في الحضارة الفرعونية مكانة متميزة لدى المصريين القدامى، و تمتعت بحقوق اقتصادية، و اجتماعية ، و سياسية ، و قانونية متساوية مع الرجل ، و قد تمتعت المرأة بأهلية قضائية كاملة ، و كان لها استقلال مالي عن الرجل و قد كان بإمكانها إدارة ممتلكاتها الخاصة و العامة .

لقد شغلت المرأة المصرية في عهد الحضارة الفرعونية عدة مناصب هامة و مهن حرفية مثل: منصب قاض ووزير، و سلكت مجال الطب و الجراحة و مهنة قابلة بعد أن تتلقى مبادئ في العلوم الطبية، و

كذلك مهنة مرضعة، بينما سيدات المجتمع الراقي كن يشغلن وظيفة ادارة مصانع النسيج, و مارست قيادة المواقع العسكرية و الجيش، فالحضارة الفرعونية عظمت دور المرأة و جعلتها بطلة الأساطير، و الاثار و النقوش هي أكبر دليل على الصور العديدة التي كانت تحتلها حواء في الحياة العامة في حضارة الفرعونية .

3. الحضارة اليونانية (عهد الإغريق):

كانت الحضارة اليونانية من أرقى الأمم القديمة إلا أن المرأة كانت نموذجا يمثل مصدر مصائب الإنسان والأمة، حيث أسموها رجسا من عمل الشيطان مسلوبة العقل ليس لها الحق في التعليم، حيث يقول **أرسطو**[1]: "**إن الطبيعة لم تزود المرأة بأي استعداد عقلي يتعد به ، لذلك يجب أن تقتصر تربيتها على شؤون التدبير المنزلي، و الأمومة، و الحضانة و ما إلى ذلك**"، ثم يقول :" **ثلاث ليس لهم الحق في التصرف في أنفسهم: العبد ليس له إرادة، الطفل له إرادة ناقصة، و المرأة لها إرادة و هي عاجزة.**"

أما أفلاطون رائد المدرسة العقلية لم نجده أحسن فكرا من أرسطو، فقد كان يضع النساء في مرتبة الأطفال و الخدم و يعتبر الرجال هم أرقى منزلة من النساء.

و قد جرد القانون اليوناني المرأة من حقوقها المدنية و وضعها تحت السيطرة المطلقة للرجل في مختلف مراحل حياتها و كانت من بين ممتلكاته و كانت تعتبر كأداة للمتعة تباع و تشترى في ذلك العصر.

[1]) تيسير فتوح، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية و المواثيق الدولية، مركز الإعلامي لحقوق الإنسان، رام الله، 2009، ص 16.

4. الحضارة الرمانية:

كان رب الأسرة هو المسيطر على الأبناء ذكوراً وإناثاً فكل ما يملكه الأبناء هو ملك للأب، والبنت ليس لها حق التصرف فيما تملك, وهي ليست مؤهلة للتصرف في أي شيء. وعندما فكروا بتعديل القانون قرروا إعطاء البنت حق ملكية ما تكسبه بسبب عملها، وكذلك أعطوها حق بيع نفسها لمن تريد بعد وفاة وليها وكان عندهم في عقد الزواج صك اسمه حق سيادة الرجل عليها, وتوقع عليه المرأة ويسمى " اتفاق السيادة .

5. وضع المرأة عند الصينيين:

إن المرأة في الحضارة الصينية كانت جد مظلومة، فكان الزوج له الحق في سلب كل حقوق زوجته و بيعها، و المرأة الصينية يُنظر إليها بأنها معتوهة، لا يمكنها قضاء أي شيء من شؤونها إلا بتوجيه من الرجل، و هي محتقرة و مهانة لا حقوق لها, و لا يحق لها المطالبة بأي شيء.

أما في عهد الرجل الصيني فشيست fus–his سن لهم الأنظمة و لكن المرأة فيها لم تنل من السلطة و الكرامة أي نصيب ، بل كان نصيبها أن تتلقى الأوامر و تنفذها بأي اعتراض.

6. المرأة عند اليهود:

لم تنل المرأة الميزة أو الحق عند اليهود، بل كان بعض الفلاسفة يصفها بأنها " **اللعنة** "، و كان للأب الحق بأن يبيع ابنته إذا كانت قاصرا، و جاء في التوراة[1] " **المرأة أمر من الموت و أن الصالح عند الله ينجو منها** ".

[1])تيسير فتوح، نفس المصدر، ص 21.

رغم أن المرأة كانت متواجدة في الحياة العامة إلا أن التاريخ اليهودي أظهر أن المرأة هي ملعونة و بل يحملها كل المسؤولية عن الأعمال الشريرة التي يقوم بها الرجال، فالمرأة كانت عند اليهود جد مهانة و فاقدة لأدنى حقوقها كإنسانة.

7. وضع المرأة قبل الإسلام:

المرأة في الجاهلية كانت تشتهر بالشجاعة، و كان تعدد الزوجات بغرض التفاخر و التباهي لأن شيوخ القبائل كانوا يرغبون في التفاخر بأن لديهم عدد أكبر من النساء و الأبناء.

لقد حرمت المرأة في الجاهلية من حقوقها الأساسية فقد حرمت من الإرث ومن التصرف بحياتها بكل حرية، و قد كان العرب في الجاهلية يكرهونها على الزنا و يأخذون من ورائها الأموال حتى نزل قول الله تعالى :

﴿ وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [النور: ٣٣]

إضافة إلى هذا تعرضت المرأة عند العرب في الجاهلية لأنواع عديدة من الزواج الفاسد منها : اشتراك الرهط، زواج المتعة، زواج الشغار.....إلخ[1].

و قد انتشرت في الجاهلية جريمة وأد البنات ، حيث كان يتم قتل البنات بعد الولادة اعتقادا منهم بأن إنجاب البنات سيجلب العار، و كان الوأد يتم بصور قاسية ، إذ كانت البنت تدفن حية ، و كانوا يتفننون في هذا بشتى الطرق.

[1]) محمد بن جميل زينو، " تكريم المرأة في الإسلام"، دار القاسم، 2010، ص7. على الموقع الإلكتروني الكتيبات الإسلامية www.kitab.com تم الاضطلاع عليه في 15-06-2014

ومنهم من كان إذا ولدت له بنت تركها ، حتى تكون في السادسة من عمرها ، ثم يقول لأمها :"

طيّبيها و زينيها ، حتى اذهب بها إلى حمائها إلا و قد حفر لها بئرا في الصحراء، فيبلغ بها البئر ،

فيقول لها "**أنظري فيها**"، ثم يدفعها دفعًا و يهيل التراب عليها .

و عند بعضهم كانت الوالدة إذا جاءها المخاض جلست فوق حفرة محفورة ، فإذا كان المولود بنتا رمت بها فيها و ردمتها ، و إن كان ولدا أخذته معها.

و قد أنكر الإسلام هذه العادة، و صورها القرآن في أبشع الصور، حيث قال الله تعالى عن العرب في الجاهلية:

﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * يَتَوَارَى مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَى هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ [النحل: ٥٩]

و قد بالغ الله سبحانه و تعالى في الإنكار عليهم في دفن البنات فقال جلي و على سبحانه:

﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير: ٩].

8. وضع المرأة في الإسلام:

إن من رحمة الله بهذه الأمة أن شرع لها هذا الدين العظيم والشريعة الخالدة ، وكان من أولى ما اعتنى به الإسلام هو ما يخص المرأة فأكرمها إذ أهانتها الأديان والحضارات الأخرى ، ورفع من شأنها وخفف التكاليف التي عليها ، ورفع معنوياتها وأعطاها حقوقها وكرامتها وإلى اليوم لم تستطيع أي حضارة أن تعطي المرأة من الحقوق مثلما أعطاها الإسلام فاعتبرها إنساناً له من الحقوق والواجبات ما للرجل من حيث الخصائص الإنسانية العامة فقال تعالى : ((**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**)) [1].

و قوله تعالى : ((**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**)) [2].

وقوله تعالى : ((**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا**)) [3].

وقال عز وجل : ((**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ**)) [4] .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إنما النساء شقائق الرجال " [5].

قال الخطابي رحمه الله : " وقوله " شقائق الرجال " أي نظائرهم وأمثالهم في الخلق والطباع فكأنهن شققن من الرجال .

---

[1] سورة الحجرات آية 13 .

[2] سورة النساء آية 1 .

[3] سورة الأعراف آية 189 .

[4] سورة النحل آية 72 .

[5] أخرجه أبو داود في كتاب الطهارة باب في الرجل يجد البلة في منامه رقم 236 ،وأحمد في المسند رقم 256/6 ، و البيهقي في الكبرى رقم 767 من حديث عائشة رضي الله عنها ، وحسنه الشيخ الألباني في صحيح أبي داود رقم 235 .

وقد جعل الشرع المطهر النساء والرجال على حد سواء في الإيمان بالله ، فإيمان المرأة كإيمان الرجل فمن ذلك قوله تعالى : ((**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ المُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الكُفَّارِ**)) [1] الآية.

و من أهم الحقوق و التكريم التي منحه الإسلام للمرأة ما يلي :

- **حق البر وحسن الصحبة**

- من صور تكرم المرأة في الإسلام الأمر ببرها إذا كانت المرأة أُمَّاً فالإسلام قرن وإن طاعتها وبرها بأصل الدين وعمود الملة وهو التوحيد ، فقال جل شأنه : ((**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**)) [2] ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال : " أمك " .قال : ثم من ؟ قال : " ثم أمك " قال : ثم من ؟ قال : " ثم أمك " قال : ثم من ؟ قال : " ثم أبوك " [3].

---

[1] سورة الممتحنة آية 10 .

([2]) سورة الإسراء آية 23، 24 .

([3]) أخرجه البخاري في كتاب الأدب باب من أحق الناس بحسن الصحبة رقم 5971 ، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب باب بر الوالدين وأنهما أحق به رقم 6447 .

- **حق العناية بحقوق الزوجات**

- ومن مظاهر تكريم الإسلام للمرأة عنايته بحقوق الزوجات ، ومن ذلك ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث جابر رضي الله عنه في خطبته في حجة الوداع : " فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله "[1] .

- وعن عمرو بن الأحوص الجُشمي رضي الله عنه قال : أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ووعظ ، ثم قال : " ألا واستوصوا بالنساء خيراً فإنما هن عوان عندكم ، ليس تملكون منهن شيئاً غير ذلك ، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ، فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً ، ألا إن لكم على نسائكم حقاً ولنسائكم عليكم حقاً ، فأما حقكم على نسائكم فلا يطئن فراشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن " [2].

- **حق الترغيب في تربية البنات والقيام عليهن**

- ومن مظاهر تكريم المرأة في الإسلام أنه رغب في تربية البنات والقيام عليهن وحسن الصحبة لهن ورتب على ذلك الأجر العظيم فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من عال جاريتين حتى تبلغا جاء يوم القيامة أنا وهو " وضم أصابعه [3].

([1]) أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم رقم 2941 .

([2]) أخرجه الترمذي في كتاب الرضاع باب ما جاء في حق المرأة على زوجها رقم 1163 ، والنسائي في الكبرى رقم 9124 ، وابن ماجة في كتاب النكاح باب حق المرأة على الزوج رقم 1851 ، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي رقم 1163 .

([3]) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة باب فضل الإحسان إلى البنات رقم 6638 .

- وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من كان له ثلاث بنات ، فصبر عليهن ، وأطعمهن وسقاهن وكساهن من جدته ، كن له حجابا من النار يوم القيامة " [1].
- وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " من كان له ثلاث بنات ، يؤويهن ، ويكفيهن ، ويرحمهن ، فقد وجبت له الجنة البتة " . فقال رجل من بعض القوم : وثنتين ، يا رسول الله ؟ قال : " وثنتين " [2].
- قال سماحة الشيخ ابن باز رحمه الله:" وهذا يدل على فضل الإحسان إلى البنات والقيام بشؤونهن؛ رغبة فيما عند الله عز وجل فإن ذلك من أسباب دخول الجنة والسلامة من النار.
- **حق الوصية بها**

ومن مظاهر تكريمها الوصية بها وبيان حالها فعن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فإذا شهد أمرا فليتكلم بخير أو ليسكت ، واستوصوا بالنساء خيراً ، فإن المرأة خلقت من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، إن ذهبت تقيمه كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، استوصوا بالنساء خيرا "[3] .

وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقا رضي منها آخر ". أو قال " غيره " [4].

([1]) أخرجه البخاري في الأدب المفرد رقم 76 ، وابن ماجه في كتاب الأدب باب بر الوالدين والإحسان إلى البنات رقم 3669 ، وأحمد في المسند رقم 17403 ، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه رقم 3669 .

([2]) أخرجه البخاري في الأدب المفرد رقم 78 ، وأحمد في المسند 303/3 ، والبزار رقم 1908 ، وحسنه الألباني في الأدب المفرد رقم 78 .

([3]) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب الوصاة بالنساء رقم 5185 ،5186، ومسلم في كتاب الرضاع باب الوصية بالنساء رقم 3632 .

([4]) أخرجه مسلم في كتاب الرضاع باب الوصية بالنساء رقم 3633 .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا ، وخياركم خياركم لنسائهم خلقاً " [1].

قال العلامة ابن عثيمين رحمه الله :

" فخير الناس هو خيرهم لأهله، فإذا كان فيك خير فاجعله عند أقرب الناس لك وليكن أهلك هم أول المستفيدين من هذا الخير.

- **تحريم عضل المرأة**

ومن صور تكريم المرأة في الإسلام أن حرم عضلها إذا تقدم لخطبتها الأكفاء، ومعنى العضل: هو المنع والحبس ، يقال عضل المرأة : إذا منعها من الزواج .

قال عز وجل : ((**وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكُمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**)) [2].

وعن الحسن قال : فلا تعضلوهن قال : حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه قال : زوجت أختاً لي من رجل فطلقها ، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها ، فقلت له زوجتك و أفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم

([1]) أخرجه الترمذي في كتاب الرضاع باب ما جاء في حق المرأة على زوجها رقم 1165 ، وأحمد في المسند 250/2 ، 472 ، وابن حبان في صحيحه رقم 4176 ، وحسنه الألباني في صحيح الترمذي 1162 .

([2]) سورة البقرة آية رقم 232 .

جئت تخطبها ، لا والله لا تعود إليك أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية : ((فلا تعضلوهن)) فقلت : الآن افعل يا رسول الله ، قال : فزوجها إياه[1] .

وقد كان عضل النساء في الجاهلية معروف وذلك من أجل أن تفتدي المرأة نفسها ، فلماء جاء الإسلام حرّم العضل ، وجعل للمرأة الحق في أن ترفع أمرها إلى الحاكم من أجل الظلم الواقع عليها بالعضل من الولي وللحاكم إلزام الولي بالتزويج أو ينقل الولاية إلى غيره فإن لم يوجد فالحاكم هو الولي ، وهذا من اهتمام الإسلام بالمرأة ورفع الظلم عنها بما لا يوجد في شريعة من الشرائع أو دين من الأديان ، فأين من يقولون إن الإسلام ظلم المرأة أين هم من هذه النصوص التي تدل على الرحمة والرأفة بالمرأة .

- **حق اختيار شريك الحياة**

ومن مظاهر تكريمها أن جعل لها الحق في اختيار زوجها وشريك حياتها فعن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهلها ، أتستأمر أم لا ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : " نعم تستأمر " فقالت عائشة : فقلت له : فإنها تستحي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فذلك إذنها إذا هي سكتت " [2].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن " قالوا : يا رسول الله ! وكيف إذنها ؟ قال : " أن تسكت "[3] .

([1]) أخرجه البخاري في كتاب النكاح باب من قال لا نكاح إلا بولي رقم 5130.

[2] أخرجه البخاري في النكاح باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاهما رقم 5137 مختصراً ، ومسلم في كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح رقم 3460 .

[3] أخرجه البخاري في النكاح باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاهما رقم 5136 ، ومسلم في كتاب النكاح باب استئذان الثيب في النكاح رقم 3458 .

- **حق المهر**

ومن صور تكريمها أن جعل لها المهر عند الزواج وهو من حقها على الرجل ، وليس هو ثمن لها فهي أعز وأكرم من تباع وتشترى ، ولكن الشارع الحكيم جعل لها حق المهر خالصاً لها تتصرف فيه كما تشاء ، ليس لأحد حق أن يأخذ منه شيء إلا بطيب نفس منها سواء أكان أباً أو أخاً أو أي أحد إلا بإذن منها ، فهي حرة التصرف به ، والمهر إكرام لها ومعونة من الزوج لشراء ما يلزمها مما يخصها من ثياب وزينة وغيرها .

وقد منع الإسلام من حرمان المرأة من مهرها لأن ذلك يؤدي إلى إيذاء المرأة والحط من قدرها قال الله تعالى : ((**وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا**)) [1] .

- **حق التملك والتصرف**

ومن صور تكريمها أن جعل لها حق التملك والتصرف في الأموال بجميع أنواع التصرفات من البيع والإجارة والهبة وغير ذلك قال تعالى : ((**وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**)) [2] .

[1] سورة النساء آية رقم 4 .

[2] سورة النساء آية رقم 32 .

II. الاهتمام العالمي بقضايا المرأة و التنمية:

1.3- وضع المرأة في القانون الدولي:[1]

لم تغفل المواثيق و الإعلانات الدولية عن قضية المرأة و مساواتها مع الرجل، فقد وردت في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على: « أن شعوب الأمم المتحدة آلت على نفسها أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الأساسية للإنسان و بكرامة كل فرد بما في ذلك الرجال و النساء على حد سواء من حقوق متساوية» .

- و لقد نصت **المادة الأولى** من الميثاق في بيان مقاصد الأمم المتحدة: « لا بد من تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل دولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية ، و على تعزيز احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للناس جميعا و تشجيع على ذلك بدون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين و لا تفريق بين الرجل و المرأة».

- إذا نظرنا إلى بدء إنشاء هيئة الأمم المتحدة سنجد أن **ميثاقها الصادر عام 1945** يؤكد على مبدأ عدم التفرقة بين الناس بسبب الجنس وجعل للرجال والنساء حقوقاً متساوية حيث نصت **المادة الثامنة** على ما يلي:

«لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والقانونية»[2].

- كما أن **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** الصادر عام 1948م، أكد في **مادته الثانية** على لكل: «إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما

[1]) عمل مشترك ، النساء و الديموقراطية ، مركز العراق للمعلومات الديموقراطية، مجلة ، العدد 5 ، سبتمبر 2005 ، ص8.

[2]) ميثاق الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني :www.un.org

التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر».

لهذا فإن المساواة بين الرجل و المرأة في الحقوق و الواجبات تقررها المواثيق الدولية خاصة منها العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان، كما لا يجب أن يكون هناك إنقاص اختلاف بين الجنس سببا في تباين الحماية القانونية أو اختلاف أو إنقاص للحقوق ، كما لا يجوز مطلقا حرمان المرأة من التعليم أو العمل بسب الجنس و ذلك بإتاحة جميع الفرص للذكور و هذا بحجة أن الذكور أقوى و أقدر أكثر إدراكا من الإناث و هي مخالفة للالتزامات الدولية و القيم الإنسانية و كل التشريعات الأخرى.

- ولقد جاء في **الاتفاقية الصادرة عام 1952م** بشأن الحقوق السياسية للمرأة:«أن الأطراف المتعاقدة، رغبة منها في إعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق الواردة في ميثاق الأمم المتحدة واعترافاً منها بأن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشئون العامة لبلده سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية، والحق في أن تتاح له على قدم المساواة مع سواه فرصة تقلد المناصب العامة في بلده ورغبة منها في جعل الرجال والنساء متساوون في التمتع بالحقوق السياسية وفي ممارستها طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد اتفقت على....».
- وبالنظر إلى **العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** نجد أن **المادة الثالثة** تنص على:

«تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بضمان مساواة الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد».

- ثم كان **إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة عام 1967**م والذي تحدث بمقدمته ومواده الإحدى عشر عن ضرورة مساواة المرأة بالرجل مساواة تامة دون أي تمييز في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ثم اتفاقية **القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979** تأكيداً لإعلان السابق وزيادة إيضاح لمستلزمات المساواة بين المرأة والرجل والتأكيد على حماية حقوق المرأة ومساواتها بالرجل بقوة القوانين والأنظمة والدساتير، وقد جاء في مقدمة هذه الاتفاقية «.... أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في حياة بلدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وأن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير في الدور التقليدي للرجل وكذلك في دور المرأة في المجتمع والأسرة».
- وجاء في **المادة الأولى** من هذه الاتفاقية«يعني مصطلح التمييز ضد المرأة أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه إحباط الاعتراف للمرأة و بحقوق الإنسان».
- وتعهدت الدول في **المادة الثانية** بإدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في دساتيرها الوطنية إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن وكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ، و كذلك تعهدت بفرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل واتخاذ جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها لتغيير أو لإبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

2.3)- أهم المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة

و أهم القضايا التي تناولتها:

بالنسبة للمؤتمرات الدولية التي عقدت من أجل ضمان حقوق المرأة فهي عديدة نذكر منها:

1) مؤتمر مكسيكو سنة 1975[1]:

فقد اعتبرت تلك السنة عاما دوليا للمرأة و كان الهدف من انعقاد هذا المؤتمر هو تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة في مجموعة من القضايا الأساسية أهمها:

- ✓ السلم و التنمية.
- ✓ الأسرة و المجتمع.
- ✓ فرص التعليم.
- ✓ أجور العمل.
- ✓ حق المرأة في تقرير بحرية الزواج أو عدمه و في احترام جميع الحقوق الإنسانية الخاصة بها.

2) مؤتمر كوبنهاجن سنة 1980 :

الذي كان تحت شعار "المساواة و التنمية و السلم "، وقد جرى التركيز فيه على قضايا المساواة بين الرجل و المرأة في العمل وحق الر**عاية الصحية و التعليم و في اشتراك المرأة بصورة متساوية مع الرجل في الحقوق.**

[1]) الدكتور فؤاد عبد الكريم ،"قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية"، رسالة دكتورا في الثقافة الإسلامية، جامعة إمام بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة الإسلامية ، المملكة العربية السعودية 2009،ص279.

3) مؤتمر نيروبي سنة 1985:

عقد لمتابعة مسير و تطور وضع المرأة و حقوقها في العالم برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، و تنفيذ لقرارها رقم "**53-136**" الذي أصدر في 11 ديسمبر 1980، و لوضع خطة للنهوض بوضع المرأة في العالم حتى عام 2000 ، و هذا من خلال وضع إستراتيجية القضاء على كل أشكال التمييز و تفعيل دور المرأة في المجتمع.

4)المؤتمر العالمي عن البيئة والتنمية ريودي جانيرو بالبرازيل 1992:

تم التأكيد أيضاً على مسألة المساواة بين المرأة والرجل مما ورد فيه «وضع وتنفيذ سياسات حكومية ومبادئ توجيهية وطنية واستراتيجيات لتحقيق المساواة في جميع جوانب المجتمع».

كذلك جاء فيه «تنفيذ برامج للتشجيع على تخفيف عبء العمل الثقيل الذي تقوم به النساء في المنزل وخارجه عن طريق إنشاء مزيد من دور الحضانة وتقاسم الأعمال المنزلية بين الرجال والنساء بالتساوي»[1].

5) مؤتمر فينا 1993:

و جاء فيه التأكيد على مساواة المرأة الكاملة مع الرجل . ويحث المؤتمر على استئصال جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع على بلوغ هدف التصديق العالمي من قبل جميع الدول على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وينبغي تشجيع إيجاد سبل ووسائل

[1]) تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية (1992)،الفصل 24(2-و)، ص 400.

لمعالجة التحفظات التي أبديت على الاتفاقية. وينبغي للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة أن تواصل استعراضها للتحفظات على الاتفاقية وتحث الدول على سحب التحفظات التي تخالف موضوع الاتفاقية والغرض منها[1].

6) مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية كوبنهاجن سنة 1999:

تم التأكيد على قضية مساواة المرأة بالرجل حيث ورد فيه: « تشجيع احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ..وتشجيع المساواة والإنصاف بين المرأة و الرجل».

7) بكين سنة 1995:

ويعتبر أوسع مؤتمر عالمي لتفعيل دور المرأة في العالم لتحقيق المساواة و نبذ كل أشكال التمييز الذي تطبق ضد ها، حيث ورد في بيان المؤتمر العالمي :« التأكيد على المساواة بين البشر و بين الرجال و النساء في الحقوق طبقا للإعلان العالمي للحقوق الإنسان ».

و جرى التأكيد على سلسلة من التوصيات أهمها[2]:

1. حماية حقوق الفتيات و النساء باعتبارهما جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.
2. تحقيق مساواتهن الكاملة مع الرجال.
3. إزالة كافة أشكال التمييز الذي يطبق ضد المرأة.
4. العمل على مكافحة الفقر و التهميش الذي تعاني منه المرأة في مناطق العالم .

[1]) تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا 1993،ص48،49

[2]) أ. د. رفيقة حمود، تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة، تونس، سبتمبر 2006، ص 5.

5. إزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة العامة و في مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات.
6. مكافحة كل أشكال العنف الممارس ضدها.
7. رفع و تحسين مستوى الخدمات التعليمية و الصحية للمرأة .
8. تمكين المرأة من الحصول على الاستقلال الاقتصادي.

8)إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية سنة 2000:

لقد أكد في هذا الإعلان على ضرورة تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين المرأة باعتبارهما وسيلتين ضروريتين لتحقيق التنمية المستدامة و القضاء على الفقر و الجوع و المرض في العالم، و إزالة كافة أشكال العنف و التمييز ضد المرأة و تطبيق اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز [1].

و قد اتخذت الأمم المتحدة عقدا دوليا جديدا بدأ من مطلع عام 2005 ، سعيا فيه إلى بذل جهود دولية كبيرة الهدف من ورائها تحسين وضع المرأة ، و إزالة كل عقبات التي تقف أمام تنميتها و تقدمها و التأكيد على ضرورة منحها فرصة متكافئة مع الرجال في مختلف المجالات التعليمية، و الصحية، و الاجتماعية، و الاقتصادية، و حتى السياسية ،و الثقافية ، و ضمان كافة الجهود التنموية لبلادهن و إفساح المجال لهن في المشاركة السياسية و مواقع اتخاذ القرارات.

[1]) أ. د. رفيقة حمود، نفس المصدر ، ص6.

3.3- اهتمام العربي بقضايا المرأة :

لقد شاركت الدول العربية بشكل واضح مع الجهود الدولية للتحقيق أكبر قدر من التنمية للمرأة ،و إدماجها في البناء الاجتماعي، حيث عقدت عدة مؤتمرات و ورشات عمل محلية و إقليمية مخصصة للنهوض بالمرأة ، و تبنت الأهداف التنموية للألفية الثالثة و التي تؤكد على المساواة بين الجنسين ، و ذلك تنفيذا للنصوص الدولية التي صادقت عليها.

لقد تبنت الأمانة العامة للجامعة العربية (إدارة المرأة) الأهداف الدولية للنهوض بالمرأة و تنميتها ، حيث تولت صياغتها في استراتيجيات و خطط و برامج أعمال عربية نذكر منها[1]:

- **إستراتيجية المرأة العربية (1998_2000):** و التي تضمنت أهداف و خطط للنهوض بالمرأة العربية حسب خصوصية المنطقة.
- **الخطة العربية للنهوض بالمرأة العربية 2005:** و قد تناولت قضايا و مواضيع تتعلق بالمرأة العربية و تنميتها في محاور متوافقة مع خطة العمل الدولية.
- **بالإضافة إلى مجموعة من المؤتمرات نذكر منها** :المؤتمر الأول للمرأة العربية 2002 بالقاهرة، و المؤتمر الثاني للمرأة العربية بعمان 2005.
- أما مؤتمرات منظمة المرأة العربية[2] :

فقد نصت اتفاقية إنشاء المنظمة ونظامها الداخلي على أن للمنظمة مؤتمراً يعقد مرة كل عامين، يطلع على تقارير عمل المنظمة وكذلك على التجارب الوطنيـــة للدول الأعضاء. وتنظم المواد من 7 إلي 12 والمادة 15 من النظام الداخلي للمنظمة الإجراءات الحاكمة لمؤتمر منظمة المرأة العربية.فكان

[1]) معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث و التدريب من أجل النهوض بالمرأة و مركز المرأة العربية، تقرير حول المرأة و المشاركة السياسية في المنطقة العربية، تونس 2009،ص5.

[2]) منظمة المرأة العربية

الذي عقد عام 2006 في البحرين تحت شعار :المؤتمر الأول"ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية: الانجازات والتحديات.

والمؤتمر الثاني كان في 13-11نوفمبر (تشرين ثاني) 2008 بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت شعار " المرأة في مفهوم وقضايا امن الإنسان : المنظور العربي والدولي.

أما المؤتمر الثالث كان في تونس عام 2010 تحت شعار " المرأة العربية شريك أساسي في مسار التنمية المستدامة.

والمؤتمر الرابع عام 2012 في الجزائر تحت شعار " المقاولة وريادة الأعمال النسائية في العالم العربي : قيادة وتنمية.

IV. الأهداف الإنمائية و دورها في تحسين وضع المرأة في العالم

1.4) مفهوم الأهداف الإنمائية

هي مجموعة من الأهداف التي تمثل احتياجات الإنسان و حقوقه الأساسية ,فمن خلالها يمكن بمقدور كل فرد في جميع أنحاء العالم أن يتحرر من الفقر المدقع و الجوع ,و أن يحصل على التعليم و يتمتع بصحة و مأوى جيد , وتحقيق المساواة بين المرأة و الرجل على حد سواء, فقد تعهد الزعماء إلى إقامة شراكة واسعة النطاق من اجل التنمية و تحقيق هده الأهداف الشاملة ,التي هي مسؤولية جميع الدول مشتركة و التقصير اتجاهها سوف يضاعف الأخطار في عالمنا[1].

2.4) مضمون الأهداف الإنمائية

انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن الفصول الثماني لإعلان الأمم المتحدة للألفية والموقع في سبتمبر/ أيلول 2000 وتتألف من ثمانية أهداف و21 غاية و60 مؤشرا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. الأهداف الثمانية التنموية للألفية[2] هي:

[1] بان كي مون ,تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية سنة 2010,الأمين العام للأمم المتحدة ,ص3

[2] ناصري عبد القادر، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد الانتهاء،مجلة المفكر، العدد اثنا عشر، كلية الحقوق و العلوم لسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 ،ص 271.

المخطط الخاص بالأهداف الإنمائية[1]

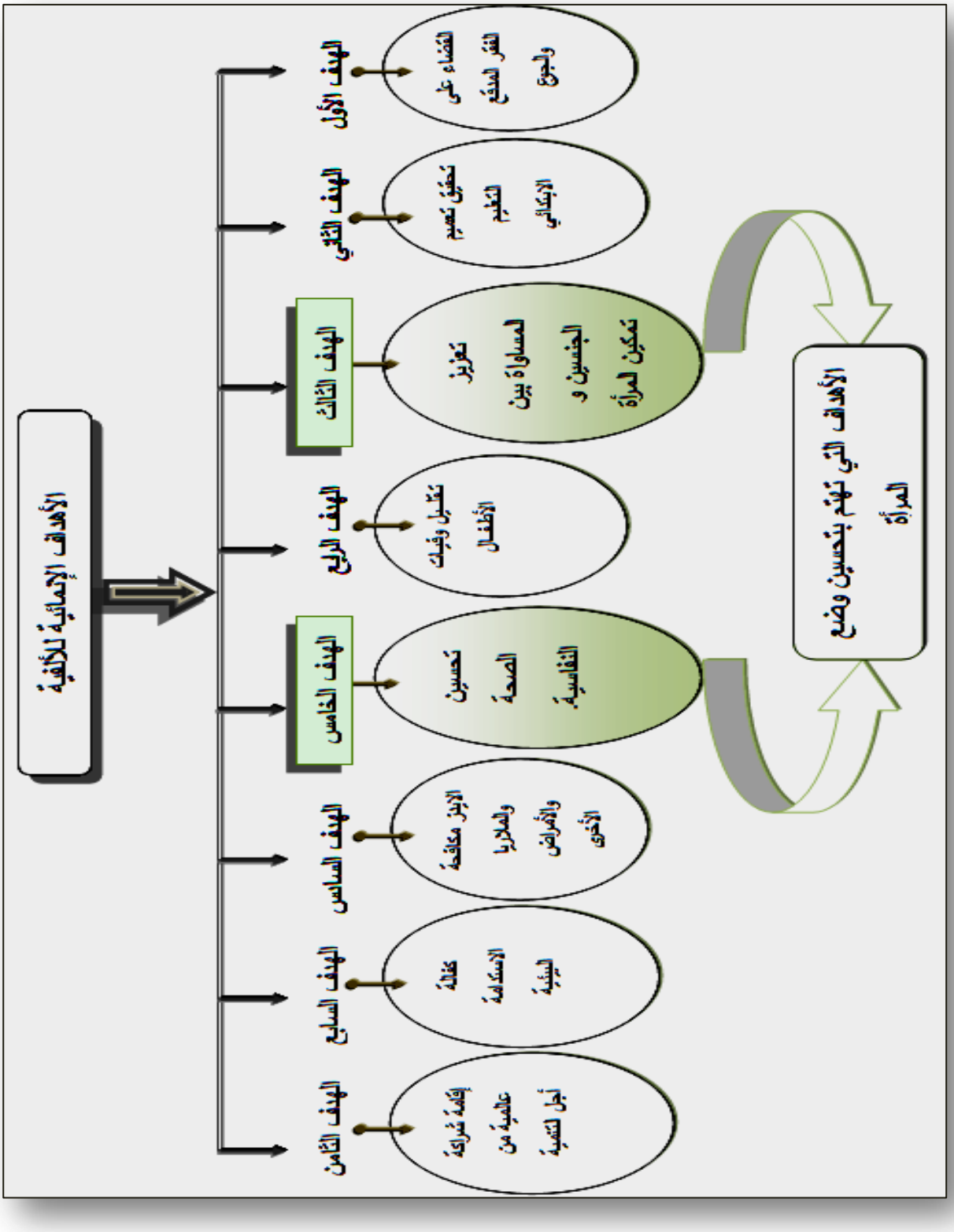

[1] من إنجاز الطالبة

مضمون الأهداف الإنمائية[1]

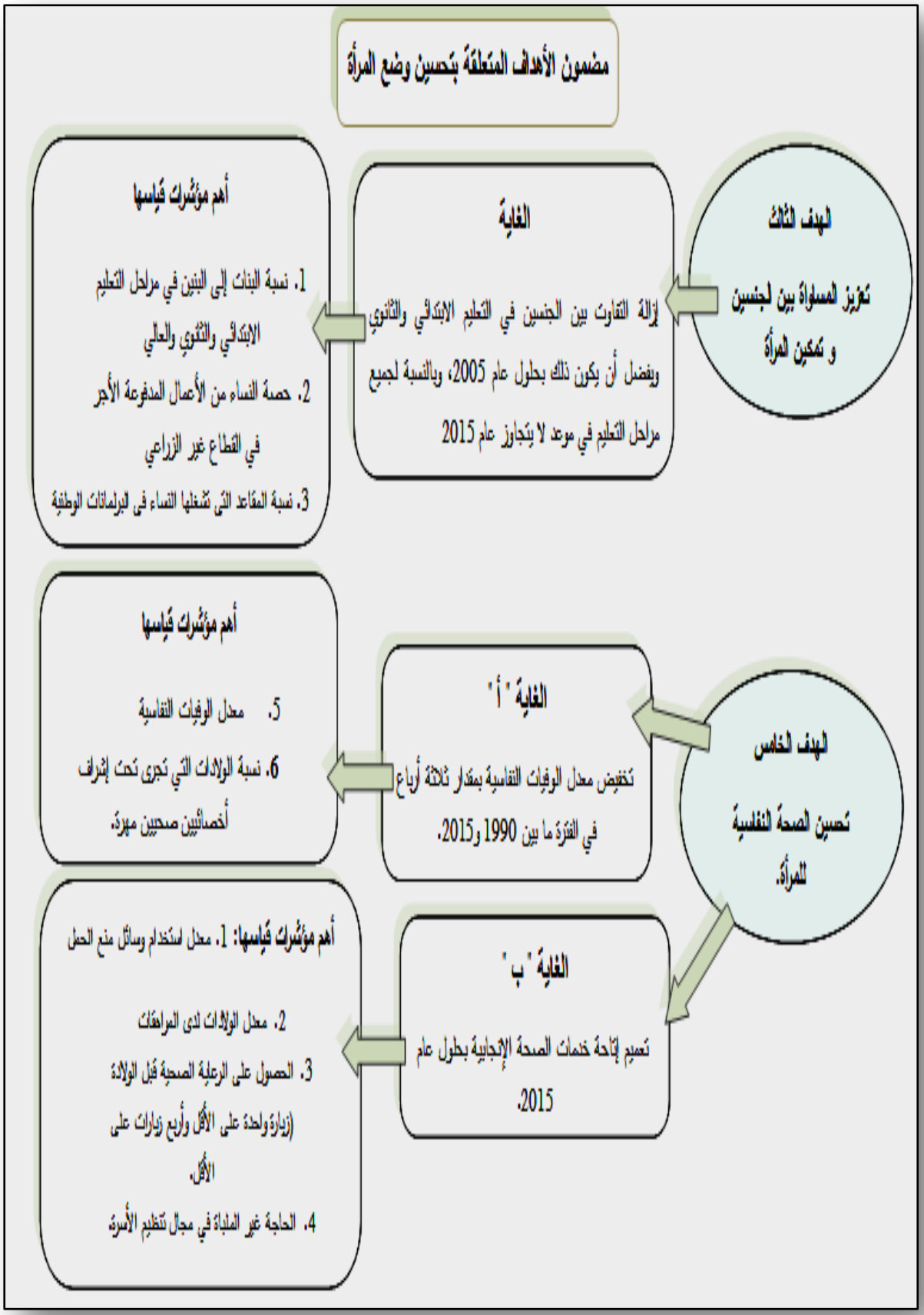

[1] من إنجاز الطالبة

3.4) تقييم الأهداف الإنمائية المتعلقة بالمرأة في العالم

لقد ساهمت الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كبير في تحسين وضع المرأة في العالم ككل و بالخصوص في البلدان النامية و الأقل نموا، و هذا من خلال تتبع هدفين من الأهداف الإنمائية المتعلق بالمرأة و تشجيع إدماجها في التنمية و الممثلة في كل من الهدف 3 الذي يتمثل في " تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "، و الهدف 5 الذي يتمثل في تحسين الوضع الصحي للمرأة وهذا بتخفيض معدلات الوفيات النفاسية.

- **بالنسبة للهدف 3:** تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

* نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي:

لقد حُققت انجازات هامة لهذا المؤشر ، حيث حققت معظم دول العالم تقليص فجوة التمدرس بين الجنسين الذي كان يفوق فيه جنس الذكور الإناث في جميع الأطوار(الابتدائي، الثانوي و العالي).

التمثيل البياني رقم 01: معدل التمدرس في التعليم الابتدائي في أسيا الجنوبية.

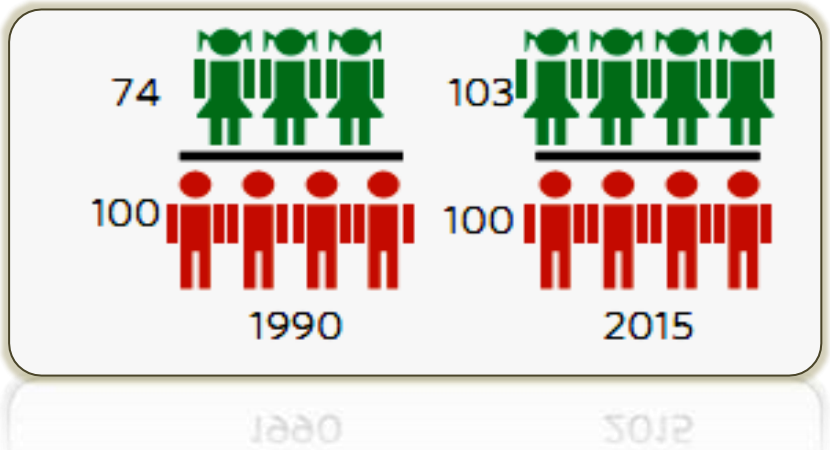

Source : ONU, Objectifs du Millénaire pour le développement Rapport 2015, New York, 2015, p5.

لقد حققت أسيا الجنوبية لوحدها انجاز جيد في تقليص فجوة بين الجنسين عما كانت عليه سنة 1990، حيث كانت نسبة التمدرس الإناث تقدر ب 74 أنثى لكل 100 ذكر بفارق تمدرس قدر ب 26 نقطة، ليصبح حاليا 103 أنثى لكل 100 ذكر.

* لقد انتقلت نسبة الإناث من الأعمال المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي، عالميا من 35% إلى 41% وهذا من 1990 إلى 2015 بزيادة قدرها 6 نقاط وهي زيادة غير معتبرة.

* أما بالنسبة لمكانة المرأة في مواقع صنع القرار، فقد شهدت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية، خلال 20 سنة الأخيرة تحسن ملحوظ امرأه من 5 نواب رجال.

الجدول رقم 01: نسبة النساء اللواتي تقلدن المناصب العليا في الدولة عالميا لسنة 2015.

10 دول من بين152 دولة في العالم التي توفرت فيها المعطيات حول النساء اللواتي تقلدن فيها مهام رئيسة الحكومة بنسبة مقدرة ب 6,6% .
14 دولة من بين193 دولة في العالم التي توفرت فيها المعطيات حول النساء اللواتي تقلدن فيها مهام وزيرة الدولة بنسبة 7,3%.
43 دولة من بين273 دولة في العالم التي توفرت فيها أيضا المعطيات حول النساء اللواتي تقلدن فيها مهام رئيسة برلمان بنسبة 15,8%.
169 دولة من بين634 دولة توفرت لديها المعطيات، نسبة النساء اللواتي تقلدن منصب نائب البرلمان تقدر ب 26,7%

Source : union interparlementaire, participation politique des femmes dans le monde « situation au 1er janvier 2015, imprimé en France, publier par union interparlementaire et ONU femmes février 2015.

بالنسبة للهدف 5: تحسين الصحة النفاسية.

في العالم كله تعاني نحو 8 ملايين امرأة حامل، من إجمالي عدد الحوامل البالغ نحو 610 مليون امرأة، من مضاعفات تتعلق بالحمل و تهدد الحياة، و يعاني العديد منهن من حالات مرضية و عجز طويل الأمد، ففي عام 2000 لوحده لقيت فيه حوالي 569000 امرأة حامل حذفها أثناء فترة الحمل و الولادة[1] لأسباب يمكن الوقاية منها لحد بعيد.

و هناك تباينات إقليمية شديدة حيث يحدث 99% من وفيات الأمهات في البلدان النامية و الأقل نموا في العالم، حيث يقدر إجمالي وفيات الأمهات في إفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى امرأة من 12 امرأة، أما جنوب شرق أسيا فهو يبلغ امرأة لكل 58 امرأة، أما البلدان الصناعية فتقدر فيها وفيات الأمهات ب امرأة لكل 4000 امرأة.من أجل ذلك تعاهدت معظم الدول من أجل تحسين الوضع الصحي للمرأة و خاصة الحامل في البلدان النامية بالخصوص، و هذا بالالتزام على تطبيق الأهداف الإنمائية و من بينها الهدف الخامس الذي يرمي إلى تقليص 4/3 من وفيات الأمهات مع حلول 2015.

التمثيل البياني رقم 02: تطور معدل وفيات الأمهات في العالم.

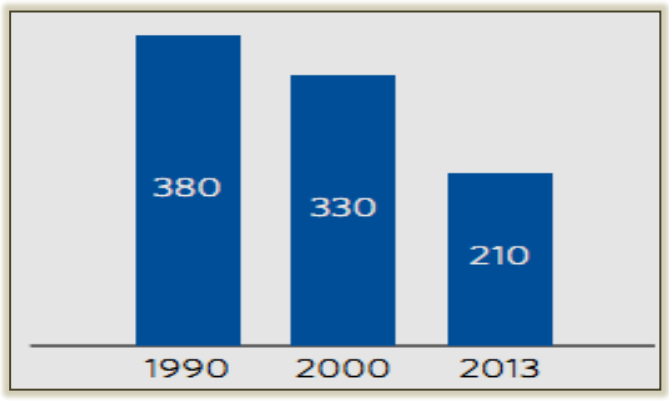

Source : ONU, Objectifs du Millénaire pour le développement Rapport 2015, New York, 2015, p7.

[1] منظمة الصحة العالمية، تقرير عن واقع الصحة الإنجابية في العالم، تقرير الأمانة الخاصة بالجمعية الصحة العالمية رقم 57 ، أفريل 2004، ص 6.

- منذ 1990 انخفض معدل وفيات الأمهات عالميا ب 45%، و أكبر انخفاض حقق ابتداء من سنة 2000.

- في أسيا الجنوبية انخفض معدل وفيات الأمهات بنسبة 64% من 1990 إلى 2013، أما بالنسبة لإفريقيا و جنوب الصحراء الكبرى فقد انخفض ب 46%.

- **التمثيل البياني رقم 03:** نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين في العالم.

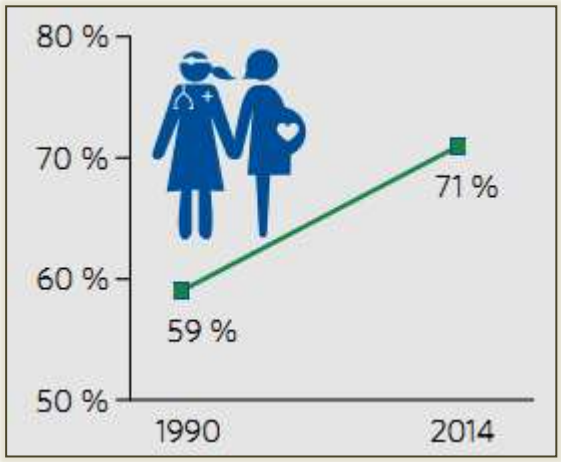

Source : ONU, même source, p7.

- بالنسبة للولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين في المجال فقد قدرت النسبة سنة 2014 ب 71% عالميا، في حين كانت تقدر ب 59% سنة 1990.

- أما فيما يتعلق بعدد الزيارات التي تقوم بها المرأة أثناء فترة الحمل ، في إفريقيا انتقلت نسبة الزيارات من 50% سنة 1990 إلى 89% سنة 2014.

- أما نسبة النساء التي تتراوح أعمارهم ما بين 15-49 سنة، اللواتي يستخدمن موانع الحمل فقدرت النسبة عالميا ب 64% سنة 2015، بعدما كانت تقدر ب 55% سنة 1990.

خلاصة الفصل

- ما يمكنه استخلاصه من هذا الفصل هو أنه كان للمرأة مكانة اجتماعية و اقتصادية و سياسية و دينية متميزة في مختلف العصور، و لعبت دورا بارزا في شؤون الحياة، و قد تباينت أهمية و أشكال هذا الدور و هذه المكانة باختلاف الأزمنة.

- ففي المراحل الأولى لتاريخ البشرية كانت مكانة المرأة بمثابة الآلهة، يعبدها البشر و يطلبون منها الغفران، و الرحمة، و شكل وجودها رمزا من رموز الخير، و الإنتاج، و الخصوبة، لذلك كانت هناك علاقة بين المرأة و الخلق، و هدا في كل من حضارة بلاد الرافدين، و الحضارة اليونانية ، و عند الفراعنة، أما باقي الحضارات الأخرى فقد اعتبرت المرأة كمصدر للمشاكل كالصين ، و اليهود ،و عند العرب قبل الإسلام، أما الإسلام فقد أعاد للمرأة كرامتها و ضمن حقوقها في الحياة كإنسانة تستحق العيش الكريم.

- أما في الوقت الحالي فقد احتلت المرأة موقع هام في المجتمع الدولي، حيث أصبحت من المواضيع الأكثر جدلا في مختلف الثقافات، و قد أقيمت عدة مؤتمرات التي كان الهدف من ورائها إدماج المرأة في التنمية باعتبارها عنصر فعال فيها ، و إهمال هذا الأمر يعتبر كعائق كبير أمام تحقيق التنمية.

- و قد زاد نشاط المنظمات الدولية بهدف تحسين وضع المرأة في العالم و إشراكها في التنمية، و بالخصوص في البلدان النامية التي لا زالت المرأة تعاني فيها الإقصاء، و الكثير من المشاكل في مختلف المجالات، من اجل ذلك أقيمت العديد من البرامج من اجل تحسين وضع المرأة ، من أهمها الأهداف

الإنمائية للتنمية، بفضلها حققت انجازات هامة في البلدان النامية، و هذا في مجال تمكين المرأة و تحسين وضعها الصحي لكي تكون لها القدرة للمشاركة بشكل فعال في التنمية، و هذا أهم ما تطرقنا إليه في هذا الفصل.

الفصل الثاني:

الوضعية الديموغرافية في بلدان المغرب العربي " الجزائر – تونس– المغرب"

تمهيد

- إن التحول الديموغرافي يرتبط بالتغيرات الكمية في الخصائص السكانية (المواليد–الوفيات–الخصوبة–النمو السكاني)، كما أن له علاقة وثيقة مع التنمية الشاملة و تمكين المرأة اجتماعيا و اقتصاديا فكل هذا يؤثر و بشكل كبير على المسار الديموغرافي في أي مجتمع من المجتمعات.
- تعتبر بلدان المغرب العربي كباقي بلدان العالم شهدت تغيرات اجتماعية و اقتصادية هامة عبر مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها، أدت إلى تحولات كبيرة في اتجاهات نمو سكانها، فمن خلال هذا الفصل سنحاول تقييم الوضع الديموغرافي في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي محل الدراسة " تونس– و المغرب" و هذا من خلال التطرق إلى النقاط التالية (اتجاهات النمو السكاني في هذه البلدان، ثم أهم التحولات الديموغرافية التي شهدتها، و أهم النتائج المترتبة عن هذه التحولات).

I.اتجاهات النمو السكاني في بلدان المغرب العربي

1.1 تطور عدد السكان:

التمثيل البياني رقم 04 : تطور عدد سكان " الجزائر – المغرب – تونس " من 1950 إلى 2013

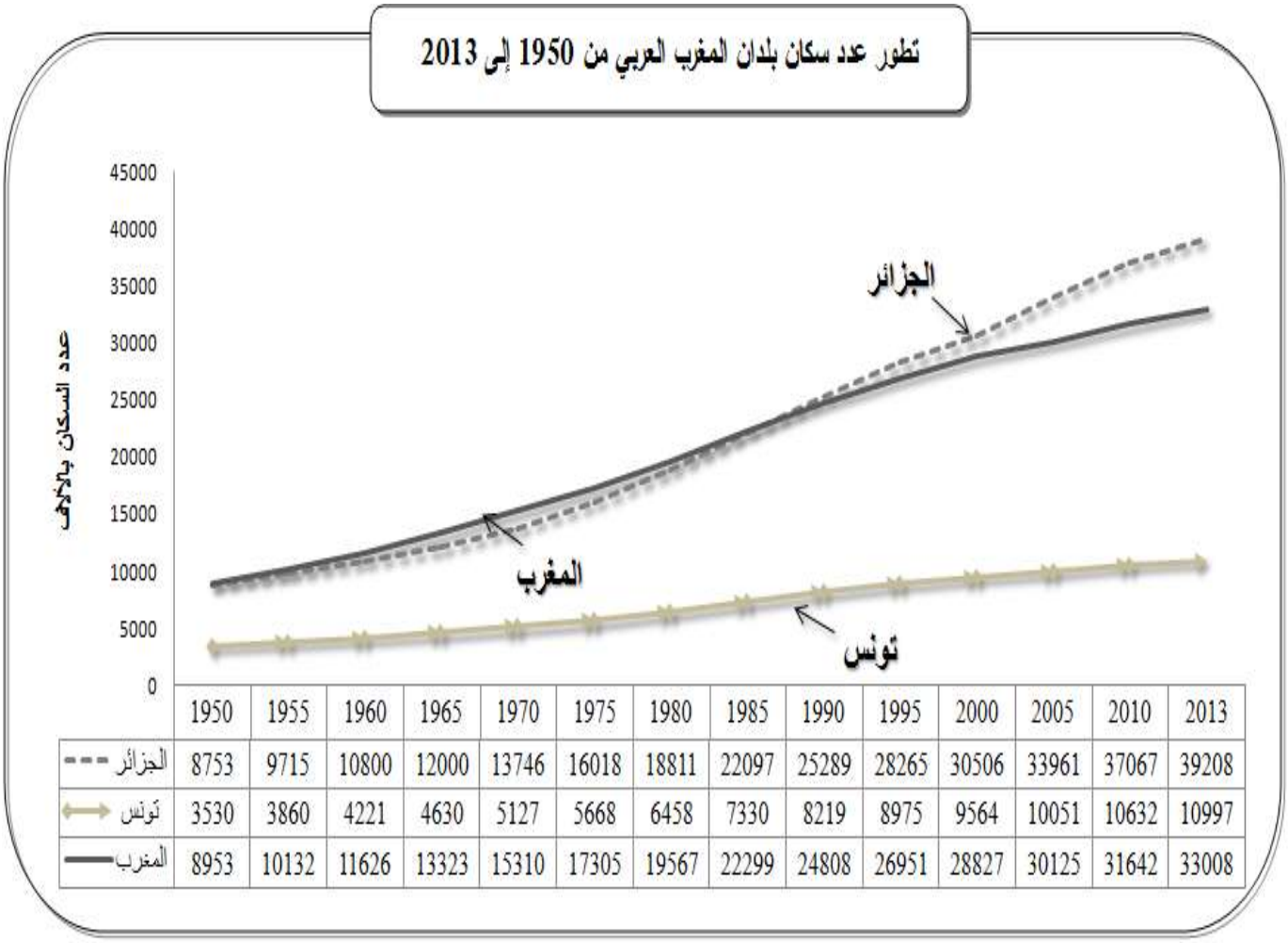

	1950	1955	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2013
الجزائر	8753	9715	10800	12000	13746	16018	18811	22097	25289	28265	30506	33961	37067	39208
تونس	3530	3860	4221	4630	5127	5668	6458	7330	8219	8975	9564	10051	10632	10997
المغرب	8953	10132	11626	13323	15310	17305	19567	22299	24808	26951	28827	30125	31642	33008

المصدر: الملحق رقم 01

لقد شهدت بلدان المغرب العربي محل الدراسة " الجزائر–المغرب–تونس" منذ بداية القرن 20 زيادات سكانية كبيرة، حيث كان يقدر عدد سكانها سنة 1830 ب 7 ملايين نسمة (الجزائر: 3 ملايين نسمة –

المغرب: 3 ملايين نسمة – تونس: 1 مليون نسمة)[1]، ليتضاعف العدد بعد 106 سنوات و يصل إلى 14,54 مليون نسمة سنة 1926[2]، و هذا راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- تدني المستوى المعيشي و الاجتماعي.
- انعدام الأمن و الاستقرار بسبب الاحتلال.
- التدهور الصحي و ارتفاع الوفيات بسبب تفشي الأمراض و الأوبئة في هذه البلدان ، فقد مثلت الفترة 1850 إلى 1950 بالفترة السوداء في هذه البلدان و شمال إفريقيا ككل ، فقد تميزت بانتشار المجاعة في هذه البلدان (الجزائر–تونس–المغرب) بسبب الظروف المناخية "الجفاف" و هذا في الفترة الزمنية الممتدة من 1847إلى 1858، إضافة إلى تفشي وباء الكوليرا و التيفوس 1856 إلى 1869 ، و قد دامت هذه الأوبئة في الجزائر إلى غاية 1872[3].

أما في سنة 1950 بلغ عدد سكان بلدان المغرب العربي 21,2 مليون نسمة بزيادة قدرها 6,7 مليون نسمة في الفترة 1926–1950، ليتضاعف العدد مرة ثانية و هذا سنة 1960 في مدة زمنية قدرها 35 سنة، ليتضاعف من جديد للمرة الثالثة سنة 1985 في مدة زمنية قدرها 25 سنة في الفترة 1960–1985 (أنظر الملحق رقم 01).

إن هذا التزايد السريع في النمو السكاني راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع معدلات الخصوبة و تحسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية للسكان في هذه البلدان.

– تحسن الوضع الصحي و التحكم في الأمراض و بالتالي تقليل من الوفيات.

[1]Dominique TABUTIN,L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire, Université catholique de Louvain, Belgique,p5
[2]Dominique TABUTIN,meme reference,p5
[3]Dominique TABUTIN,meme reference,p5

أما في سنة 2014 أصبح عدد سكان بلدان المغرب العربي " الجزائر–تونس–المغرب" حسب معطيات المكتب الدولي للإحصاء التابع للأمم المتحدة يقدر ب 84,7 مليون نسمة سنة 2014.

1.2"النمو السكاني ما بين التعدادات المنجزة في" الجزائر – المغرب – تونس "

الجدول رقم 02:تطور نسبة الزيادات السكانية ما بين التعدادات في بلدان المغرب العربي.

الجزائر		المغرب		تونس	
فترة التعدادات	نسبة الزيادة السكانية ب%	**فترة التعدادات**	نسبة الزيادة السكانية ب%	**فترة التعدادات**	نسبة الزيادة السكانية ب%
1977-1966	2,85	**1971-1960**	2,6	**1975-1966**	2,35
1987-1977	3,6	**1982-1971**	2,6	**1984-1975**	2,48
1998-1987	2,07	**1994-1982**	2,06	**1994-1984**	2,35
2008-1998	1,6	**2004-1994**	1,4	**2004-1994**	1,21

Source :

- Les donnes de recensement général de population « Algérie – Maroc – Tunisie ».

من خلال المعطيات الإحصائية المتعلقة بتطور معدلات الزيادة السكانية ما بين التعدادات في بلدان المغرب العربي محل الدراسة (الجزائر – المغرب – تونس)، نجد بأن المعدلات النمو السكاني شبه متقاربة في هذه البلدان و هذا في فترة 60 و 70 (الجزائر2,85%- المغرب2,6%- تونس2,35%)، و الجزائر سجلت أعلى معدل زيادة السكانية في الفترة التعدادية 1977–1987، و هذا راجع إلى ارتفاع الخصوبة و الولادات و هذا رغبة من الشعب الجزائري في تعويض ضحايا حرب التحرير الوطنية.

ليشهد معدل الزيادة السكانية انخفاض ملحوظ في الفترات الأخيرة في هذه البلدان فقد انتقل:

- في الجزائر المعدل من3,6%في الفترة التعدادية1977-1987 إلى 1,6% في الفترة التعدادية-2008 1998 بفارق 2 نقاط.

- أما المغرب فقد انتقل المعدل من 2,6% في الفترة التعدادية 1960-1971 إلى 1,4%في الفترة التعدادية 1994-2004 بفارق 1,2 نقطة.

- أما تونس فقد انتقل فيها المعدل من 2,48% في الفترة التعدادية 1975-1984 إلى 1,21% في الفترة التعدادية 1994-2004 بفارق 1,27 نقطة.

من خلال هذا نلاحظ ان الجزائر هي البلد المغاربي الذي شهد أعلى انخفاض و هذا راجع إلى السياسة السكانية المنتهجة من طرف كل بلد، إضافة إلى التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها هذه البلدان و التي كان لها بالغ التأثير على المسار الديموغرافي لسكانها .

II. التحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي

إندراسة التغيرات التي طرأت على معدلات الولادات و الوفيات في البلدان الصناعية في القرنين الماضيين ، دفعت الباحثين إلى بلورة نموذج النظري الذي يسعى إلى تفسير تطور السكان عبر التاريخ و عرف هذا النموذج باسم "نظرية التحول الديموغرافي " ، التي تعتبر بأن المجتمعات تمر تاريخيا بمراحل ديموغرافية تقسم عادة إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى التي تسبق التحول الديموغرافي و تعرف نظام ديموغرافي طبيعي يتميز بارتفاع معدلات الولادات و الوفيات مما يؤدي إلى نمو بطيء للسكان، و تأتي بعدها مرحلة انتقالية تعرف بمرحلة التحول الديموغرافي تتميز في بدايتها بانخفاض معدلات الوفيات مع بقاء معدلات الخصوبة مرتفعا، ثم لا يلبث هذا الأخير إلى أن ينخفض بعد أن يشهد المجتمع نموا ملحوظ للسكان.

أما المرحلة الثالثة تتميز بنظام ديموغرافي حديث يتميز بمستويات منخفضة للوفيات و الولادات.

1.2تطورمعدل الولادات و الوفيات

تعتبر بلدان المغرب العربي كباقي بلدان النامية و بلدان العالم شهدت تحولات كبيرة في تطور معدلات الولادات و الوفيات عبر الزمن، و هذا نتيجة لتأثير الظروف التي مر بها السكان تاريخيا إضافة إلى التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها هذه البلدان ، و يمكن تلخيص سمات أو خصائص هذه التغيرات التي طرأت على هذه البلدان في المراحل التالية:

التمثيل البياني رقم05:تطور معدلات الولادات و الوفيات في بلدان المغرب العربي

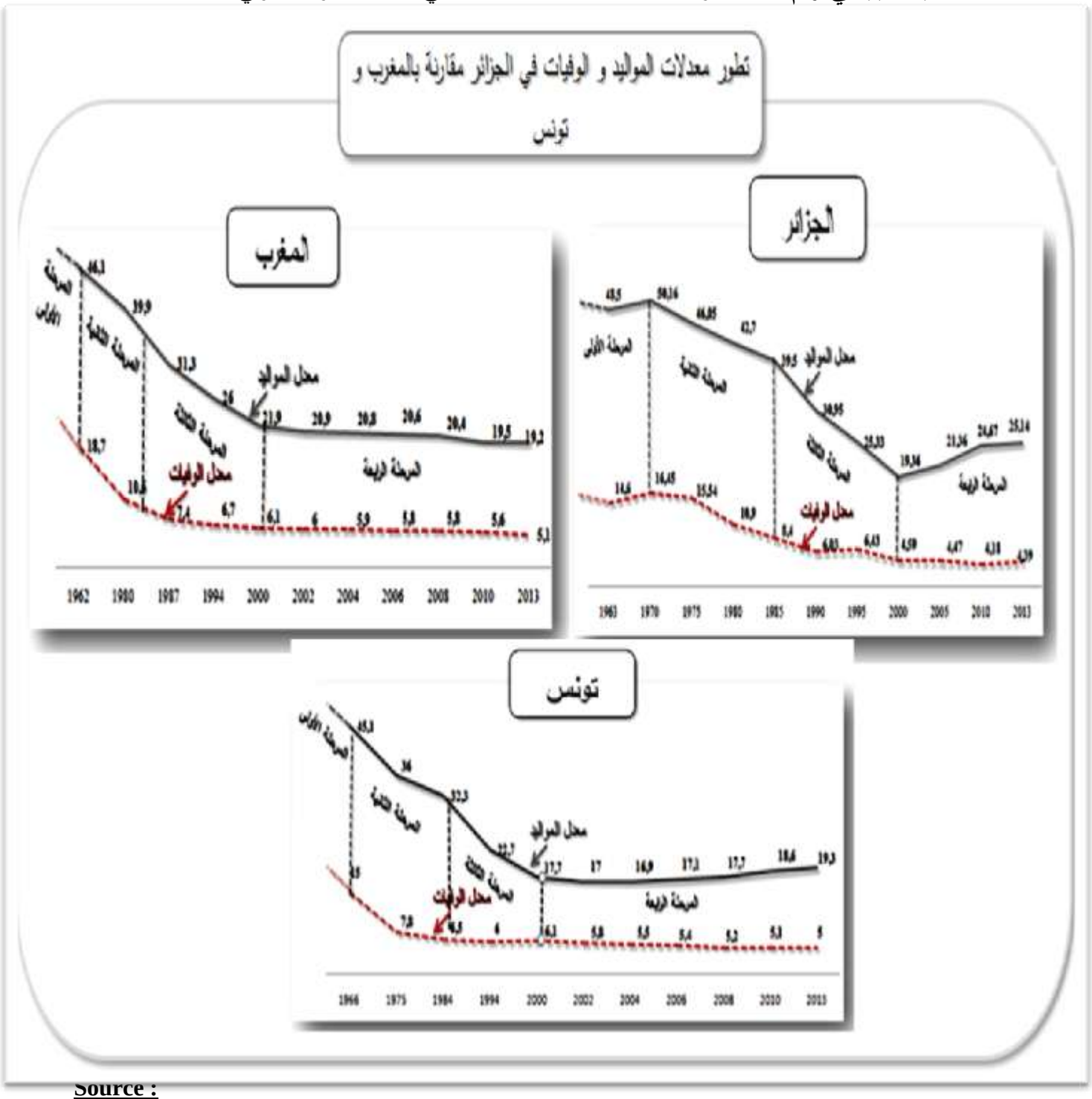

Source :

1. **Algérie :** ONS, Rétrospectives année 1962-2011.

ONS, donnée démographiques de Algérie des défères années.

2. **Maroc :** à partir de 1962 – 1994, CHP « Haut Commission de Planification du Maroc »

à partir de 2000 – 2013,Annuaire statistique pour les pays d'Afrique année 2009 et 2014.

3. **Tunisie :**à partir de 1966 – 1994, les donnes de INT « institut national de la statistique Tunisie »

à partir de 2000 – 2013, Annuaire statistique pour les pays d'Afrique année 2009 et 2014.

- **المرحلة الأولى:**

و يمكن أن نطلق عليها بمرحلة ما قبل التحول، و هي ترتبط بالوضع الديموغرافي السائد في هذه الفترة ، إذ تبين المعطيات القليلة المتوفرة بأن هذه المرحلة تميزت بالنظام الديموغرافي تقليدي أو بدائي، و هذا بارتفاع مستويات الولادات و الوفيات ، مما يفسر بأن النمو السكاني كان بطيء جدا، و هذا نتيجة للظروف الصعبة التي عايشها السكان تحت الاحتلال.

- **المرحلة الثانية:**

تعتبر هذه المرحلة بداية للتحول الديموغرافي في بلدان المغرب العربي، فقد شهدت انخفاض نسبي في معدلات الوفيات و هذا في جميع بلدان المغرب العربي مع بقاء معدلات المواليد مرتفعاً.

* ففي الجزائر انتقل معدل الوفيات من (16,45‰ سنة 1970 إلى 10,9‰سنة 1980) بفارق 5,5 نقاط.

*أما المغرب فقد انتقل معدل الوفيات من (18,7‰ سنة 1962 إلى 10,6‰ سنة 1980) بفارق 8 نقاط.

*أما تونس فقد انتقل فيها معدل الوفيات من (15‰ سنة 1966 إلى 6,5‰ سنة 1984) بفارق 8,5 نقاط.

و هذا راجع إلى قلة المرافق و المنشأة الصحية في هذه البلدان في السنوات الستينيات و السبعينيات مما جعل هناك صعوبة في التحكم في وفيات الأطفال و الأمهات بالخصوص التي كانت تتميز بارتفاع كبير.

أما فيما يتعلق بمعدلات الولادات فقد بقيت تقريبا مرتفعة في جميع البلدان:

*فالجزائر هي البلد الذي كان يمثل أعلى معدل الولادات محصور بين (48,5‰ سنة 1966 إلى42,7 ‰ سنة 1980).

*أما المغرب فقد قدر فيها معدل الولادات ب (46,1‰ سنة 1962 إلى39,9‰ سنة 1980).

* أما بالنسبة لتونس فقدر فيها معدل الولادات ب (45,1‰ سنة 1966 إلى 32,3‰ سنة 1984).

و هذا راجع إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- الزواج المبكر
- ارتفاع معدلات الخصوبة.
- قلة استخدام وسائل منع الحمل.

○ المرحلة الثالثة:

ما ميز هذه المرحلة انخفاض ملحوظ في معدلات الخصوبة و المواليد ، و هذا راجع بالخصوص إلى تبني بلدان المغرب العربي لمجموعة من البرامج السكانية المتعلقة بالصحة الإنجابية و تنظيم الأسرة، الذي كان لها بالغ التأثير في تخفيض معدلات المواليد و الخصوبة، فالجزائر مثلا تبنت برنامج التحكم في النمو السكاني في بداية الثمانينات، و قد كان هذا البرنامج متأخرا عن البلدان المغاربية الشقيقة، فتونس اعتبرت أول بلد عربي اتخذ موقفا رسميا اتجاه سياسة تحديد النسل و التنظيم العائلي و ذلك منذ 1961[1]، أما المملكة المغربية بدأت بتنفيذ برنامج تنظيم الأسرة سنة 1966، و الذي كان له أثر كبير في تخفيض نسب المواليد في هذه البلدان.

[1] دريد فاطمة، النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية " دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية"، أطروحة ذكتوراه دولة في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007، ص 383.

- فقد انتقل معدل المواليد في الجزائر من42,7‰ سنة 1980 إلى 19,36‰ سنة 2000 بقيمة انخفاض مقدرة ب 23,34 نقطة في مدة 20 سنة.
- أما المغرب فقد انخفضت معدلات المواليد من 39,9‰ سنة 1980 إلى 20,9‰ سنة 2000 بقيمة انخفاض مقدر ب 19 نقطة.
- بينما تونس فقد انتقلت فيها معدلات المواليد من 32,3‰ سنة 1984 إلى 17,7‰ سنة بقيمة انخفاض مقدر ب 14,6 نقاط.

من أهم العوامل المتدخلة في تخفيض معدلات المواليد في هذه البلدان:

- كما سبق و قلنا الأثر الفعال للبرامج المتعلقة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، حيث ارتفعت نسبة استخدام و سائل منع الحمل بين الزوجين.
- التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية التي أدت إلى تغيير السلوك الديموغرافي مثل: تعلم المرأة و دخولها إلى سوق العمل أدى بها إلى تأخير سن الزواج و عدم إنجاب عدد كبير من الأطفال.

أما فيما يتعلق بمعدل الوفيات فبقيت في انخفاض مستمر.

○ المرحلة الرابعة:

ما لوحظ في هذه المرحلة من خلال التمثيل البياني للمعطيات الإحصائية هو أنه في الجزائر عودة معدلات الولادات في ارتفاع مجددا مع بداية الألفية الجديدة.

فقد سجلت الحالة المدنية بالجزائر ارتفاع ملحوظ في عدد المواليد لسنة 2013 بالمقارنة مع سنة 2000 حيث قدر عدد المواليد ب 963.000سنة 2013 أما عدد المواليد لسنة 2000 قدر ب588628 مولود بزيادة قدرها 374372 مولود.

و على الأرجح هذه الزيادة في عدد المواليد راجعة إلى زيادة في عدد الزيجات في الفترة مابين 2000 إلى2013 حيث انتقلت من 177548إلى387974 [1],بزيادة مقدرة ب210426زواج، بمعدل 54,23% خلال هذه الفترة, ربما نرجع أسباب هذه الزيادة إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية التي كان لها تأثير في السلوك الديموغرافي للسكان.

-بينما تونس و المملكة المغربية فقد تميزت المرحلة الرابعة الخاصة بهذه البلدان بأنها تتميز بنوع من الاستقرار في معدلات المواليد و الوفيات بدءا من سنة 2000 و لا يوجد ارتفاع ملحوظ في مقارنة بالجزائر.

2.2تطور الخصوبة

تعد الخصوبة من أهم عوامل النمو السكاني وأكثرها تأثيرا في حجم السكان وتركيبته العمرية والنوعية، وهي تعكس أنماط السلوك الإنجابي للأزواج وهي تتأثر بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

يعتبر مؤشر الخصوبة الإجماليISF هو أكثر المقاييس توضيحا للخصوبة, و هو عبارة عن عدد المواليد على مجموع الإناث في سن الإنجاب (15-49 سنة), وهذا المعدل يعطي عدد المواليد الأحياء لكل امرأة في سن الإنجاب.الخ

[1]ONS, donnes démographiques Algérie ; annee2013

التمثيل البياني رقم 06:تطور المؤشر التركيبي للخصوبة في بلدان المغرب العربي

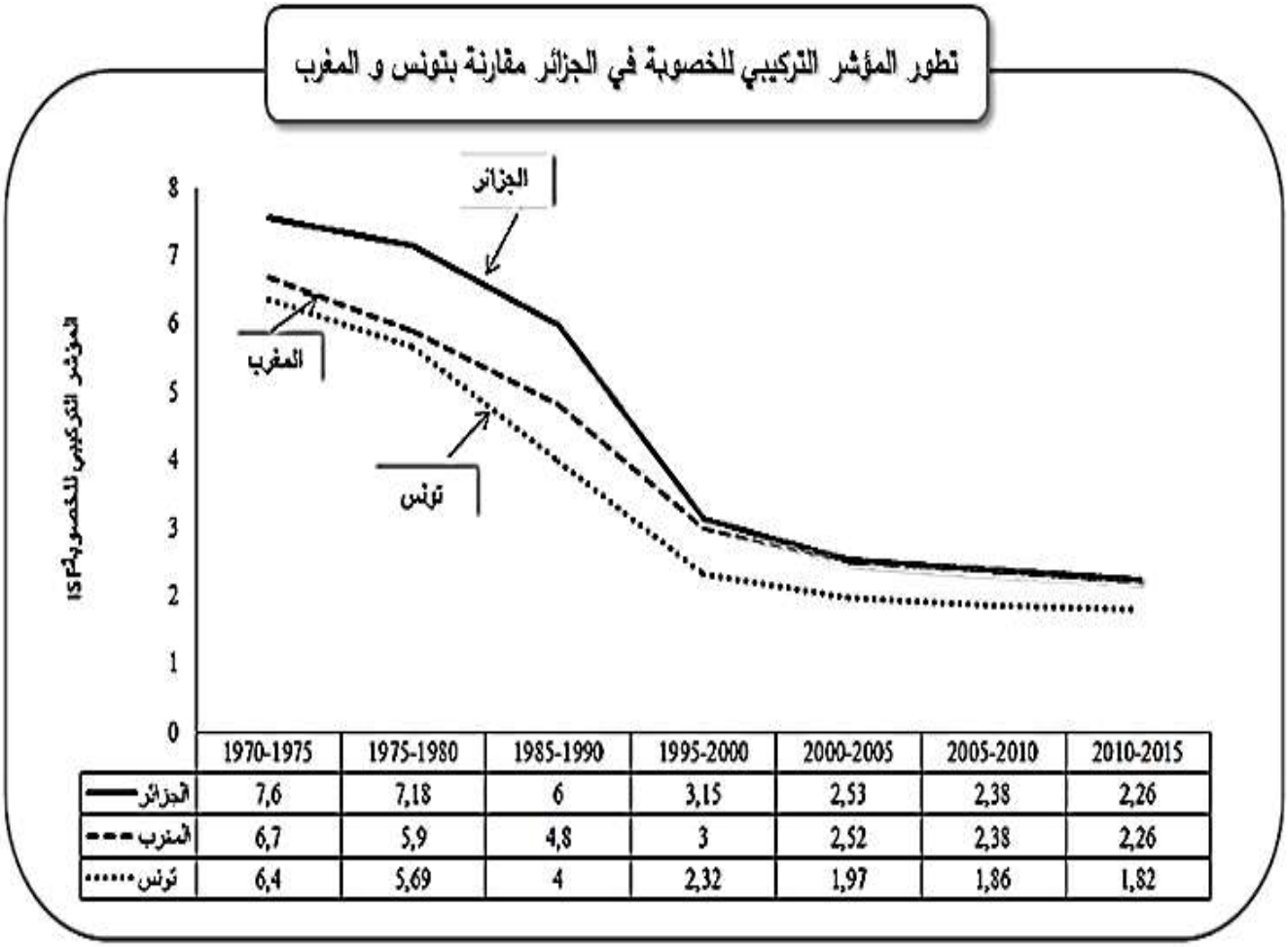

	1970-1975	1975-1980	1985-1990	1995-2000	2000-2005	2005-2010	2010-2015
الجزائر	7,6	7,18	6	3,15	2,53	2,38	2,26
المغرب	6,7	5,9	4,8	3	2,52	2,38	2,26
تونس	6,4	5,69	4	2,32	1,97	1,86	1,82

Source :

ONU,les donnes statistiques annes 2008-2010 .

من خلال التمثيل البياني للمعطيات الإحصائية المتعلقة بالتطور التاريخي للمؤشر التركيبي للخصوبة في بلدان المغرب العربي " تونس – الجزائر – المغرب "، نجد أن هذه البلدان تميزت بارتفاع متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة في فترات السبعينات حيت كان يقدر المؤشر ب (**7،6** إلى **7،18**أطفال/للمرأة الواحدة) بالجزائر، و(**6،7** إلى **5،9**أطفال/ للمرأة الواحدة) بالمغرب الأقصى ، و(**6،4** إلى **5،69**أطفال/ للمرأة الواحدة) بتونس و هذا في فترة 1970 إلى 1980، ليشهد المؤشر انخفاضا ملحوظا و يصل إلى 2،26 أطفال/ للمرأة الواحدة بالجزائر ، و 2،26 أطفال/ للمرأة الواحدة بالمغرب و 1،82

أطفال/ للمرأة الواحدة بتونس في الفترة الزمنية 2010–2015، و هذا بمقدار انخفاض مقدر ب 5 طفل/ للمرأة الواحدة بالجزائر و 4 أطفال/ للمرأة الواحدة بالنسبة للمغرب و تونس و هذا ما بين 1970 و 2014.

وهذا الانخفاض الملحوظ و المستمر في معدلات الخصوبة التي تشهدها بلدان المغرب العربي راجعة إلى تدخل مجموعة من العوامل لعبت دورا مباشرا و غير مباشر في تأثير على السلوك الإنجابي للمرأة المغاربية ككل و من أهم هذه العوامل نذكر منها:

أولا –العوامل المباشرة:

من العوامل التي لعبت دورا مباشرا في التأثير على معدلات الخصوبة و تقليصها ثلاث عوامل أهمها:سن الأول عند الزواج– و استعمال موانع الحمل – الإرضاع الطبيعي.

1. العمر عند الزواج:

يشكل الزواج الإطار الوحيد للإنجاب في المجتمعات العربية و المغاربية ككل، و بالتالي فإن الخصوبة و الزواج يشكلان ظاهرتين متلازمتين .

فالعمر الأول عند الزواج يعتبر مؤشرا رئيسيا لتعرض المرأة لاحتمال الوقوع في الحمل، و هو بالإضافة لعوامل أخرى يتفاعل مع الخصوبة البيولوجية و يحدد في النهاية الإنجاب الفعلي للمرأة .

و قد أظهرت الدراسات و الأبحاث و جود ترابط وثيق بين الزواج المبكر و الإنجاب المبكر و الخصوبة المرتفعة، و بالتالي يؤدي الزواج المتأخر إلى تقليص عدد السنوات الإنجاب.

لقد شهدت كل البلدان المغرب العربي محل الدراسة ارتفاع ملحوظ في السن الأول للزواج:

- ففي الجزائر قدر سن الزواج للمرأة ب 18,3 سنة في تعداد 1966 ليصل إلى 29,3 سنة مع تعداد 2008.[1]
- أما بالنسبة للتونس فقد 20،9 سنة في تعداد 1966 ليصل إلى 28،6 سنة عام 2010.[2]
- أما المغرب الأقصى فقد كان يقدر سن الزواج بالنسبة للمرأة في سنة 1960 ب 17 سنة ليصل إلى 26,6 سنة 2010[3]

و بهذا فقد خسرت المرأة المغاربية من حياتها الإنجابية ما يقدر ب (11 سنة بالجزائر ، و 8 سنوات بتونس ، و ما يقرب 10 سنوات بالمغرب).

و هذا راجع بالخصوص إلى تمكين المرأة اجتماعيا و اقتصاديا (تعلم المرأة و مشاركتها في الحياة الاقتصادية).

2. استعمال موانع الحمل:

إن الاستعمال الحالي لوسائل منع الحمل هو من أهم المحددات المباشرة لمستويات الخصوبة، و هي تعني مجموعة من الطرق التي تؤدي إلى توقيف الولادات ، و تنقسم إلى طرق مادية و طرق غير مادية.

لقد شهد استخدام الأزواج لمختلف طرق منع الحمل ارتفاع ملحوظ في جميع بلدان المغرب العربي محل الدراسة" الجزائر – تونس – المغرب".

[1] ONS, les donnes de RGPH1966

[2] BOURAOUIAmir , : 13 ème colloque de L'AMEP ,1et13 juin 2011 « politique de population en Tunisie depuis l'indépedance ».

[3] Royaume du Maroc, les donnes de Haut-commissariat du plan. Femmes et hommes en chiffres 2010. Journées international de la femme.www.hcp.ma

- بالنسبة للجزائر كانت تقدر نسبة استخدام الأزواج لمختلف وسائل منع الحمل ب 8%سنة 1970 ليصل المعدل إلى 61%[1]سنة 2006.
- أما تونس فمعدل استخدام وسائل منع الحمل كان يقدر ب31%سنة 1978[2] ليصل إلى 62،5%سنة2011[3].
- أما بالنسبة للمغرب الأقصى فقد قدرت النسبة ب 8 % سنة 1969 لتصل إلى 67،4% سنة 2011 .[4]

من خلال هذا نلاحظ أن المملكة المغربية هي التي تحتل أعلى معدل لاستخدام موانع الحمل ب 67.4%، ثم تليها تونس ب 62,5%،ثم الجزائر ب 61%.

3. الإرضاع الطبيعي:

تعد الرضاعة الطبيعية وسيلة مؤقتة لتنظيم الحمل، إذ انها تغير من معدلات الإفراز الهرمونات الطبيعية في جسم المرأة المرضعة، و بالتالي فهي تمنع حدوث الإباضة و هذه الوسيلة فعالة في ستة أشهر الأولى التي تلي الولادة، و تشير الإحصائيات الخاصة بمنظمة العالمية للصحة أن الرضاعة تمنع حدوث الحمل، و النسبة المحتملة للحمل أثناء الرضاعة هي امرأة واحدة من 50 حالة ، أي أن هناك حالتي حمل من بين 100 سيدة خلال الشهور الستة الأولى بعد الولادة، بالنسبة للمعطيات الإحصائية المتعلقة بالإرضاع الطبيعي في الجزائر و بلدان المغرب العربي تونس و المملكة المغربية فهي شبه معدومة.

[1] ONS,ENQUETE NATIONALE A INDICATEURS MULTIPLESMICS3 ALGERIE 2006(Rapport Préliminaire), Algérie 2007, p59

[2] INS, Enquête Tunisienne sur la fécondité (ETF).

[3] INS, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS 4) Résultats préliminaires, Tunisie 2011-2012,p

[4] HCP, démographie marocaine « tendance passé et perspectives avenir », rapport thématique 2013 , p28

ثانيا –العوامل الغير المباشرة:

بالإضافة إلى هذه العوامل المباشرة هناك عوامل غير مباشرة لعبت دورا في التأثير على مسار خصوبة المرأة في هذه البلدان و منها:

1. تعليم المرأة:

لقد أكدت أغلبية الدراسات على أهمية التعليم و خاصة تعليم الفتاه ، و تشير الدراسات أن المتغيرات التعليمية تؤثر بصفة هامة على الخصوبة من خلال عمر الزواج– الإجهاض– فترة الأمان بعد الولادة – و طرق استعمال موانع الحمل، فالمرأة المتعلمة تشارك بفعالية في صنع القرار داخل الأسرة ، و خاصة منها القرارات المتعلقة بالصحة الإنجابية و ذلك لأن التعليم يمكنها بقدرات تفاوضية لا تكسبها المرأة الغير المتعلمة[1].

فعلى سبيل المثال نأخذ المرأة الجزائرية:

الجدول رقم03:تطور مؤشر الخصوبة الكلية في الجزائر حسب المستوى التعليمي للمرأة 1970–2008

	1969-1970	1986-1992	1997	2002	2008
بدون مستوى	8,5	5,6	3,4	2,6	3,13
الابتدائي	5,7	3,3	2,5	2,1	2,74
المتوسط	3,7	3,3	2,4	2	2,82
الثانوي و أكثر	3,7	3	2,4	1,4	2,88
التعليم العالي	-	-	-	-	2’4

Source :1. ZahiaOuadah-Bedidi, Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie l’apport du recensementde 1998, p 11.

2. Les donnes de RGPH 2008.

[1] حافظ شقير، التحول الديموغرافي في البلدان العربية و أثاره، جامعة الدول العربية ، منظمة الامم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للتنمية ، 2010،ص 14.

التمثيل البياني رقم 07: تطور معدلات الخصوبة حسب المستوى التعليمي للمرأة في الجزائر

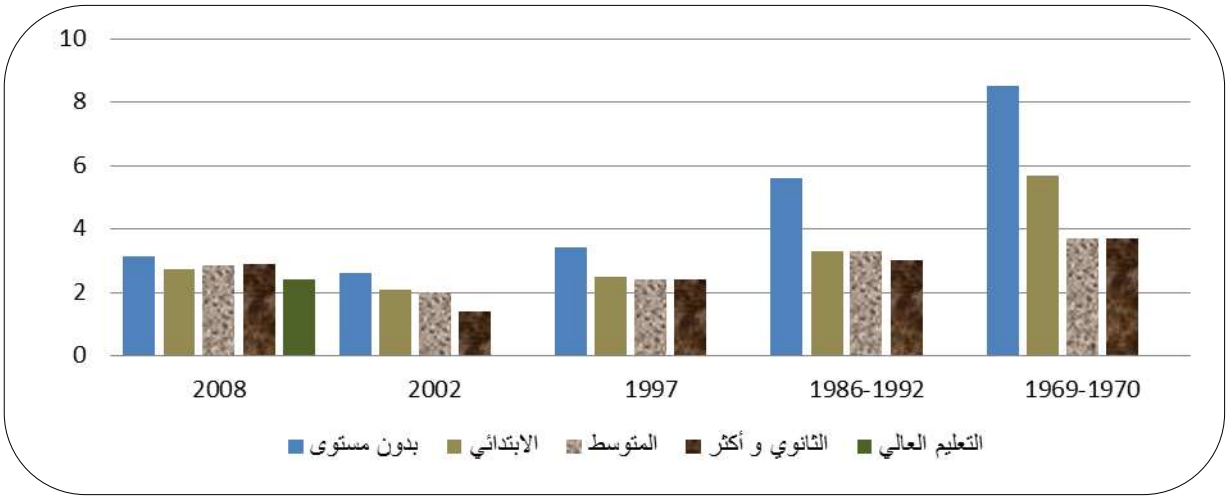

من خلال معطيات الجدول نجد بأن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي للمرأة و الخصوبة، فتعليم المرأة له دور كبير في التأثير على معدلات الخصوبة عبر الزمن.

فالنساء الغير المتعلمات اللواتي ليس لديهن مستوى دراسي يتميزن بارتفاع معدلات الخصوبة و خاصة السنوات الأولى للاستقلال، حيث كان يقدر متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة بالنسبة للنساء اللواتي ليس لديهن مستوى دراسي ب 8,5 أطفال/للمرأة الواحدة، لينخفض تدريجيا و يصل إلى 2,6 أطفال/للمرأة الواحدة سنة 2002 و 3,13 أطفال/للمرأة الواحدة سنة 2008 بقيمة انخفاض مقدرة ب 5,9 أطفال/للمرأة الواحدة في الفترة 1970–2002 و 5,4 أطفال/للمرأة الواحدة في الفترة 1970–2008، وهذا الانخفاض راجع بالأساس إلى استخدام مختلف وسائل تنظيم النسل.

أما بالنسبة للمستوى الابتدائي و المتوسط فقد انخفضت نسبة الخصوبة في هذه المستويات أيضا حيث كانت تقدر ب(5,7أطفال/ للمرأة الواحدة ، و 3,7 أطفال/للمرأة الواحدة في المستوى الابتدائي و المتوسط)لسنة 1970 ليصل إلى (2,74 أطفال/للمرأة الواحدة ، و 2,82 أطفال/للمرأة الواحدة في المستوى الابتدائي و المتوسط)لسنة 2008 .

أما بالنسبة للمستوى الثانوي و أكثر و التعليم العالي نجد أن خصوبة المرأة في هذه المستويات منخفض و هذا راجع إلى تعليم المرأة و أثره الفعال على الخصوبة فالمرأة المتعلمة لا ترغب في إنجاب عدد كبير من الأطفال.

3. عمل المرأة:

تشهد نسبة مساهمة النساء في الحياة الاقتصادية تزايدا مستمرا ، بحيث أصبح عمل المرأة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، فمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية تفرض عليها واجبات أخرى غير انجاب الأطفال ، فبحكم الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فهي مضطرة للتحديد التي ستنجبهم في المستقبل بهدف تحقيق تكييف مع هذه الأوضاع، فمشاركة المرأة اقتصاديا له أثر كبير على سلوكها الإنجابي، فالمرأة العاملة لها عدد أقل من أطفال مقارنة بالمرأة الغير العاملة.

3.2تطور أمل الحياة عند الولادة

هو متوسط العمر المتوقع هو مؤشر إحصائي يستخدم لتقييم التركيبة السكانية في الزمنT في بلد معين ومتوسط أعمارهم، حتى يستطيع الناس أن يتوقع كم سيعيشون في ظل الظروف الراهنة.

و متوسط العمر المتوقع أو أمل الحياة يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر: حيث نجد تحت 50 سنة في البلدان النامية إلى 80 عاما أو أكثر في البلدان المتقدمة. بل هو في الواقع مرتبط بعوامل عديدة كالصحة، والعوامل السلوكية الاجتماعية التي تختلف من بلد إلى آخر، والاتجاه العامل لمؤشر هو في زيادة شاملة وثابتة.

التمثيل البياني رقم 08:تطور أمل الحياة في بلدان المغرب العربي من 1950 إلى2015

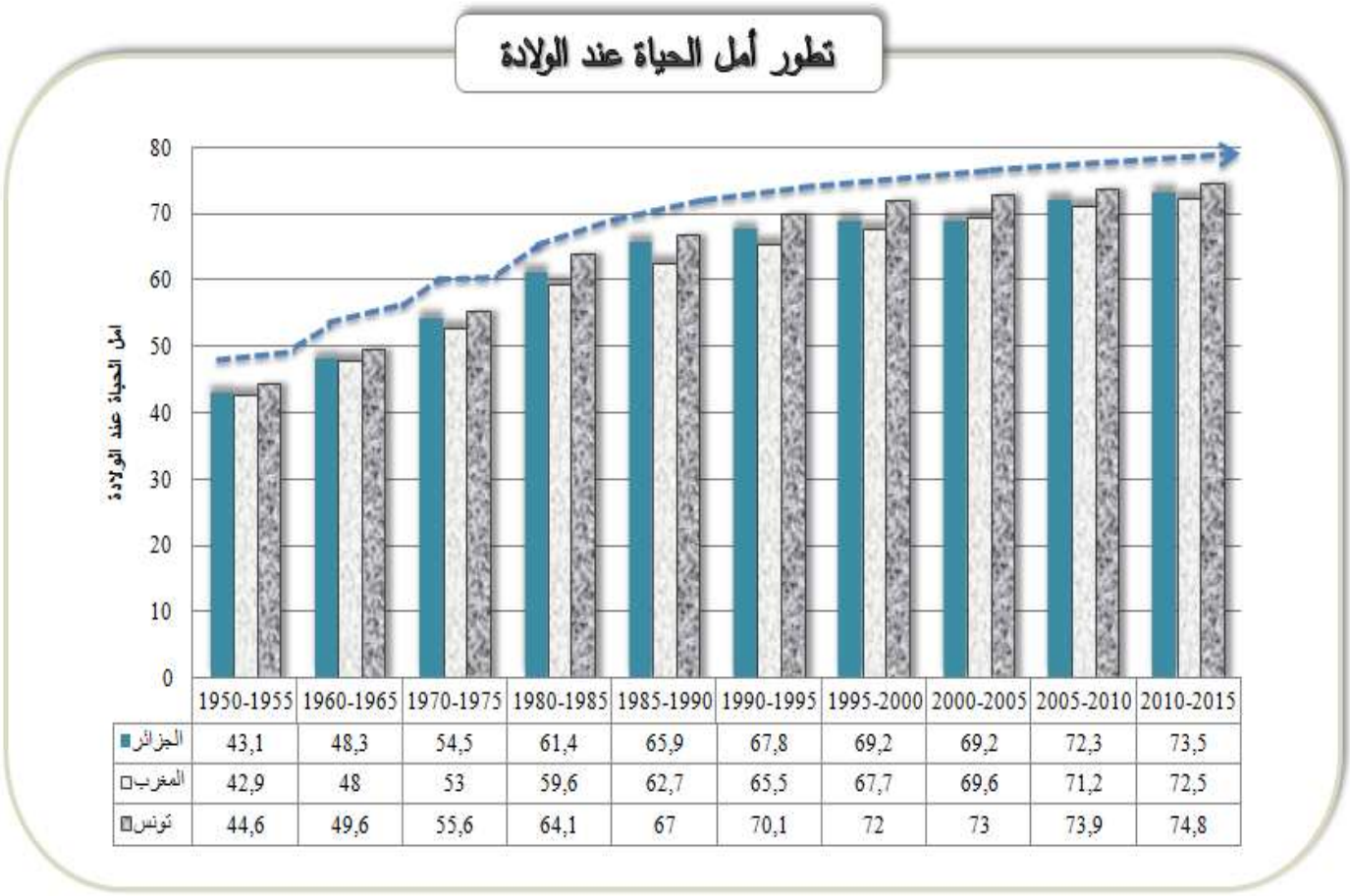

	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1980-1985	1985-1990	1990-1995	1995-2000	2000-2005	2005-2010	2010-2015
الجزائر	43,1	48,3	54,5	61,4	65,9	67,8	69,2	69,2	72,3	73,5
المغرب	42,9	48	53	59,6	62,7	65,5	67,7	69,6	71,2	72,5
تونس	44,6	49,6	55,6	64,1	67	70,1	72	73	73,9	74,8

Source

ONUONU, population division « world urbanisation prospects », département of économic and social affaires, 2007, p 104. Site électronique :WWW.ONU.orgp 352.

لقد ساهمت البرامج الصحية المنتهجة في بلدان المغرب العربي "الجزائر– المغرب – تونس" و التي استهدفت بالخصوص تخفيض معدلات الوفيات و خاصة منها وفيات الأطفال و الأمهات إلى إحداث تغير أو انتقال من المرحلة الأولى من التحول الديموغرافي إلى مرحلة متقدمة منه .

فقد شهدت معدلات وفيات الأطفال انخفاضا ملحوظا في جميع بلدان المغرب العربي (لاحظ الفصل الرابع)، و هذا بفضل تحسن الخدمات المتعلقة بالعناية بصحة الطفل، وبفضل أيضا تعميم عمليات تطعيم

الأطفال الذي ساهم في التحكم في العديد من الأمراض فقد قدرت نسبة التطعيم ضد داء الحصبة الذي يعتبر من أخطر الأمراض التي تصيب الاطفاللسنة 2010 ب " 96% بالجزائر–98% بالمغرب– 97% بتونس"[1].

– أما وفيات الأمهات هي أيضا شهدت انخفاضا ملحوظا مع بقاء بعض الصعوبات التي لازالت تواجهها بعض بلدان المغرب العربي في مواجهة هذا المشكل العويص (لاحظ الفصل الرابع) .

و هذا الانخفاض أيضا راجع إلى اهتمام هذه الدول بالبرامج الصحة الانجابية التي تولي اهتمام بتحسين الوضع الصحي للمرأة الحامل قبل و بعد الولادة و توفير أقصى حد ممكن من المراكز الصحية المختصة بالتوليد.

و كل هذه المجهودات كان لها بالغ التأثير في رفع أمل الحياة أثناء الولادة ، و الذي شهد ارتفاع في معظم بلدان المغرب العربي " فالجزائر حققت زيادة في عمر السكان من فتر 50 إلى يومنا ب30 سنة– أما المغرب و تونس فقد حققا زيادة مقدرة ب 29,6 سنة و 30,2 سنة خلال نفس الفترة " فالملاحظ هنا أن بلدان المغرب العربي يمشون وفق نفس المستوى .

[1] OMS, statistiques sanitaires mondiale, 2012.

III. نتائج التحول الديموغرافي:

كما سبق لنا و أن رأينا أن معظم بلدان المغرب العربي "الجزائر– المغرب–تونس" مرت بتغيرات كبيرة من فترة زمنية إلى أخرى، و بالخصوص الانخفاض الكبير لمعدلات الخصوبة، التي أدت إلى بروز مجموعة من النتائج و الآثار تتجلى معالمها في البنية السكانية حسب العمر و حسب الجنس و بالخصوص فيما يتعلق " بالهرم السكاني و الفئات العمرية الكبرى و معدلات الإعالة".

إن من بين خصائص السكان العمر و الجنس, فكلاهما مهم بسب علاقتهما بالمتغيرات السكانية الأخرى كالوفيات والأمراض والخصوبة و الهجرة[1].

تحظى هذه الدراسة أهمية كبيرة في الدراسات السكانية, حيث تعد المصدر الأساسي للمخططين في كافة المجالات التعليمية, الصحية, الاقتصادية و الاجتماعية.

فلا يمكن أن يتخذ قرار تخطيطي في هذا المجال دون معرفة أعداد الذكور و الإناث والفئات العمرية في المجتمع.

[1] فوزي عيد سهاونة و موسى عبودة سمعة, جغرافية السكان, قسم الجغرافيا, جامعة الأردنية,2002,ص58

أولا - تطور التركيبة السكانية حسب العمر:

يقصد بالتركيب العمري في المجتمع دراسة عدد أو مجموعة من السكان في المجتمع ما وفقا للفئات العمرية ,محددة سواء بخمس أو عشر سنوات, و دراسة السكان وفقا للعمر هامة فهي تعطي مؤشرا على قدرة الفرد على العطاء, وعلى حيوية المجتمع ,وهي معيار للسيادة الأنشطة الاقتصادية ,والملامح الاجتماعية في المجتمع, وهي محدد لنسبة الإعالة الملقاة على عاتق الشباب المنتج, و دراسة التركيب العمري لدولة ما تترجم مستويات الخصوبة و الوفيات السائدة فيها[1].

أ) التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى :

تظهر أهمية تركيب السكان حسب فئات السن لمعرفة الفئات العاملة في المجتمع والفئات المعتمدة في معاشها على غيرها المتمثلة في الأطفال والمسنين.

- ففئة السكان أقل من 15 سنة: تمثل فئة صغار السن و تضم الرضع, و الأطفال و بعض المراهقين, وتختلف نسبتها من مكان إلى أخر.
- فئة البالغين من 15–59 سنة: و هي تمثل الفئة المنتجة في المجتمع من الناحية الاقتصادية ,و هي أكثر حركة وحيوية من الناحية الديموغرافية.

[1] فايز محمد العيسوي, أسس جغرافية السكان, دار المعرفة الجامعية, جامعة الإسكندرية,2003,ص368

- فئة كبار السن: و تضم نسبة السكان التي يتجاوز أعمارهم 60عاما, و يطلق عليهم اسم المواطنون الأوائل.

الجدول رقم 03:تطور التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى في بلدان المغرب العربي.

المغرب

	من 0-14 سنة	من 15-59 سنة	أكثر من 60 سنة
1960	%44	%48	%7
1971	%46	%47	%7
1982	%42	%52	%6
1994	%37	%56	%7
2004	%31	%61	%8
2013	%26	%66	%8

الجزائر

	من 0-14 سنة	من 15-59 سنة	أكثر من 60 سنة
1966	%47	%46	%7
1977	%48	%46	%6
1987	%44	%50	%6
1998	%36	%57	%6
2008	%28	%64	%7
2013	%28	%65	%7

تونس

	من 0-14 سنة	من 15-59 سنة	أكثر من 60 سنة
1966	%46	%48	%6
1975	%44	%50	%6
1984	%40	%54	%7
1994	%35	%57	%8
2004	%27	%64	%9
2013	%24	%67	%9

Source :

Algérie : les donnes de RGPH 1966- 1977-1987-1998-2008.

Maroc : CHP, RGPH 1960-1971-1982-1994-2004.

Tunisie : Institut national de la statistique de Tunisie , les donnes de recensement 1966-1975-1984-1994-2004.

Pour l'année 2013 : les donnes de annuaire statistique des pays d'Afriques.Statistics@afdb.org .www.afdb.org

بتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالبنية السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى ، يتضح لنا أن معظم سكان بلدان المغرب العربي فتي، أي أنه يتميز بطاقة بشرية فتية معتبرة.

1) **فبالنسبة للفئة العمرية الأولى التي تمثل فئة السكان الأقل من 15 سنة** ,فقد شهدت انخفاض **ملحوظ في جميع هذه البلدان:**

- فبالنسبة للجزائر فقد قدرت نسبة الأطفال الأقل من 15 سنة ب 47% في تعداد 1966 لتصل إلى 28%سنة 2013 بقيمة انخفاض مقدرة ب 19 نقطة.
- أما المغرب الأقصى فقد قدرت نسبة الأطفال الأقل من 15 سنة ب 44% في تعداد 1960 لتصل إلى 26 % سنة 2013 بقيمة انخفاض مقدرة ب 18 نقطة.
- أما تونس فقد قدرت نسبة الأطفال الأقل من 15 سنة ب 46% في تعداد 1960 لتصل إلى 24% سنة 2013 بقيمة انخفاض مقدرة ب 22 نقطة.

إن هذا الانخفاض الكبير في هذه الفئة العمرية راجع إلى عدة عوامل التي سبق لكلا لنا و أن تطرقنا إليها:

- تأخر سن الزواج بالنسبة لكلا الجنسين.
- الأثر الفعال للسياسات السكانية المتبعة في بلدان المغرب العربي في تخفيض معدلات الخصوبة.
- استعمال الأزواج لمختلف وسائل منع الحمل التي كان لها بالغ التأثير في خفض معدلات المواليد.

2) أما الفئة العمرية النشيطة (15-59 سنة), فقد شهدت ارتفاع ملحوظ عكس الفئة الأولى في جميع بلدان المغرب العربي:

- ففي الجزائر انتقل معدل الفئة العمرية(**15-59 سنة**)من 46% في تعداد 1966 إلى 65% سنة 2013 بزيادة مقدرة ب 19 نقطة.
- أما المغرب فقدرت فيها النسبة ب 48% في تعداد 1960 لتصل إلى 66 % سنة 2013 بزيادة مقدرة ب 18 نقطة.
- أما تونس فقدرت فيها النسبة أيضا ب 48% في تعداد 1966 لتصل إلى 67% بزيادة قدرها 19 نقطة.

✓ **أما الفئة العمرية الأخيرة المتمثلة في كبار السن فلم تشهد أي تغيرات فقد احتفظت تقريبا بنسبتها في** الجزائر أما تونس و المغرب فقد شهدت زيادة مقدرة ب نقطتين .

و ما يمكن قوله هنا هو أن جميع بلدان المغرب العربي شهدت تحولات ديموغرافية فيما يتعلق بتوزيع السكان حسب الفئات العمرية الكبرى، فبلدان المغرب العربي في الآونة الأخيرة يتميز بطاقة شبابية معتبرة ومؤهلة للانضمام إلى سوق العمل و هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى.

ب)الأهرامات السكانية

الهرم السكاني هو تمثيل بياني ,يصمم ليعطي الصورة التفصيلية للتركيب العمري و النوعي لسكان في بلد ما, له شكل مسنن هو الذي أعطاه اسم الهرم, وهو يتألف من مدرجين تكرارين يمثلان البنية السكانية حسب العمر و الجنس, فقاعدة الهرم يمثل فيها عدد السكان ,أما السلميين العموديين الموصولين بنصف المعلمين أين تعلم فيهما على التوالي أعداد الذكور و الإناث حسب الفئات العمر الممثلة في الهرم, وهو يرسم بنفس أسلوب الأعمدة البيانية الأفقية لكل من الذكور والإناث, و يرسم بطريقتين على أساس نسبي أو على أساس الأرقام المطلقة.

يتأثر شكل الهرم السكاني بشكل كبير بارتفاع و انخفاض الوفيات والخصوبة و حتى الهجرة, فنجد بأن هناك أهرامات سكانية تتميز بقاعدة واسعة وهدا دليل على أن مجموعة السكان شابة, و العكس في حالة شيخوخة السكان[1] .

[1]Roland pressât Dictionnaire démographique, PUF, 1987, p204

التمثيل البياني رقم 09:الأهراماتالسكانية في بلدان المغرب العربي

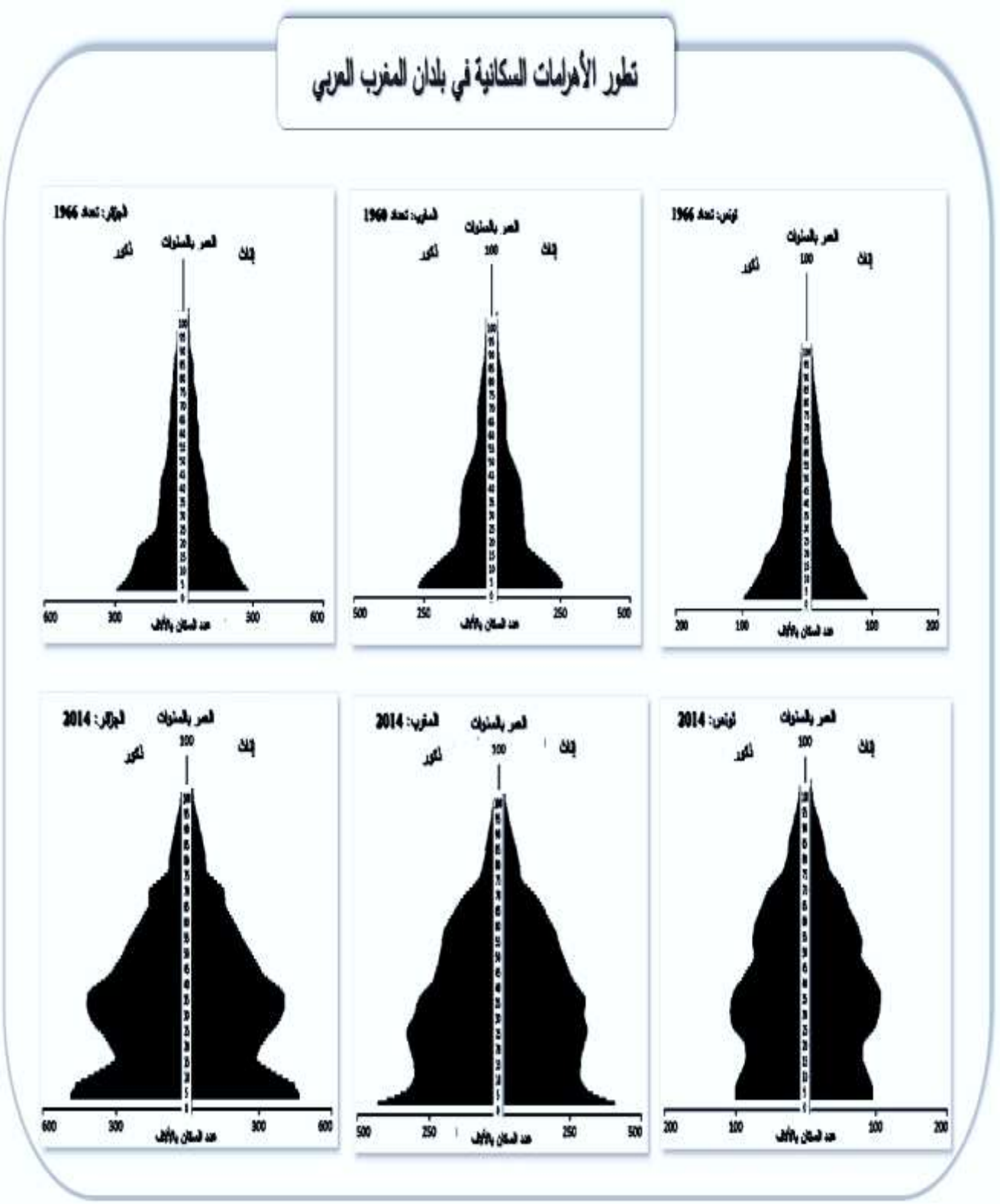

Source : ONU. Site www.ONU.org.

من خلال تتبعنا لتطور الشكل العام للأهرامات السكانية للبلدان المغرب العربي " الجزائر– المغرب و تونس"، يتضح لنا جليا أثار أو نتائج التحول الديموغرافي فيها.

فبعدما كان الشكل العام للهرم في هذه البلدان في الستينيات، يتميز بتقلص في القاعدة الهرمية أصبح حاليا العكس ، حيث يتميز باتساع نوعا ما في القاعدة الهرمية و هذا في كل من المغرب و بالخصوص في الجزائر و هذا راجع لزيادة الفئات العمرية الأقل سناً، و اتساع كبير أيضا في الفئة العمرية النشيطة من 15إلى 60 سنة، فنجد أن كل من الهرم السكاني للجزائر يتقارب مع الهرم السكاني للمغرب الأقصى أما تونس فيختلف عنهما نوعا ما.

إن هذه التغيرات راجعة بالخصوص إلى انخفاض معدلات الخصوبة التي ستنعكس مستقبلا على ارتفاع نسبة كبار السن، وبالتالي ارتفاع نسبة إعالة لهذه الفئة.

ت) معدل الإعالة

يعطي معدل الإعالة في اقتصاد دولة ما الدلالة على التوزيع العمري للسكان في هذا الاقتصاد. وللتعبير عن هذا المقياس بدقة فإننا ننسب السكان الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا إلى السكان الذين لا يمارسون نشاطا، حتى ولو كانوا في سن العمل. ولكن نظرا لصعوبة الحصول على البيانات بهذا القدر من التفصيل فإننا عادة ما نستخدم بيانات السكان حسب التوزيع العمري لحساب معدل الإعالة. و طبقا لذلك التعريف فان معدل الإعالة يساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل مضافا إليه عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش لنحصل على أعداد الأشخاص المعالين. ثم نقسم أعداد المعالين على أعداد السكان في سن العمل. وعلى ذلك فان معدل الإعالة يساوي.

$$\text{معدل الإعالة} = \frac{\text{فئة صغار السن} + \text{فئة كبار السن}}{\text{الفئةالنشيطة}}$$

و كلما زاد معدل الإعالة كلما عنى ذلك أن هناك عدد أكبر من السكان يجب أن يعالوا بواسطة كل شخص في سن العمل، والعكس كلما قل معدل الإعالة كلما عنى ذلك انخفاض عبء الإعالة الواقع على كل شخص في سن العمل.

التمثيل البياني رقم 10: تطور معدلات الإعالة في بلدان المغرب العربي

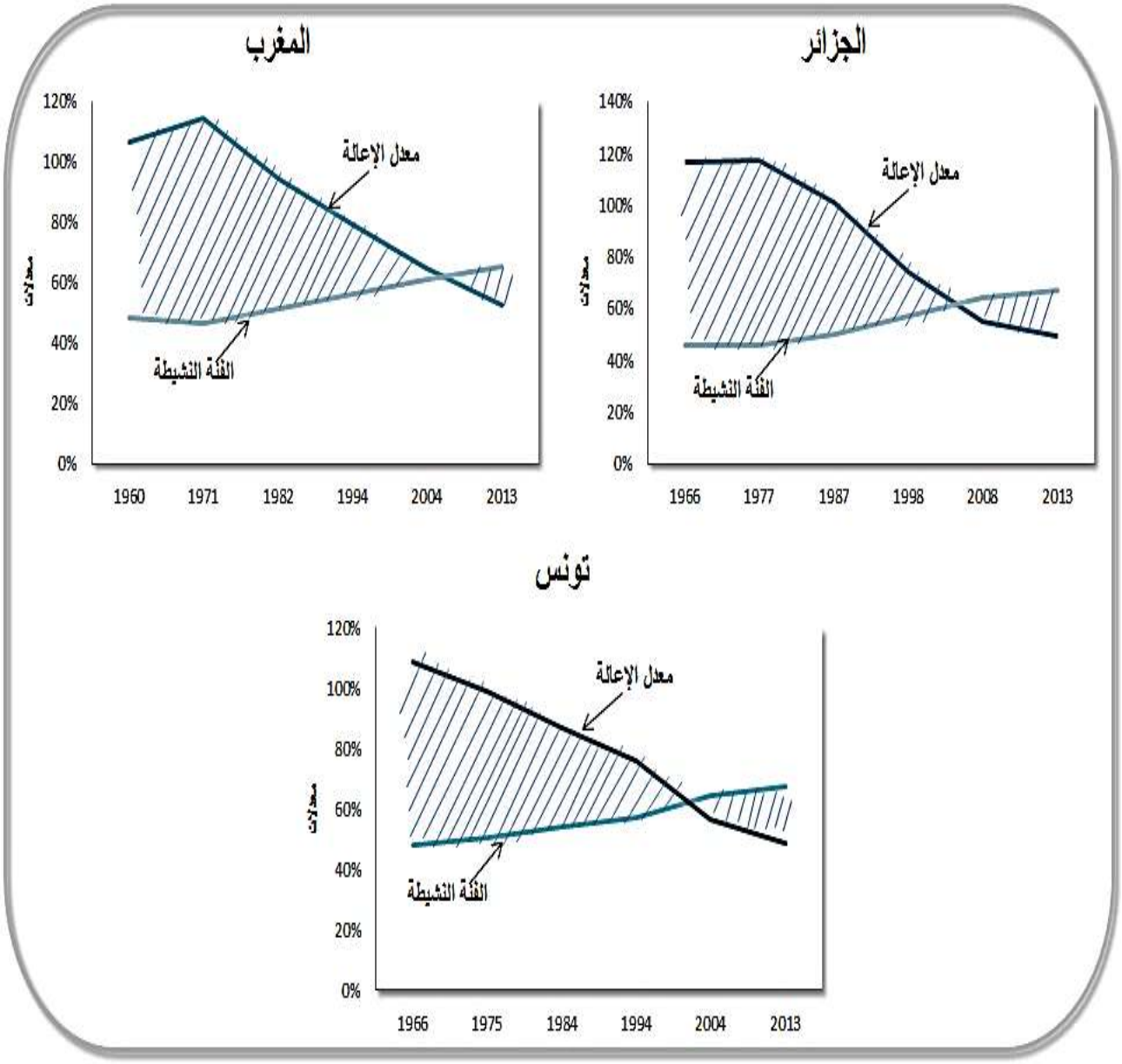

من خلال ملاحظتنا للتمثل البياني لمعدل الإعالة، نجد أنه كل بلدان المغرب العربي تشهد انخفاض في معدلات الإعالة يقابله ارتفاع في الفئة النشيطة حيث انتقل المعدل من:

- الجزائر من 107% في تعداد 1966 إلى 52 % مع سنة 2013 بفارق 55 نقطة.

- أما المغرب فقد انتقل معدل الإعالة من 116% في تعداد 1960 ليصل إلى 49% مع سنة 2013 بفارق 67 نقطة.
- أما تونس فقد انتقل معدل الإعالة من 108% في تعداد 1966 ليصل إلى 49% مع سنة 2013 بفارق 59 نقطة.

إن هذا الانخفاض في معدلات الإعالة يمكن أن يخفف عبء الإعالة الذي يمثله كبار السن و صغار السن على حد سواء، و هو راجع إلى انخفاض في معدلات الخصوبة التي شهدتها كل بلدان المغرب العربي.

و تبين التجارب التاريخية أن انخفاض في معدلات الخصوبة في جميع البلدان العربية بالموازاة مع النمو البطيء للفئة كبار السن سينتج عنه في أوقات متفاوتة و في مدة زمنية محددة ما يسمى " بالهبة الديموغرافية"[1]، التي يمكن من خلالها زيادة في الادخارات الفردية و يتيح المجال أمام الاستثمارات الإضافية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

[1] الأمم المتحدة، تقرير السكان و التنمية" النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، العدد الثاني،اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، 2005، ص 29.

خلاصة الفصل

لقد عرفت جل بلدان المغرب العربي " الجزائر– تونس– المغرب الأقصى" كباقي بلدان العالم الثالث زيادات سكانية كبيرة من استقلال بلدانها و إلى يومنا هذا، فقد كان يقدر عدد سكانها في القرن 19 م (سنة 1830) ب 7 ملايين نسمة ليصبح 84,7 مليون نسمة سنة 2014.

- لقد لعبت التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها بلدان المغرب العربي دور كبير في إحداث التحول الديموغرافي، الذي سمح بانتقالها إلى مراحل متقدمة منه، فكل بلدانها اجتازت تقريبا المرحلة الثالثة منه.
- لقد ساهمت البرامج الصحية المنتهجة في هذه البلدان بشكل كبير في خفض معدلات الوفيات، و بالخصوص وفيات الأطفال و الأمهات، مما نتج عنه زيادة في أمل الحياة للسكان.
- إضافة إلى هذا ساعدت البرامج الاجتماعية و الاقتصادية إلى تحسين وضع المرأة بتعليمها و دخولها إلى عالم الشغل، الذي بدوره كان له بالغ التأثير في السلوك الإنجابي الخاص بها، فقد تأخر سن زواجها و انخفضت خصوبتها، كما لا ننسى أيضا سياسات تنظيم الأسرة، و تعميم استخدام مختلف طرق منع الحمل الذي كان له بالغ التأثير أيضا في خفض معدلات الإنجاب أيضا.

- و لقد نتج عن هذا التحول الديموغرافي الذي شهدته بلدان المغرب العربي مجموعة من النتائج التي تتضح لنا جليا من خلال :

1. التركيبة السكانية حسب الفئات العمرية الكبرى ، فقد شهدت كل بلدان المغرب العربي انخفاضا للفئة العمرية الأقل من 15 سنة و الراجعة إلى نفس الأسباب السابقة الذكر، يقابله ارتفاع في الفئة العمرية النشيطة 15–60 سنة مما يفسر لنا امتلاك هذه البلدان للاحتياطي مهم لليد العاملة التي هي في تزايد مستمر، أما الفئة العمرية الأكبر سنا 60 سنة فما فوق، فقد بقيت محتفظة بقيمتها في كل البلدان.

2. من حيث الشكل العام للهرم السكاني الخاص ببلدان المغرب العربي، الذي كان يتميز بتقلص قاعدته في السنوات الستينات و السبعينات، ليصبح حاليا العكس، بحيث نجد أن شكل الهرم السكاني للكل من المملكة المغربية و الجزائر شبه متطابق يتميز باتساع القاعدة الهرمية بسبب زيادة الفئات العمرية الأقل سنا و اتساعه بشكل كبير في الفئات العمرية النشيطة، أما الهرم السكاني فيختلف عنهم نوعا ما.

3. كل بلدان المغرب العربي تشهد انخفاض في معدلات الإعالة يقابله ارتفاع في الفئة النشيطة وهذا راجع إلى انخفاض معدلات الخصوبة التي إلى انخفاض نسبة الفئة العمرية الصغرى (فئة الأطفال)، و بالتالي تعتبر هذه المرحلة التي تشهدها الجزائر بالإضافة إلى تونس و المغرب كمرحلة هامة يجب أن تستغل بقدر المستطاع و هذا لان الفئة المنتجة أو النشيطة هي أكثر من الفئة المستهلكة (فئة الأطفال و كبار السن) فيمكن أن يكون هناك إدخار للأفراد و الاستثمار و هذا إذا كانت هناك سياسات ناجعة للاستفادة من هذه الهبة الديموغرافية .

و هذه أهم النقاط التي حاولنا التطرق إليها فيما يتعلق بالوضع الديموغرافي في بلدان المغرب العربي ، حاولنا بقدر المستطاع الإلمام بأهم النقاط الأساسية للوضعية الديموغرافية في هذه البلدان.

الفصل الثالث:

اهتمام الجزائر و بلدان المغرب العربي

بقضايا المرأة و التنمية على المستوى

الوطني و الدولي

تمهيد:

لقد أصبحت قضية النهوض بالمرأة باعتبارها شريكا كاملا و أساسيا في التنمية إحدى الأولويات المطروحة على جدول أعمال السلطات الدول العربية، حيث يتم التعامل مع هذه القضية برؤية جديدة تهدف إلى تقليص الهوة بين الدور الذي يقوم به الرجل ، و دلك الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية، و كذا تعزيز مكانة المرأة و ضمان حقوقها الفعلية في المجتمع.

حقوق المرأة و حريتها تمثل نقطة ارتكاز أساسية و جوهرية في المجتمعات المعاصرة على اختلاف منطلقاتها، وهذا ما يفسر المجهودات الكبيرة التي تقوم بها العديد من المنظمات الدولية و الإقليمية و المحلية المعنية بالدفاع عن حقوق المرأة و صيانتها.

سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء لمحة عن الاهتمام الجزائر و بلدان المغرب العربي "تونس و المغرب "، فيما يتعلق بقضايا المرأة و التنمية على مستوى المحلي من خلال القوانين و التشريعات الوطنية، و على المستوى الدولي من خلال التوقيع غلى الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، و أهم البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر في مجال المرأة و التنمية.

I. إهتمام الجزائر وبلدان المغرب العربي بقضايا المرأة على مستوى القانون الوطني و الدولي:

1.1 على مستوى القانون الوطني:

أولا – الجزائر:

لقد اهتمت كل التشريعات الوطنية بموضوع المرأة وتحسين وضعيتها من خلال إدماجها في التنمية الوطنية إلى جانب الرجل في جميع الميادين ، و القضاء على كل أشكال التمييز التي تطبق ضدها في المجتمع، و هذا على مستوى الدستور و مجموعة من القوانين (قانون الأسرة–الجنسية – القانون الجنائي....الخ).

1.1)–على مستوى الدستور:

يعترف الدستور الجزائري بالمساواة بين المواطنين و المواطنات في كل الميادين و أمام القانون، ونجد أن كل الحقوق و الحريات أساسها في الدستور.

يكرس الدستور الجزائري مبدأ التسلسل الهرمي في المعايير، ويذكر به قرار المجلس الدستوري سنة 1989، تنص المادة **132** من الدستور الجزائري على أن المعاهدات و الاتفاقيات التي تم المصادقة عليها من قبل رئيس الجمهورية و منذ تاريخ النشر تدمج في القوانين الوطنية[1].

[1])Nadia AIT ZAYE ,contraint et opportunités a la participation économique des femmes Algérienne, Revue CIDDEF N°12 Janvier 2007 .

أهم الأحكام الوطنية في مجال المرأة والمساواة بين الجنسين [1]

1)-**المادة29:** كل المواطنين سواسية أمام القانون، و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط، أو أي ظرف أخر شخصي أو اجتماعي.

2)-**المادة 31:**تستهدف المؤسسات ضمان المساواة بين المواطنين في الحقوق و الواجبات و ذلك بإزالة العقبات التي تعيق تفتح شخصية الإنسان، و تحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية، و الثقافية.

3)- **المادة 51:**يتساوى جميع المواطنين في التقلد مهام و الوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير الشروط الذي يحددها القانون.

4)-**المادة 53:** الحق في التعليم مضمون، التعليم مجاني حسب الشروط التي يحددها القانون، التعليم الأساسي إجباري، تنظم المنظومة التربوية و تسهر الدولة على التساوي في التعليم و التكوين المهني.

لقد تم إدخال تعديلات بتاريخ 12 نوفمبر 2008 على الدستور 1996 ، ومن بين هذه التعديلات[2] :

تعزيز الحقوق السياسية للمرأة ، ووصولها إلى مناصب اتخاذ القرار عبر المادة 31 مكرر التي تنص "**على إن الدولة تعمل على ترقية حقوق السياسية للمرأة و هذا بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة**".

[1] المجموعة الأورو المتوسطية ،التقرير الوطني للحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي في الجزائر،EUROMED 2008-2011،ص 20.

[2] المجموعة الأورو المتوسطية ،نفس المصدر،ص21

2.1)-على مستوى القوانين الوطنية:

لقد قام المشرع الجزائري باتخاذ مجموعة من الإجراءات ترمي إلى ضمان و حماية حريات الإنسان بصفة عامة و المرأة بصفة خاصة، تماشيا مع المعايير الدولية المتخذة في هذا الشأن، حيث تم إعادة النظر في مجموعة من القوانين لتدارك مواطن النقص التي تتعارض مع مبدأ المساواة بين الرجال و النساء في الحقوق.

1) فيما يتعلق بالحقوق السياسية للمرأة فقد منحت الجزائر حق الانتخاب للمرأة عام 1962 ، و دخلت المرأة الجزائرية البرلمان في نفس العام، و حق الانتخاب و الترشح مكفول بموجب **المادة 50** من الدستور التي تنص "**لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية حق أن ينتخب و يُنتَخب**"[1].

و تضمن مختلف القوانين الانتخابات تمثيلا متساويا و عادلا للمرأة و الرجل في المجالس المنتخبة خاصة الأمر 97-07 المؤرخ في شوال 1417 الموافق 6 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بقانون الانتخاب الذي ينص "**على أن الانتخاب حق لكل جزائري و جزائرية بلغ من العمر 18 سنة كاملة يوم الاقتراع، و قد سمح للمرأة بالتعبير عن اختياراتها السياسية بكل حرية**".

2)-أما في اطار المتنامي بالأسرة الجزائرية، فقد استحدث قانون الإجراءات المدنية و الإدارية قسم الأسرة ينظر على الخصوص في كل الدعاوى المتعلقة و لاسيما بالخطبة ، والزواج، وانحلال الرابطة الزوجية و توابعها، والنفقة و الحضانة و الكفالة و الولاية و حماية مصالح القصر....

[1])الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة،دراسة مسحية خاصة بالنهوض القانوني للمرأة في الجزائر ،الجزائر 2010،ص5.

3)- أما في مجال الأحوال الشخصية و طبقا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حول ضرورة مصادقة على الآليات الدولية التي لها أثر كبير على الوضع القانوني للمرأة، واتخاذ الإجراءات الضرورية لموائمة التشريعات الوطنية لتساير التطور الحاصل في القانون الدولي في مجال حماية حقوق المرأة، يأتي الأمر رقم 05-02 المعدل و المتمم للقانون رقم 86-11 المؤرخ بتاريخ 09 يونيو 1984 و المتضمن قانون الأسرة في موعده ليجسد واحدا من الالتزامات الكبرى من أجل ترقية الخلية العائلية عموما، و وضعية المرأة على وجه الخصوص.

4)- بالنسبة لقانون الجنسية فقد جاءت التعديلات التي أدخلت عليه في الأمر رقم 05-01 المعدل و المتمم للأمر رقم 70-86 المؤرخ بتاريخ 15 ديسمبر 1970 و المتضمن قانون الجنسية، لتكرس المساواة بين الأب و الأم في حالة اكتساب الجنسية و ذلك طبقا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، و الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل و كذلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة ، وهذا إضافة إلى منح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية.

5)- أما قانون العقوبات ، فتعاقب أحكامه العامة أي شخص قام بارتكاب جريمة دون تمييز بين مرتكبيها رجلا كان أم امرأة، و يعاقب انتهاكات الآداب و الاغتصاب ، كما يدين التصرفات المرتبطة بالإتجار بالنساء و الفتيات (الفسق-فساد الأخلاق-الدعارة..)، و أدخلت سنة 2005 تعديلات جديدة على قانون العقوبات تتضمن تجريم التحرش الجنسي ، وإعطاء الضحية وسيلة قانونية التي تمكنها من المطالبة بحقوقها و متابعة المسؤول عن هذه الممارسات.

6)- أما قانون تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، يتضمن عدة أحكام تأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة المحكوم عليها نهائيا.

7)- أما قانون العمل فيمنع تشريع العمل من أحكام الدستور أي شكل من أشكال التمييز فالقانون رقم 66-133 المؤرخ في 02 يونيو 1966 المتعلق بالتوظيف العمومي في مادته 05 يمنع أ تمييز بين الجنسين في العمل ، أما قانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المعدل و المتمم المتعلق بعلاقات العمل فيضمن الحق في العمل للجميع، و المساواة بين الجنسين في التشغيل و الأجور و الترقية و التكوين و غيرها من الحقوق الأساسية[1].

و يعد نظام الضمان الاجتماعي نظاما حمائيا للمرأة العاملة كانت أو من ذوي الحقوق العامل حيث لا يتضمن أحكامه أي تمييز مرتبط بالجنس ، فزيادة علة الحقوق الأساسية كحق في التأمين على المرض و حوادث العمل ، وهناك حقوق خاصة بالمرأة لاسيما في إطار حماية الأمومة (عطلة الأمومة..) و كذا التقاعد.

[1])الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة، نفس المصدر،ص6.

ثانيا – تونس:

تتمتع المرأة التونسية بمجموعة من القوانين المساواتية في الفضائيين العام و الخاص على حد سواء، و ذلك بفضل إصدار مجلة الأحوال الشخصية منذ 1956، و دستور 1959 الذي يضع المساواة على أساس التشريع، إن الحقوق الاقتصادية و السياسية و الثقافية تم تدعيمها بمكتسبات اجتماعية، مما مكن المرأة من حرية التصرف بجسدها و اتخاذ القرار حول عدد الولادات ، و تعزيز مستواها الدراسي و المساهمة في التنمية بدخولها سوق العمل، إضافة إلى المشاركة في صنع القرار بما فيه السياسي.

و قد تجسد ذلك في ما يلي:

على مستوى القانون التونسي:

1.1مجلة الأحوال الشخصية:

لقد خص قانون الأحوال الشخصية في تونس المرأة ببعض الحقوق المهمة في الأسرة:

- حيث يضع قانون الأحول الشخصية حدا للممارسة القديمة التي تتمثل في ممارسة الإكراه على الزواج أو حق الجبر الذي يرتكز على إرغام الوالد أو الوصي ابنته على عقد الزواج برجل ما، و هو يعتبر كل إرغام و إكراه أمر باطل[1].
- تنص الفقرة 2 من المادة **الخامسة** من مجلة الأحوال الشخصية على أن سن الزواج يشكل مكتسبا مهما، حيث تم إلغاء زواج المراهقين ووحد السن لكلا الجنسين ب 18 سنة كحد أدنى، فقد أسهم هذا التحديد في تراجع سن الزواج و استكمال الفتاة لتحصيلها العلمي و الدراسي و دخولها سوق العمل و حماية صحة النساء و الأطفال.

[1] المعهد العربي للحقوق الإنسان، المرأة العربية..الوضع الاجتماعي و القانوني، دراسة ميدانية لثمانية بلدان، تونس، 1996، ص 131.

- و قد جاء في المادة **الثامنة** من المجلة على منع و حضر جزائيا تعدد الزوجات.
- و المادة **الرابعة و عشرون** من المجلة تقر حق المرأة في إدارة أموالها و إرثها الخاص .
- و منذ 1956 يعتبر القانون التونسي الطلاق حقا معترفا به للزوجين و لا يمكن أن يتم إلا بواسطة القضاء.
- بالإضافة إلى هذا قوانين أخرى تتعلق بالتبني و الإجهاض، و قد خصصت تونس مجموعة من الأجهزة لحماية حقوق المرأة كقاضي الأسرة، و صندوق ضمان و جراية الطلاق بالإضافة إلى مندوبو حماية الأطفال من سوء المعاملة و الاستغلال سوآءا ذكرا كان أو أنثى.

2.1-الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية:

و تتمثل هذه الحقوق في التعليم و الشغل و تمكين المرأة، فمنذ إعلان دستور 1959 جرى الاعتبار عمل المرأة و الرجل كأحد مكتسبات النظام الجمهوري ، وذلك بالرغم من إقرار النظام الدستوري حتى الان عدم التمييز بين الجنسين مكتفيا بالمادة **السادسة** منه: "التي تقول بأن جميع المواطنين متساوون امام القانون".

بالنسبة للقانون الأحوال الشخصية فقانون 1958 يشكل رمزا هاما للحداثة لأنه عمم التعليم المجاني للأطفال بالنسبة لكلا الجنسين دون استثناء.

ثالثا- المغرب:

لقد عملت وزارة العدل المغربية من خلال التزامها بالسهر على احترام القانون، و حسن تطبيق التدابير القانونية مع ضمان تتبع الدائم و تقييم الموضوعي على اتخاذ مجموعة من التدابير للتشجيع المساواة بين الرجال و النساء على حد سواء، و هذا ما جاءت به القوانين التالية: قانون الأسرة- القانون الجنائي – الحالة المدنية- التشريع الاجتماعي- التشريع التجاري- و قانون الجنسية.

على مستوى القانون المملكة المغربية :

1.2 قانون الأسرة:

تم اعتماد فيه تدابير على مستوى المحلي و الدولي، يهدف أساسا إلى نشر أحكام جديدة للمدونة، و توعية مختلف مكونات المجتمع المدني، و تكوين قضاة و كتاب محاكم.

في المغرب تم إنشاء صندوق التكافل العائلي الهدف منه دفع نفقة محددة للأمهات المطلقات و الحاضنات لأطفالهن في حالة عدم قدرة الأب على الدفع، و لكن هذا الصندوق لم يتم تفعليه بعد مما يجعل منه الثغرة في هذا القانون.

2.1 قانون الجنائي:

يمنع هذا القانون كل الأعمال التحرش ضد المرأة من اغتصاب و ضرب و جرح، إضافة إلى هذا رفع القانون سن الرشد بالنسبة لكلا الجنسين ب 18 سنة بعدما كان 16 سنة و هذا طبقا للاتفاقية الدولية للحقوق الطفل.

3.1 قانون الحالة المدنية:

لقد كرس قانون الحالة المدنية المغربي بموجب قانون 37-99 لسنة 2002[1] فيما يتعلق بقضايا المرأة مجموعة من الإجراءات أهمها:

- حق الطفل المولود بأب مجهول أن يكون له اسم في حالة معارضة أهل الأم منحها اسمها للطفل.
- تضمين البيانات المتعلقة بالزواج و انحلال ميثاق الزوجية في دفتر العائلي.
- حق الزوجة المطلقة الحاضنة في الحصول على نسخة من الدفتر العائلي.

4.1 التشريع الاجتماعي:

- و جاء فيه مبدأ عدم التمييز في الشغل بالنسبة للكلا الجنسين سوآءا في الأجر أو الترقية أو في كل ما يتعلق بالامتيازات الأخرى.
- تحريم التحرش الجنسي في أماكن العمل.
- رفع إجازة الأمومة إلى 14 أسبوع.
- منع تشغيل الأطفال ذكرا كان أم أنثى دون بلوغ سن 15 سنة.

5.1 بالنسبة للتشريع التجاري:

فقد سمح للمرأة بالحصول على إذن من زوجها للممارسة التجارة.

[1])برنامج الاورو متوسطي، تعزيز المساواة بين المرأة و الرجل في المنطقة المتوسطية (2008-2011) **المغرب** كحالة ، ص 16. على الموقع الالكتروني www.euromedgenderquality.org

6.1 قانون الجنسية:

منح للمرأة بعض المزايا كمنحها جنسيتها للطفلها في حالة زواج مختلط.

إضافة إلى استفادة الطفل المتكفل من جنسية كفيله و استفادة النساء العازبات من حق التكفل بالأطفال.

1.2 على مستوى الدولي " أهم الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر و بلدان المغرب العربي حول موضوع المرأة و المساواة بين الجنسين:

أولا – الجزائر:

لقد قامت الجزائر بمجموعة من الالتزامات تعاقدية كانت أم غير تعاقدية، التي كان لها أثر كبير على التشريع الوطني، حيث تسود الصكوك الدولية التي صادقت عليها الجزائر على القوانين الوطنية، و للمجلس الدستوري حق السهر على تطبيق هذه القوانين، ومن أهم هذه الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر في هذا المجال[1]:

1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

انضمت الجزائر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (سنة 1948) في سنة 1963 الذي ينص في مادته الأولى، على حق الشخص في التمتع بحقوقه و حرياته المعلن عنها بدون تمييز قائم على العرق ن و الجنس أو اللون.

- كما صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، و الاجتماعية و الثقافية و المدنية و السياسية لسنة (1966) في سنة 1989، مع الإعلانات المفسرة للمواد 1، 2، 8، 13، 23.

2) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سنة 1979:

تعتبر هذه الاتفاقية كإعلان عالمي لحقوق الإنسانية للمرأة ، وهي اتفاق دولي الأكثر شمولا في هذا المجال ، و صادقت عليه الجزائر سنة 1996 مع لائحة من التحفظات، التي في أغلبيتها لم يعد لها

[1])المجموعة الأورو المتوسطية ،نفس المرجع،ص34.

أي أساس نظرا للإصلاحات التي تم القيام بها منذ 2005 على قانون الأسرة ، و القانون الجنائي و قانون الجنسية.

3) الميثاق الإفريقي للحقوق الإنسان و الشعوب سنة 1981:

صادقت الجزائر على هذا الميثاق سنة 1987 بموجب الفقرة 3 من المادة 18 منه، تلزم الدولة الطرف"السهر على القضاء على شتى أشكال العنف و التمييز ضد المرأة و ضمان حماية حقوق المرأة و الطفل مثل ما هو منصوص عليه في الإعلانات و الاتفاقيات الدولية"، لكن لم يتطرق لحقوق المرأة بصفة واسعة.

4) الإعلان الرسمي لرؤساء الدول الإفريقية حول المساواة بين الرجل و المرأة:

تطرق هذا الإعلان الذي تم المصادقة عليه خلال مؤتمر رؤساء دول الاتحاد الإفريقي في جويلية 2004 في إثيوبيا إلى مبدأ تكافؤ الفرص في اتخاذ القرار ، و الجزائر كطرف و الجزائر كطرف في الاتفاقيات التالية التي تتطرق لحقوق المرأة بطريقة مباشرة كانت أو غير مباشرة وهي:

1- اتفاقية جنسية المرأة سنة 1957.

2- اتفاقية الرضا بالزواج و الحد الأدنى لسن الزواج و تسجيل عقود الزواج ، صادقت عليه الجزائر في نوفمبر 1962.

3- اتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص و استغلال بغاء الغير سنة 1949، صادقت عليه الجزائر سنة 1963.

4- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري سنة 1965.

5- اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم سنة 1958، وقد صادقت عليه الجزائر سنة 1968.

6- الاتفاقية الدولية رقم 111 لمنظمة العمل الدولية المتعلقة بالتمييز في الاستخدام و المهنة سنة 1958 ، و صادقت عليه الجزائر في أكتوبر 1969.

7- اتفاقية حقوق الطفل سنة 1989 و الذي صادقت عليه الجزائر سنة 1992.

8- الميثاق الإفريقي لحقوق الطفل و رفاهيته سنة 2003.

9- اتفاقية الأمم المتحدة حول الحقوق السياسية للمرأة سنة 1952، و الذي اعتمدتها الجزائر سنة 2004

10- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة و خاصة تلك المتعلقة بمنع و قمع الاتجار بالأشخاص و خاصة النساء و الأطفال.

ثانيا – تونس:

أهم الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس و التي تخص حقوق الإنسان للمرأة و نذكر منها[21]:

1. اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، فقد صادقت الدولة التونسية على هذه الاتفاقية سنة 1985 قبل انعقاد مؤتمر نيروبي "كينيا".

2. البرتوكول الاختياري لاتفاقية المناهضة للتمييز ضد المرأة سنة 2008 حيث يعتبر تصديق تونس على اتفاقية 1985 و هذا البرتوكول يعتبر تعبيرا على التزامها اتجاه المساواة كقيمة إنسانية للمرأة.

3. الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، و الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة و الاتفاقية المتعلقة بالموافقة على الزواج و إبرام الزواج و تسجيل عقود الزواج فقد صادقت الدولة التونسية على هذه الاتفاقيات الثلاث بمقتضى القانون رقم 67-41 المؤرخ في نوفمبر 1967.

4. اتفاقية الدولية حول عمل المرأة "الليلي" 1957.

5. اتفاقية المنظمة الدولية للعمل حول المساواة في الأجور إذا مورس نفس العمل بين ليد العمل النسائية و الرجالية و ذلك سنة1968.

6. بالإضافة إلى اتفاقية الدولية للعمل حول المساواة في المعاملة و الضمان الاجتماعي سنة 1967.

[1] بثينة قريبع، استقراء الوضع الراهن للمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر و المغرب و تونس، منشورات مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث ، تونس 2009، ص 64.

ثالثا– المغرب

لقد صادقت المملكة المغربية على مجموعة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و بحقوق المرأة و نذكر منها[1]:

- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.
- اتفاقية المناهضة ضد كل أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة.
- العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية.
- اتفاقية مناهضة التعذيب، و جميع ضروب المعاملات لا إنسانية أو المهنية.

[1] المملكة المغربية ، بكين+15، أفريل 2009، ص 3.

II. أهم البرامج و السياسات الوطنية الهادفة لتنمية و ترقية المرأة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا:

من أجل إحراز تقدم في مجال تنمية المرأة و ترقيتها اجتماعيا، واقتصاديا، و سياسيا، و حتى ثقافيا، و استغلال كل قدراتها و مهارتها في مجال التنمية محليا و خارجيا.

اعتمدت الدولة على مجموعة من البرامج و السياسات الوطنية الهادفة إلى تنمية و تحسين وضعيتها في جميع المجالات و من أهمها[1]:

وهذا من خلال برنامج الحكومة لسنة 2007 تبنت فيها المقاربة النوع الاجتماعي و جاء فيه ما يلي :

- إدماج الطرح الخاص بالنوع الاجتماعي في كافة البرامج الوطنية.
- إزالة كل العراقيل التي تمنع الاندماج الاجتماعي و المهني للمرأة من خلال وضع إستراتيجية وطنية.
- تحسين مؤشرات التنمية المتعلقة بالتنمية البشرية وحماية الفئات المحرومة و التي تعيش ظروف صعبة خاصة فئة النساء المتواجدات سوآءا في الأرياف أو المدن.
- مكافحة العنف ضد المرأة و تقليص هذه الظاهرة من خلال اتخاذ إجراءات التكفل بضحايا هذه الظاهرة ووضع سياسات و قائية .
- ضمان حماية و ترقية كل الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية من خلال الدستور و التشريعات الوطنية.

[1]) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، تقرير الوطني لمؤتمر **بكين+*15***, ص2.

1.استراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء (2006):

بادرت فيها الجزائر بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ مشروع مكافحة العنف ضد المرأة وتم في هذا الإطار، إعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء توفر إطارا عاما للتدخل من أجل التغيير والغاية الأساسية منها هي، المساهمة في التنمية البشرية المستدامة وترقية حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف بين المواطنات والمواطنين بإلغاء كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء عبر دورة الحياة.

2.كما تدعمت هذه الاستراتيجية بمخطط تنفيذي للفترة 2007-2011:

يهدف إلى إعداد وإكمال مخططات قطاعية تندرج ضمن مخطط تنفيذي وطني، يحدد التدخلات ذات الأولوية ويرتكز على دعم القدرات التقنية والمؤسساتية لمختلف الشركاء، لضمان الوقاية من كل أشكال العنف والتمييز اتجاه النساء والتكفل المناسب بالضحايا، وكذا إعداد وإكمال استراتيجية للاتصال والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير والتوعية والتجنيد الاجتماعي، للوقاية من كل أشكال العنف المطبق اتجاه المرأة.

3.استراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة ومخططها التنفيذي:

تم اعتمادها في مجلس الحكومة بتاريخ 29 جويلية 2008، تستعرض فيها حصيلة التقدم المسجل لصالح المرأة في مختلف المجالات و تقترح الإجراءات الأولوية الكفيلة بتحقيق نهوض ملموس بأوضاع المرأة وتمكنها من التمتع بحقوقها وحرياتها الأساسية لتمارس أدوارها التنموية وتشارك بفاعلية أكبر في مختلف مجالات الحياة العامة للبلاد .

4.البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة:

والرامي خاصة إلى تحسين التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد لتقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد.

5. الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية:

تعطي حيزا هاما للبرامج الموجهة للنساء خاصة في المناطق الريفية، إن تنفيذ هذه الاستراتيجية التي خصص لها غلاف مالي بقارب 50 مليار دينار تستهدف بشكل خاص الفئة العمرية المتراوحة ما بين 15 و49 سنة وتهدف إلى تقليص الأمية إلى 50% في حدود 2012 والقضاء عليها تماما في آفاق 2015.

6. برنامج التجديد الريفي(2007-2013):

والرامي إجمالا إلى المساهمة في القضاء على التهميش و تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية، حيث سيسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها بشكل أكبر على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية و الخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية.

7.دعم الآليات المؤسسية من خلال إنشاء:

- المجلس الوطني للأسرة والمرأة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2007
- مركز وطني للبحث والإعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة(قيد الانجاز).
- مراصد قطاعية جديدة لدعم التشغيل النسوي.

III. مجالات الاهتمام الحاسمة للمرأة في الجزائر:[1]

1) مجال المرأة والفقر:

تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الاجتماعية، التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة منها ، الاستثمار في التربية والتعليم، التكوين ، المنظومة الصحية، العمل والضمان الاجتماعي والتضامن الوطني وحماية الفئات المحرومة. حيث تقدر الاعتمادات بـ 22.12% من ميزانية الدولة و13,55% من الناتج الداخلي الخام، خصصت للنفقات الاجتماعية العمومية بما فيها التدابير المتخذة لتحسين دخل الأسر والرفع من مستواهم المعيشي.

وقد اعتمدت الجزائر لمحاربة الفقر والقضاء عليه خاصة في أوساط النساء، على إستراتيجية بهذا الشأن قائمة على:

- تعزيز تعليم الإناث خاصة في المناطق الريفية وتوسيع برامج محو الأمية.
- الاهتمام بصحة الأمومة والطفولة مما نتج عنه تقلص نسبة وفيات الأمهات والأطفال.
- تطوير تكوين العنصر النسوي وإعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية والتكوين المهني موجهة للنساء الحرفيات والنساء الماكثات في البيت وتلك اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة.
- تعزيز استفادة النساء من برامج و مشاريع التنمية الريفية من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة باستصلاح الأراضي عن طريق التنازل وبرنامج تنمية السهول وبرنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية وكذا الاستفادة ومن آليات دعم تشغيل الشباب كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة

[1]) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، نفس المرجع, ص5.

والفقر. وقد استفادت 70% من النساء من القروض المصغرة و 65% من الجامعيات من برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات.

- تعزيز التشغيل النسوي، حيث يسجل ارتفاع نسبة عمالة المرأة خاصة في القطاع العام.
- استفادة النساء بنسبة52.6%من المنحة الجزافية للتضامن مقابل 47.4% لدى الرجال ومن من منحة نشاط الصالح العام بنسبة 41.7% في الفترة من 2004 إلى 2008.
- إنشاء 170 خلية جوارية (سنة 2008) موزعة عبر الوطن بتأطير نسوي بلغ 51% من مجموع العاملين.

ويعود هذا التقدم بالدرجة الأولى إلى تطبيق برنامج دعم النمو 2005- 2009 والبرنامج التكميلي للهضاب العليا والجنوب, والتي تم على أساسها اعتماد مخططات عمل في مجالات مختلفة نذكر منها خاصة المخطط الوطني لمكافحة الفقر والتهميش الهادف على الخصوص إلى المساهمة في معالجة الفوارق الاجتماعية والقضاء على الإقصاء والتهميش، ومخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة الرامي إلى استحداث عدد صاف من مناصب العمل بمعدل سنوي يقدر ب 452.585 منصب شغل في الفترة الممتدة مت 2009 إلى 2013 وخفض البطالة إلى أقل من 10% من 2010 إلى 2013 ووضع تدابير خاصة لصالح شباب الأحياء المحرومة.

وكمساهمة منها في التصدي لمشكلة الفقر، بادرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإنشاء صندوق الزكاة وتعميمه على كل (محافظات) الوطن.

2) مجال تعليم المرأة وتدريبها

لقد حرصت الدولة الجزائرية على تطوير التعليم والتكوين، وفي هذا الإطار حققت المرأة الجزائرية قفزة نوعية في التعليم سواء من حيث أعداد النساء والفتيات المتعلمات أو من حيث تراجع نسبة الأمية . وتعد ميزانية وزارة التربية ثاني ميزانية في الدولة. وتقدر بـ476 مليار دج (2008–2009)، يخصص منها ما قيمته 100 مليار دينار لبناء المؤسسات التربوية و6 ملايير دينار للمنح المدرسية و 6.5 ملايير دينار للكتب المدرسية ومليارا دينار للنقل المدرسي و12 مليار دج للإطعام المدرسي.

- فعلى صعيد السياسات استكملت الجزائر الإصلاح الشامل للنظام التربوي و هو اليوم حيز التنفيذ، إذ تم إصلاح المناهج والبرامج التعليمية لكل الأطوار من الابتدائي إلى الثانوي، كما أعيد النظر في المواقيت والطرائق و اعتمدت المقاربة بالكفاءات في التربية والتعليم حيث وضع مخطط لتكوين المكونين ونصبت لجنة الاعتماد والمصادقة التي تقوم باعتماد الكتب المدرسية الجديدة وكل الوثائق التربوية المرافقة.

- لقد أدمجت في البرامج، أبعاد جديدة كحقوق الإنسان وحقوق الطفل ومحاربة التمييز ضد المرأة والحق الدولي الإنساني، كما تم تطوير وتعميم التربية السكانية والتربية الصحية والتربية البيئية مع الاستفادة من تجربة التربية الشمولية، كل هذه الأبعاد تكوّن الصرح الذي تتبني عليه التربية على المواطنة وتكوين مواطن الغد. فالمبادئ التي تلقنها المدرسة الجزائرية للطفل على ضوء الأهداف والمبادئ الجديدة للإصلاح ، تتعلق بالقيم الإنسانية النبيلة كالسلم والتسامح ونبذ العنف وتقبل الآخر

واحترامه مع نبذ كل أشكال التمييز، والتعاون والتضامن إلخ... وكل هذه القيم مستوحاة من تعاليم ديننا الحنيف.

وأعيدت هيكلة التعليم الثانوي، حيث تم تقليص عدد الشعب وقسم التعليم ما بعد الإجباري إلى تعليم عام وتكنولوجي إلى جانب التكوين المهني وهو تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين.

كما عرف التعليم العالي إصلاحات تتمثل خاصة في تبني: نظام ليسانس – ماستر– دكتوراه، من شأنها جعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل، من جهة، في إعطاء الشباب فرصة الاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل، ومن جهة أخرى، في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي الاقتصادي بإمداده بموارد بشرية نوعية.

أما على المستوى القانوني فقد كرس القانون الجديد رقم 08 –04 المؤرخ في 23 يناير 2008 يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، المبادئ الدستورية المتعلقة بمجانية التعليم في جميع المستويات وإجباريته لجميع الفتيات والفتيان البالغين ست (6) سنوات إلى ست عشرة (16) سنة كاملة وديمقراطيته مع مراعاة النوع الاجتماعي من خلال تعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي.

مجال التدريب و التكوين المهني

سعيا إلى إدماج المرأة و تمكينها، و توفير فرص التدريب و التأهيل النوعي و تشجيع التشغيل، وضعت الدولة عدة ميكانيزمات اهمها[1]:

- إنشاء فروع منتدبة و ملحقات و مراكز التكوين المهني في المناطق الريفية للسماح للفتيات في هذه المناطق للالتحاق بها.

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا المرأة و الأسرة ، نفس المصدر، ص 23.

- إدراج النساء الماكثات في البيوت ضمن المستفيدين من التكوين المهني.
- تمديد السن القانونية القصوى للتكوين المهني من 25 إلى 30 سنة للسماح للفئات الخاصة من النساء كالمطلقات و السعفات من التكوين عن طريق التمهين.
- إعداد برامج خاصة بالتربصات المهنية و التكوين المهني الموجهة للنساء الحرفيات و كل اللواتي يرغبن في إنشاء مؤسسات مصغرة.
- تشجيع التكوين التحضيري الذي يدوم 6 أشهر، يدمج بعدها المتربص في الأقسام للحصول على الشهادة الأولى بالنسبة للشباب الذين تجاوز سن التمدرس، و النساء الماكثات في البيوت بغض النظر عن شرط السن.
- إن الاهتمام بقطاع التكوين يسمح بتطوير و تكوين النساء الماكثات في البيوت ، و هذه المبادرة تسمح بتوسيع نسبة الفتيات المتربصات و منحهن فرصة للحصول على تأهيل يمكنهن من إنجاز عمل منتج و المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد خاصة في ظل آليات مرافقة للاندماج الاقتصادي.

3) مجال المرأة والصحة:

في إطار إصلاح المنظومة الصحية، عرف قطاع الصحة منجزات هامة كوضع وإعمال سياسات وبرامج مناسبة كسياسة السكان وبرامج الصحة الإنجابية والخريطة الصحية الجديدة وإستراتيجية النوع الاجتماعي، حققت نتائج معتبرة في مجال صحة الأمومة والمرضانية ووفيات الأمهات والأطفال والتكفل بالأشخاص المسنين الذين يستفيدون من الخدمات المجانية بما فيها الدواء.

وقد سمح وجود مستخدمي موظفي الصحة من الجنسين وبرامج حماية الأمومة والطفولة واعتماد سياسة الصحة الجوارية وتكثيف البنية القاعدية للصحة العمومية، بتدعيم الخدمات في هذا المجال، إضافة إلى تخصيص نسبة 8.34 % من ميزانية الدولة لسنة 2009للصحة، كما تم رصد ميزانية إضافية لفائدة عيادات التوليد.

وشهدت الخدمات الصحية تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة خاصة في مجال تحسين وضع الأمومة والطفولة، وتأمين ما يلي:

- **صحة المرأة في مجال مراقبة الحمل وتحسين الولادة:** فعملية التكفل بالأمومة والمتابعة الصحية لمرحلة ما قبل الولادة وصلت إلى أكثر من 89.4% سنة 2006. أما نسبة الولادات التي تتم في الوسط الصحي العمومي فقدرت بـ .96.5% سنة 2006.

- **التنظيم العائلي:** حققت برامج التنظيم العائلي نتائج ملموسة فيما يخص تنظيم النسل، حيث أن 62.5 % من النساء يستعملن وسائل منع الحمل وقد بلغ معدل الخصوبة سنة 2006 بـ 2.27 طفل لكل امرأة وبهذا تكون نسبة النمو الديمغرافي قد انخفضت لتصل إلى 1.8%(2007) كما تقدر نسبة النساء اللاتي يستعملن وسائل منع الحمل بـ 80 %.

- **تخفيض وفيات الأمهات أثناء الولادة:** كانت تقدر سنة 1996 بـ174. لكل 100.000 ولادة حية وتقلصت لتصل سنة 2008 إلى 86.9 لكل 100.000 ولادة حية، خاصة بعد ما عرفت سنة 2000 بداية تطبيق برنامج خاص "بالولادة بدون مخاطر" على المستوى الوطني.

- **التكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وما بعدها والمواليد الجدد:** شرعت وزارة الصحة في أفريل 2006 في تطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة وهذا على مدار ثلاث سنوات أي من 2006 إلى 2009 وهذا لتقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد بنسبة 05% السنة الأولى ليصل إلى 30% سنة 2008، بغلاف مالي يقدر بـ 2.07 مليار دينار تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 05-439 المؤرخ في 10 نوفمبر 2005 المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة وممارسة ذلك.

- **تدعيم الهياكل القاعدية:** إلى جانب المراكز والعيادات الموجودة والمنتشرة عبر كافة أرجاء الوطن سيتم إنشاء وحدات للعلاج المكثف للحوامل على مستوى كل ولاية وإعادة تأهيل قاعات الولادة بالإضافة إلى إنشاء وحدات خاصة بالمواليد حديثي الولادة مع تكوين الإطارات الطبية وشبه الطبية.
- **مكافحة السرطان:** خاصة سرطان عنق الرحم، وفي هذا الإطار يوجد 83 مركزا عبر ولايات الوطن مختصا في مسح خلايا عنق الرحم تتوفر على وسائل تكنولوجية خاصة بالكشف المبكر عن الأمراض المتسببة في هذا النوع من السرطان.

- وسعيا إلى تحسين الخدمات المقدمة، يستفيد مستخدمي الصحة من التكوين المتواصل سواء داخل الوطن أو خارجه من خلال ملتقيات وأيام دراسية مختصة ودورات تدريبية حيث تم على سبيل المثال، إدخال مادة لفائدة الأطباء والقابلات العاملين في مراكز التخطيط العائلي، تتضمن الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي في برامج الصحة الإنجابية كما تم تكوين مقدمي الخدمات في مجال الكشف المبكر و التكفل بالنساء ضحايا العنف....الخ.

- **مكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز:** تقدر نسبة المصابين الجدد بفيروس السيدا بـ 0.14 /100000 ساكن سنة 2007 وقد انتقل عدد المصابين من 479 سنة 2000 إلى 837 نهاية 2007 إضافة إلى 2910 حالة لحاملي الفيروس.

- وقد تم اتخاذ الإجراءات لمواجهة هذا الداء، ومنها وضع استراتيجية بهذا الشأن وإنشاء مخبر وطني لإجراء التحاليل والفحوصات وإنشاء لجنة وطنية قطاعية مكلفة بمتابعة الأمراض المنتقلة جنسيا

ومرض نقص المناعة المكتسبة وتشكيل فوج عمل مواضعي وتنفيذ برنامجي متوسط المدى مع منظمة الصحة العالمية، فقد تم اعتماد خطط عمل قطاعية الخماسية للفترة 2007-2011 تتضمن برامج وقائية وأخرى صحية وبرامج للدعم وقد بدأ تنفيذها سنة 2005 و تمتد على مدار سنتين، فتتمحور حول 4 محاور تتعلق بـ:

- حماية السكان خاصة الفئات الهشة،
- التكفل بالأشخاص حاملي فيروس السيدا،
- تجنيد الحركة الجمعوية والمجتمعية،
- دعم المعارف حول الأمراض الجرثومية من خلال التحقيقات حول حمل فيروس السيدا والسلوكيات.

وقد تم إنشاء وتطوير مراكز الكشف المبكر التي تقدم خدماتها مجانا وسريا، على مستوى كل ولايات الوطن "محافظات" الوطن، واتخاذ تدابير ترمي إلى الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الجنين أثناء الوضع. كما أدى تكريس مفهوم الصحة الإنجابية تطوير الخدمات في هذا المجال، إلى توسيع المعلومات بخصوص التخطيط العائلي ليشمل خاصة الحماية من الأمراض المتنقلة جنسيا ومرض فقدان المناعة / السيدا، كما يسجل وجود برنامج تعاون أوروبي في مجال الوقاية من مرض السيدا للفترة من 2009-2011.

4) مجال العنف ضد المرأة:

تواصل الدولة الجزائرية جهودها الرامية لاستئصال ظاهرة العنف خاصة الممارس ضد المرأة في بعض الأوساط وهذا من خلال توقيعها على أهم المواثيق والمعاهدات الدولية التي لها صلة بمحاربة العنف والتمييز الممارس ضد المرأة وتكييف تشريعاتها طبقا لذلك وإنشاء الهياكل المختصة في إيواء واستقبال وتوجيه الأشخاص ضحايا العنف والعمل على إعادة إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي.

وإيمانا من الجزائر بأن الحد من ظاهرة العنف يستلزم وضع برنامج وطني شامل، يعبر عن استراتيجية واضحة وقادرة على رفع كل أشكال الظلم والتمييز خاصة ضد المرأة ويكرس ثقافة حقوق الإنسان بكل أبعادها، تم في إطار مشروع مكافحة العنف ضد المرأة الذي تقوم بتنفيذه بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، إعداد استراتيجية وطنية لحماية النساء في وضع صعب والتكفل بهن، بالتشاور والمشاركة بين الفاعلين والمتدخلين سواء كانوا من الحكومة أو من الهيئات النظامية(أمن ودرك وطنيين)، أو من الهيئات الوطنية أو الجمعيات وتنظيمات المجتمع المدني وكان شهر أكتوبر 2007 تاريخ إطلاقها الرسمي.

وتسعى الاستراتيجية إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها[1]:

1. وضع الأنظمة والوسائل الخاصة بالتكفل الجسدي والنفسي والاجتماعي عبر كل مراحل حياة المرأة.

2. توعية و تحسيس المجتمع ومؤسساته بما فيها الأسرة، المدرسة ووسائل الإعلام بالنتائج الوخيمة المترتبة عن العنف ضد النساء عبر كل مراحل حياتهن .

3. التأهيل العائلي والمجتمعي والإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء الناجيات من العنف.

[1]) الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، نفس الصدر، ص *13*.

4. إنشاء تحالفات بهدف دعم التغيرات الضرورية لمكافحة مختلف أشكال التمييز والعنف ولضمان المساواة في الحقوق على مستوى إعداد وإعمال السياسات والبرامج والقوانين، بما فيها الاتفاقات الدولية.

5. المساهمة في التطور الإنساني الدائم وفي ترقية حقوق الفرد والمساواة بين المواطنين والمواطنات.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تحديد مجالات التدخل على النحو التالي:

- ضمان الأمن والحماية الشرعية والقانونية والطبية والمساعدة القانونية وكذا التكفل المناسب بالنساء في وضع صعب.
- التوعية و تنظيم التضامن الوطني والمحلي والتأهيل الذاتي للنساء والفتيات وإعادة إدماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والدعوة لكسب التأييد من أجل التغيير من أجل تحقيق تغيرات في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين.
- إعمال إجراءات وإصلاحات على المستويات القانونية، المؤسساتية والسياسيات وهذا من خلال تكوين تحالفات في المجال السياسي والمهني إلى جانب التنظيمات المحلية.

5) المشاركة الاقتصادية:

تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي. وتواصل الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن تشريع العمل يمنع أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس.

إن المشاركة الاقتصادية للمرأة في الجزائر تشهد تزايدا مستمرا مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال، وقد ارتفعت نسبة النشاط النسوي بشكل كبير خاصة خلال العشرية الأخيرة مقارنة بنسبة الرجال، وقد كان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر، بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور.

ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية، هي ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية مثل التعليم والتربية: أكثر من 60% (سنة 2007)، الصحة 60% (سنة 2007) والقضاء أكثر من 36.82% (جويلية 2008).

وفي إطار تشجيع التشغيل وخلق مختلف الأنشطة المدرة للربح لاسيما بالنسبة للنساء، تم وضع برامج لدعم التشغيل خاصة انطلاقا من سنة 2004 تتمثل في[1]:

- **برنامج نشاطات الاحتياجات الجماعية:** ويمثل أحد الوسائل الأكثر نجاعة في الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب إناث وذكور، طالبي العمل على المستوي المحلي والمناطق المحرومة. وتعد مشاركة المرأة في هذا البرنامج جد معتبرة حيث تمثل نسبة 48.9% (2005).

- **المؤسسات المصغرة:** وتتمثل هذه الآلية في مساعدة الشباب في إنشاء مؤسساتهم الخاصة من خلال قروض دون فائدة أو قروض بنكية مع تخفيض في نسبة الفائدة ومساعدات مالية أخرى. ونشير هنا أن نسبة المؤسسات المصغرة التي بادرت بإنشائها نساء وصلت إلى 17.5% سنة 2005.

- **القروض المصغرة:** يتوجه هذا البرنامج الذي تم وضعه سنة، 1999 كوسيلة للإدماج ومكافحة البطالة والفقر، لفئة البطالين لإنشاء نشاطات مدرة للدخل. وتقدر نسبة النساء المستفيدات من هذه الآلية 70 % سنة 2008.
- **برنامج الإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات:** وقد تم وضعها لقائدة خريجي التعليم العالي في حالة بطالة والذي يسمح لهم باكتساب التجربة المهنية المطلوبة في سوق العمل. وقد وص عدد طلبات العنصر النسوي إلى 147.968 طلبا خلال الأربع سنوات الأخيرة. وتحتل المرأة مرتبة متقدمة في هذا البرنامج وذلك بنسبة 65% من النسبة الإجمالية.

[1] الوزارة المنتدبة المكلفة الأسرة و قضايا المرأة بالاشتراك مع المنظمة العربية للمرأة، دراسة مسحية للمشروعات الخاصة بالمجال الاجتماعي للنهوض بالمرأة ، 2009، ص 23.

و تم إنشاء عدة آليات و ميكانيزمات تسهر على تنفيذ ومتابعة هذه البرامج من أهمها، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما استحدث مخطط العمل الخاص بترقية التشغيل ومحاربة البطالة جهازا للإدماج المهني لحاملي الشهادات الجامعية والإدماج المهني لحاملي شهادات التكوين المهني و والإدماج المهني للأشخاص دون أي تأهيل بالتعاقد مع المؤسسات العمومية والخاصة، يمنح خلالها المستفيدون من مرتب تساهم في تغطيته ميزانية الدولة. وستكون استفادة النساء من هذه. الأجهزة كبيرة على اعتبار أن نسبة المتخرجات من الجامعة أكبر.

وتبعا لإنشاء "مرصد شغل المرأة " سنة 2002 على مستوى الشركة الوطنية للمحروقات(مجمع سوناطراك)التابع لوزارة الطاقة والمناجم جرى تعميم التجربة على مستوى فروع الشركة في بعض ولايات الوطن نظرا للدور الذي تلعبه في تعزيز نسبة التشغيل النسوي في مختلف الوظائف وأنشطة المجمع وتطوير المسار المهني للنساء العاملات في المجمع على أساس الكفاءة وتكافؤ الفرص وتوفير فرصة اعتلاء النساء العاملات مناصب المسؤولية في جميع مجالات أنشطة المجمع وهذا من خلال:

- اقتراح الإجراءات التي من شأنها تحسين فرص التوظيف والتكوين والوصول إلى مناصب المسؤولية،
- التعرف على الصعوبات التي تعرقل تطور المسار المهني للنساء العاملات واقتراح الإجراءات الكفيلة للتغلب على ذلك،
- تطوير أعمال التوعية والإعلام في مجال التعريف بحقوق المرأة في العمل لاسيما ما يتعلق بالترقية المهنية،
- إنشاء بنك معلومات حول سوق العمل النسوي سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

- **الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي:** إن للمرأة في الوسط الريفي دور بارز و محوري في عملية التنمية المحلية المستدامة و في تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها و في تلبية احتياجات السوق المحلية فهي تمثل قوة لا يستهان بها كونها عامل استقرار مادي و اجتماعي بالنسبة لعائلتها و للوسط الريفي.

وقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة و هذا بتسطير 9000 مشروع جواري للتنمية الريفية (خماسي 2009/2004) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لـ 800.000 عائلة ريفية و لتطوير المرأة بصفة خاصة وقد ساعدت هذه المشاريع على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.

كما ارتفعت نسبة استفادة النساء من برامج ومشاريع تنمية القطاع من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة بـ:

- استصلاح الأراضي عن طريق التنازل،
- برنامج تنمية السهول،
- برنامج تحويل الأنظمة الفلاحية والبرامج الفلاحية،
- برامج دعم تشغيل الشباب.

علما أن عدد النساء المنخرطات في العمل الفلاحي بصفة دائمة سنة 2006-2007 قد بلغ 97.686 أي بنسبة 5.41% و 31.702 متحصلات على بطاقة فلاح تستفدن بموجبها من عدة

امتيازات من بينها الحصول على مصادر التمويل خاصة القروض والمساعدات التي تمنحها الدولة للفلاحين نساء ورجالا دون تمييز، كما بلغ عدد المستثمرات في مجال الفلاحة 46043 (4.7%).

وتم سنة 2008 استحداث نوع جديد من القروض موجه للمرأة الريفية، وهو قرض ذو طابع موسمي من دون فوائد لا تتجاوز مدته العام ونصف العام. ويمكن للريفيات الاستفادة منه من خلال إما تقديم المعنيات لضمانات مقابل الحصول عليه، أو تتم الاستفادة منه في إطار ضمانات جماعية تحصل عليها المرأة من خلال الانتظام في تعاونيات يتم إنشاؤها من قبل نساء الريف.

زيادة على ذلك وضعت إجراءات تصب في خانة مكاسب المرأة الريفية، من بينها قرار تمكينها من كافة التسهيلات من أجل ترقيتها وتطويرها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، كما تم تحويل جزء هام من العشرة آلاف وحدة إنتاجية وحيوانية التي تم إنشاؤها في إطار خلايا التنشيط الريفي البلدي بالجزائر لصالح نساء الريف.

وفي مجال التوعية، يتم إرشاد المرأة في المناطق الريفية حول سياسة التجديد الريفي(2007-2013)والبرنامج الجواري للتنمية الريفية المندمجة وإطلاعها على آليات التجديد التي وضعتها وزارة الفلاحة لترقية عالم الريف، علما أن مختلف صناديق الدعم التي سخرتها الدولة في هذا الإطار كالوكالة الوطنية للقرض المصغر ستسمح مستقبلا بتشجيع المرأة الريفية وتحفيزها على استحداث مشاريع استثمارية خاصة في الأنشطة الفلاحية و الخدماتية والصناعات التقليدية وحتى السياحية، ويكون عمل المرأة الريفية في هذا الإطار في شكل منظم في إطار تعاونيات.

وقصد التكفل بالمرأة في الوسط الريفي والمساهمة في انجاز برنامج التجديد الريفي ، يقوم قطاع التكوين المهني بالتنسيق مع وزارة الفلاحة من خلال مصالحها اللامركزية ومحافظة الغابات والغرف الفلاحية، بالتكوين حسب الاحتياجات المحددة في هذا البرنامج ومرافقة المستفيدات لاسيما الفتيات من أجل إدماجهن.

6) مواقع السلطة وصنع القرار:

يكرس الدستور في المادة 31 مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحول دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتضمن قوانين الانتخابات مبدأ التمثيل المتساوي والعادل للمرأة و الرجل في المجالس المنتخبة ويقدر عدد النساء في البرلمان بـ 35 عضو ا(سنة 2009).

وتعزيزا لحضور المرأة وتوسيع حجم مشاركتها في المجالس المنتخبة تم تعديل دستور الجزائر جزئيا في نوفمبر 2008، ليتضمن التزام الدولة على العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة (المادة 31 مكرر).وقد تم تشكيل لجنة وطنية تتولى اقتراح مشروع قانون عضوي لإعمال لهذه المادة.

أما على مستوى مناصب اتخاذ القرار فقد تقلدت المرأة عدة مسؤوليات، كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة مجلس الدولة ورئيسة ديوان كما ترشحت في الانتخابات الرئاسية (سنة 2004 و2009) رئيسة حزب العمال وفازت بالمرتبة الثانية كما مثلت المرأة نسبة 46.49%من الهيئة الانتخابية و 50.68% منهن شاركن في الانتخاب سنة 2004.

وبالنسبة للالتحاق بالسلك الدبلوماسي فهو متاح للنساء والرجال حيث تقدر نسبة النساء في المصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية أو في المصالح المعتمدة بالخارج بدء من منصب سفيرة بـ 25.63% من مجموع العاملين (فبراير2009) وهن يشاركن في اللقاءات الدولية وكذلك

على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف دون أي تمييز على أساس الجنس.وتعين نساء بصفة منتظمة للاشتراك في وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية.كما يرشحن أنفسهن للمناصب الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة. ووصلت نسبة النساء القاضيات أكثر من 36.82% وفي قطاع العدالة بشكل عام، وصلت النسبة إلى (54.82 %).في جويلية 2008 وفي مجال الأمن الوطني تشكل المرأة 50% من عناصر الشرطة القضائية.

خلاصة الفصل

رغم تباين السياسات في الدول العربية، و الخطط و الاستراتيجيات الموجهة للنهوض بالمرأة، و تأمين المساواة بينها و بين الرجل ، إلا أن القاسم المشترك هو أن جل الدول العربية قطعت أشواطا معتبرة و حققت انجازات هامة في مجال تنمية المرأة، و هذا مؤشر إيجابي يدعو إلى التفاؤل و الأمل مستقبلا.

لا زال يواصل البلدان المغرب العربي " **الجزائر، تونس، المغرب** " كبقية دول العربية في بدل المجهودات الرامية لتحسين وضعية المرأة، و إشراكها في التنمية الوطنية بهدف تحقيق مجتمع متوازن و مستقر قوامه الشراكة القائمة على الكفاءة و الجدارة و الاستحقاق، وهذا من مبدأ المساواة و تكافؤ الفرص بين النساء و الرجال المكرسة دستوريا و قانونيا، و كل هذه الدول ملتزمة بمبادئ و قرارات دولية التي تلغي كل تمييز ضد تنمية المرأة.

الفصل الرابع:

الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية

للمرأة في الجزائر مقارنة ببلدان

المغرب العربي " تونس-المغرب"

تمهيد

تشكل الوضعية الاجتماعية، و الثقافية، و الاقتصادية للمرأة، من المؤشرات الهامة لقياس مستوى التنمية البشرية المحقق في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا لما لها من اثر كبير على دور الفرد و إنتاجيته في هذا المجتمع.

من خلال هذا الفصل سنحاول إنشاء الله استعراض الوضعية الراهنة للمرأة في الجزائر مقارنة مع البلدان المغاربية الشقيقة " تونس و المملكة المغربية"، و هذا من خلال مجالات الحساسة كالمجال الصحي ، و التعليم و التشغيل، و هذا من خلال تتبع تطور المؤشرات الخاصة بكل مجال.

I. المرأة و الصحة:

لقد أولت الجزائر إلى جانب بلدان المغرب العربي "تونس – و المغرب" ، اهتماما كبيرا بمجال المرأة و الصحة، و بالخصوص ما يتعلق بالصحة الانجابية الخاصة بها، فهي تعتبرها من الملفات الأساسية و من الأولويات الوطنية في مجال الصحة و السكان ككل، و ذلك بإدراجها ضمن الأهداف الصحية العامة من خلال التركيز على التخطيط العائلي الخاص بحماية صحة الام و الطفل و المتابعة الصحية أثناء فترة الحمل و ما بعد الولادة ، و توفير كل الاطارات المختصة في مجال التوليد ، إضافة إلى القضاء على كل الأمراض المتنقلة جنسيا ، وهذا لضمان حياة صحية سليمة للمرأة و الأم ككل.

تعتبر صحة المرأة عموما و الأم خصوصا من أولويات السياسات التنمية، و هدا من منطلق أن صحة المرأة لا تقتصر عليها فقط و إنما تمتد أثارها لتشمل الأسرة و المجتمع ككل.

إن توفير الرعاية اللازمة للأمهات قبل و أثناء و بعد الحمل من ضمن قائمة الأهداف الإنمائية، فتمكين المرأة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا مرهون بتحقيق الهدف المتعلق بتحسين و ضعها الصحي.

- لقد بدلت الجزائر مجهودات معتبرة من أجل تحسين الصحة العمومية و خاصة ما تعلق منها بصحة الأمهات (برنامج مكافحة وفيات الأمهات و الرضع، التخطيط الأسري....)، و في هذا المجال تضمن القانون رقم 05 المؤرخ في 16 فيفري سنة 1985 المعدّل و المتمم و المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها فصلا كاملا (الفصل الخامس) حول حماية الطفولة و الأمومة و أهم ما جاء فيه[1]:

✓ استفادة الأسرة من الحماية الصحية قصد المحافظة على صحة أفرادها و توازنهم النفسي.

✓ حماية صحة الأم بتوفير أحسن رعاية صحية و اجتماعية لها قبل و أثناء و بعد الحمل.

[1] القانون رقم 05 -85 المؤرخ بتاريخ 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها ، الجريدة الرسمية العدد 1985/8 ص 182.

✓ الكشف عن الأمراض التي من الممكن أن يصاب بها الرحم ، و ضمان صحة الجنين و نموه حتى الولادة.

✓ المحافظة على صحة الأم و جنينها من خلال برنامج الوطني لتباعد الولادات و هذا لضمان توازن عائلي منسجم.

✓ جواز الاجهاض لغرض علاجي لانقاض حياء الأم من الخطر أو للحفاظ على توازنها الفيزيولوجي المهدد بالخطر بالغ على ان يتم الاجهاض في هيكل متخصص بعد فحص و معاينة طب مختص.

مفهوم الصحة الانجابية:[1]

حسب المنظمة العالمية للصحة تعرف الصحة الانجابية كحالة رفاه كامل بدنيا و عقليا و اجتماعيا في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي و وظائفه و عملياته، و ليست مجرد السلامة من المرض أو الإعاقة، و لذلك تعني الصحة الانجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية و مأمونة ، و قدرتهم على الانجاب ، أو حريتهم في تقرير الانجاب و موعده و تواتره، وهدا الشرط الأخير ضمنا على الرجل و المرأة في معرفة و استخدام أساليب تنظيم الأسرة مأمونة و فعالة و مقبولة في نظرهم، و اساليب تنظيم الخصوبة التي يخترانها و التي لا تتعارض مع القانون، و على الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة التي تمكن المرأة من أن تجتاز بأمان فترة الحمل و الولادة.

1) المؤشرات التي تتعلق بالحمل و الولادة:

[1] منظمة الصحة العالمية، تعريف الصحة الانجابية الذي وافقت عليه منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر السكان و التنمية، القاهرة 1994.

في هذه النقطة سنتطرق إلى تقييم وضع الصحي للمرأة أثناء الحمل و بعد الولادة من خلال تقييم تطور معدل وفيات الامهات و الأطفال و عمر المتوسط للمرأة اثناء الولادة اضافة الى الولادات التي تتم ت حت اشراف أخصائيين ....إلخ

1.1 تطور وفيات الأمهات:

يعتبر معدل وفيات الأمهات مؤشرا هاما و اساسيا لقياس مستوى التنمية المحققة في بلد ما ، و هو من بين الاهداف الأساسية للتنمية البشرية(الأهداف الانمائية للألفية) يتوقف على تخفيض وفيات النساء بنسبة ثلاثة أرباع خلال المدة الزمنية 1990-2015، و أيضا على جعل الطب الانجابي في متناول جميع النساء بحلول 2015.

و **نعني بوفيات الأمهات:** وفاة كل امرأة أثناء فترة الحمل أو خلال 42 يوما من فترة انتهاء الحمل [1]، بصرف النظر عن مكان و مدة الحمل و هذا لأسباب متعلقة أو متفاقمة من الحمل و الولادة.

الجدول رقم 05: تطور معدل وفيات الأمهات في الجزائر.

	1985-1989	1992	1999	2007	2008	2015
معدل الوفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية	230	215	217	88,9	86,2	57,5

Source :

1. les donnes des enquêtés national.
2 .les donnes de rapport national sur les OMD 2010 Algérie.

من خلال المعطيات الاحصائية المتعلقة بتطور معدل وفيات الأمهات لكل **100.000** ولادة حية، نلاحظ انخفاض ملحوظ من الثمانينات و إلى يومنا هذا ، حيث نجد أن المعدل كان يقدر ب **230** وفاه

[1] معطيات منظمة الدول العربية، مواجهة وفيات الأمهات و مراضتهن في الدول العربية، بالمشاركة مع منظمة الامم المتحدة، 2005، ص 26

لكل**100.000** ولادة حية خلا الفترة **1985-1989** ليصل إلى **86,2** وفاه لكل **100.000** ولادة حية سنة **2008**، وحسب الاهداف الانمائية سيتم تخفيض النسبة إلى **57,5** وفاه لكل **100.000**ولادة حية، فقد انخفض المعدل بمقدار **143,8** نقطة من **1985** إلى **2008**، و بمقدار **172,5** من **1985** إلى **2015**.

و هذا بفضل البرامج الوقائية التي تبنتها الدولة في مجال الاهتمام بصحة الام و الطفل منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، حيث كان اول برنامج في قامت به الدولة في فترة الستينات من خلال إقامة العديد من البرامج من بينها مراكز حماية الأمومةالتي تشهد تزايد مستمر من فترة إلى اخرى، حيث كانت تقدر ب 77 مركز سنة 1969 ، لتصل إلى 133 مركز سنة 1972[1]، إضافة إلى برنامج التوليد بدون خطر الذي يعرف منذ سنة 2000[2] حيوية كبيرة تتمثل في التكوين المتواصل للإطارات الطبية والشبه الطبية و تطوير إجراءات التكفل بالاستعجالات التوليدية و أكبر قسط من هذا البرنامج موجه للمناطق الريفية.

أما على مستوى البلدان المغرب العربي "تونس و المغرب":

- **بالنسبة للتونس:**لقد كان للبرامج الصحية التي تبنتها الحكومة التونسية سنة 1990 " كالبرنامج الوطني للسلامة الأم و الوليد"، دور كبير في تقليص وفيات الأمهات و الأطفال ، و تحسين الوضع الصحي للهذه الفئة فقد انخفضت معدلات وفيات الأمهات من **68,9** وفاه لكل **100.000** ولادة حية سنة **1994** إلى **44,8** سنة **2010**[(3)]، فتونس هي البلد المغاربي الذي يتميز بانخفاض في معدل وفيات الامهات مقارنة مع الجزائر و المغرب الاقصى.

[1] جميلة عطار ، أثر الوفيات في الانتقال الديموغرافي ، مذكرة الماجيستير، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2014 ، ص 64.
[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المرأة , تقرير حول انجازات المتعلقة بمؤتمر بكين, ص 10.
[3] الصندوق الامم المتحدة للسكان، التقرير الوطني للجمهورية التونسية حول مستوى تنفيد لبرامج عمل المؤتمر الدولي للسكان ز التنمية +20 2013، ص 38.

- **أما بالنسبة للمغرب الأقصى:**فيما يتعلق بوفيات الأمهات أطلقت المغرب مند نهاية90 سلسلة من البرامج لتقليص وفيات الأمهات، و من بين هذه البرامج " برنامج مراقبة الحمل و الوضع و ما بعد الولادة، برنامج التخطيط العائلي، و برنامج نقص في المغذيات الدقيقة ، و برنامج التلقيح و تشجيع الرضاعة الطبيعية.

فقد اظهرت البحوث الديموغرافية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2009- 2012[1] أن معدل وفيات الامهات قد انخفض بمقدار 60% حيث انتقلت من 332 وفاه لكل **100.000** ولادة حية سنة 1985[2]، لتصل إلى 112 وفاه لكل **100.000** ولادة حية , وهذا يرتبط ارتباطا قويا بالتطور المناسب للخدمات الصحية للأمهات رغم المجهودات الا انه تبقى نسبة الوفيات مرتفعا مقارنة مع الجزائر و تونس فالمغرب لا زال يحتاج الى المزيد من المجهودات في هذا المجال.

2.1 تطور وفيات الأطفال:

تعتبر وفيات الأطفال أيضا مؤشرا أساسيا للقياس التنمية البشرية المحققة في البلاد، بصفته يقيس مدى التقدم الصحي المحققعبر الزمن.

التمثيل البياني رقم 11: تطور معدل وفيات الأطفال في الجزائر.

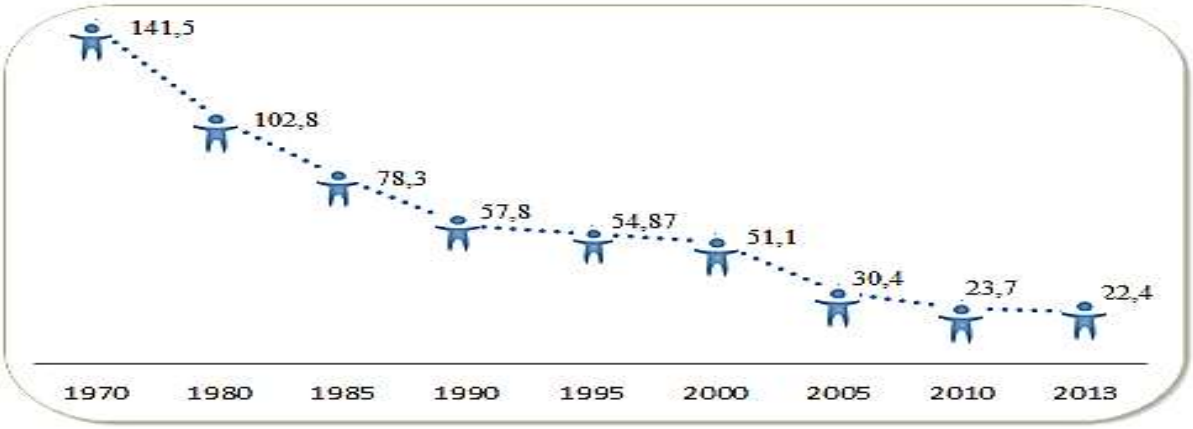

Source :

Ministère de santé et de population et réforme hospitalière

[1] المملكة المغربية ، تقرير الأهداف الانمائية

[2]المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول السكان و الصحة , المملكة المغربية.

من خلال التمثيل البياني للمعطيات الاحصائية المتعلقة بتطور معدلات وفيات الاطفال في الجزائر، نلاحظ أن هذه النسبة شهدت انخفاض ملحوظ حيث كانت تقدر النسبة ب 141,5 ‰ سنة 1970 ليصل إلى 22,4 ‰ سنة 2013 ، بقيمة انخفاض مقدرة ب 119 نقطة, و هذا بفضل برنامج مكافحة الامراض المتوطنة و تطعيم الأطفال و الوقاية من الأمراض ، و مباعدة الولادات و تحسين المستوى المعيشي و الصحي ككل.

- **أما بمقارنتها مع بلدان المغرب العربي:**

- نجد أن **تونس** هو البلد المغاربي الذي يتميز بتحسن كبير في الخدمات الصحية المتعلقة بالصحة و السكان ككل إضافة إلى تحسن الأوضاع الاجتماعية ، مقارنة مع الجزائر و المملكة المغربية.
- حيث نجد ان معدل وفيات الأطفال الرضع قدرت في التسعينيات ب 31,7 ‰ ليصل إلى 16 ‰ سنة 2011[1].
- بينما **المغرب الأقصى** يشهد ارتفاع ملحوظ في معدل وفيات الأطفال بالمقارنة مع الجزائر و تونس، رغم كل المجهودات المبذولة في مجال الصحة ، و هذا بسبب الفوارق الكبيرة الموجودة بين المناطق المملكة في مجال التنمية، حيث كان يقدر المعدل ب73 ‰[2]لينخفض و يصل إلى 40‰ في الفترة (1999- 2003)[3]، ثم إلى 28,8‰ سنة 2011[4].
- هذا الانخفاض الملحوظ في معدل وفيات الأطفال في بلدان المغرب العربي " الجزائر- المغرب و تونس" راجع إلى توسيع التغطية الخاصة بالتلقيح و تطعيم الأطفال حيث تقدر مثلاً نسبة التغطية

[1] الصندوق الامم المتحدة للسكان, نفس المصدر, ص 32.
[2] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول السكان و الصحة (1985- 1992).
[3] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط،البحث الوطني حول صحة الأم و الطفل 1997.
[4] المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط،البحث الوطني حول الصحة و السكان 2011.

الخاصة بتلقيح الأطفال ضد داء الحصبة الذي يعتبر من أخطر الأمراض التي تصيب الاطفال، والذي يدلي بحياة الألاف من الأطفال، ب (96% بالجزائر– و 97% بتونس – و98% بالمغرب) و هذا سنة 2010 بعدما كان يقدر ب(83% بالجزائر– و 93% بتونس – و79% بالمغرب) سنة 1990[1] ، فالتلقيح ضد هدا الداء ساهم في التحكم في عدد كبير من الوافيات بنسبة 74% سنة 2010 على المستوى العالمي.

3.1تطور السن المتوسط للولادة للأمهات:

عمر المرأة أثناء الحمل و الولادة له دور كبير في التأثير على صحة الأم و مدى تحملها لفترة الحمل.

و حسب المنظمة العالمية للصحة العمر المثالي للمرأة الحامل هو عقد 20 ، فإذا بلغت المرأة أكثر من 30 سنة فهنا يزيد احتمال تعرضها إلى الاصابة بمضاعفات صحية كثيرة كمرض السكري و ارتفاع ضغط الدم، و انخفاض المشيمة و الولادة المبكرة في بعض الحالات و غيرها من الأمراض المزمنة التي قد تؤثر على الحمل و الولادة.

الجدول رقم 06: تطور السن المتوسط للمرأة أثناء الولادة في الجزائر.

	1990	2002	2005	2008	2010	2011
السن المتوسط للولادة	29,5	32	31,9	31,9	31,7	**31,6**

Source :

Ministère de santé et de population et réforme hospitalière

من خلال المعطيات المتحصل عليها من وزارة الصحة في الجزائر فإن متوسط العمر الخاص بالمرأة أثناء الولادة في الجزائر كان يقدر ب 29,5 سنة في عام 1990 ليصل إلى 31,6 سنة عام 2011.

[1]OMS, statistique sanitaires mondial année 2010,2012.

4.1 المتابعة الصحية قبل الولادة و بعد الولادة:

المتابعة الصحية للأم الحامل قبل الولادة و بعد الولادة من الأولويات الأساسية للحد من وفيات الأمهات.

– فقد أكدت المنظمة العالمية للصحة أن الرعاية الصحية للمرأة الحامل أثناء فترة الحمل و بعدها تلعب دور كبير في الحد من وفيات الأمهات و الرضع، فضلا عن تقليل مخاطر الولادة المبكرة و قلة الوزن، إضافة إلى هذا فإن هذه الرعاية تسمح لمقدمي الخدمات الصحية بمعرفة كل المعلومات المتعلقة بصحة المرأة الحامل من تاريخ الطبي ، و تقدير الموعد المحتمل للولادة ، وسبل التغذية و الرعاية الصحية السليمة[1].

الجدول رقم 07: المتابعة الصحية قبل الولادة من 1زيارة إلى 4 زيارات على الأقل

السنوات	1992	2002	2006	2012
المتابعة قبل الولادة%	58	81	90,4	97,5

Source :

- Les donnes des enquêtes nationales
- Les donnes d'OMS 2014

- من خلال المعطيات الاحصائية نلاحظ أنه و بفضل التوعية الصحية و برنامج التكفل بالمرأة الحامل ، و تنظيم الطب الخاص بفترة الولادة و ما بعد الولادة [2]، شهدت نسب المتعلقة بالمتابعة الصحية للمرأة الحامل قبل الولادة تحسن ملحوظ حيث كانت تقدر ب 58% سنة 1992 لتصل إلى 97,5% سنة 2012.

[1] منظمة الصحة العالمية ، التوليد في طب الأسرة ، دليل ارشادي ،ليونز بول 2006.
[2] الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون الأسرة و المرأة ، نفس المصدر، ص 10.

- أما فيما يتعلق بالمتتابعة الصحية بعد الولادة لا تزال نوعا ما قليلة، حيث تقدر نسبة النساء اللواتي يقمن بالمتابعة الصحية بعد فترة الولادة ب 30 % منهم 36 % في المراكز الحضرية مقابل 23,9% في المناطق الريفية[1].

- **أما على مستوى بلدان المغرب العربي:**

- **بالنسبة للتونس:** تقدر نسبة المتابعة الصحية للنساء الحوامل قبل الولادة ب 98,1% سنة 2011 بعدما كانت تقدر ب 72% سنة 1989 [2].

- **أما بالنسبة للمغرب:** فكانت تقدر نسبة المتابعة الصحية للنساء الحوامل قبل الولادة ب 33% ما بين 1987-1991[3] لتصل إلى 77,1% سنة 2011[4].

5.1 تطور نسبة الولادات التي تتم تحت اشراف أخصائيين في مجال التوليد:

إن الولادات التي تم تحت اشراف أخصائيين لها در كبير في الحد من وفيات الأمهات و الأطفال ، و تفادي أخطار الولادة و العناية بحالتهم الصحية أثناء الولادة و بعدها.

[1] CNES, rapport nationale sur le développement humain 2008 Algérie, p 22.

[2] الصندوق الامم المتحدة للسكان, نفس المصدر, ص38.

[3] Haut-commissariat de planification, rapport national des OMD Maroc 2012, p 54.

[4] المندوبية السامية للتخطيط, البحث الوطني حول السكان و الصحة و الأسرة ,المملكة المغربية 2011.

التمثيل البياني رقم 12: تطور نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين.

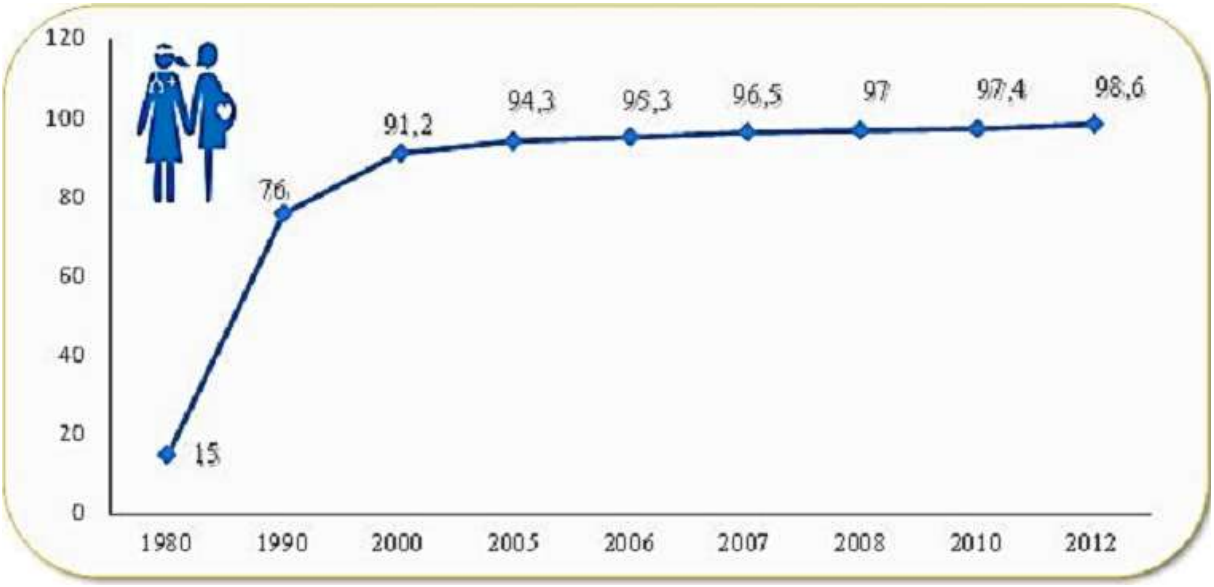

Source :

1. les donnes de rapport national sur les OMD 2010 Algérie.
2. OMS, statistiques sanitaire mondiale 2013.

من خلال التمثيل البياني للمعطيات الاحصائية نلاحظ أن النسبة شهدت تحسن ملحوظ، بفضل البرامج الصحية المنتهجة من طرف الدولة في مجال العناية بصحة الأم و الطفل، و هذا من خلال التكوين المتواصل للإطارات الطبية و الشبه الطبية المختصة في طب التوليد سواء داخل الوطن أو خارجه من خلال ملتقيات وأيام دراسية مختصة ودورات تدريبية، سعيا إلى تحسين الخدمات المقدمة، و هذا كان له الفضل في رفع معدلات الولادات التي تتم تحت اشراف أخصائيين من 15% سنة 1980 ، إلى 76% سنة 1990 ثم إلى 98,6% سنة 2012.

أما مغاربيا:

- **بالنسبة للتونس:** قدرت نسبة الولادات التي تتم تحت اشراف أخصائيين ب 98,5 % سنة 2011 ، مقابل 94,5 %سنة 1994، و 71% سنة 1987، و هذا لأكبر دليل على تحسن مستوى الخدمات الصحية بتونس.
- **أما المغرب:** فالنسبة ضعيفة نوعا ما عن الجزائر و تونس، بحيث تقدر ب 73,6% حسب "**معطيات البحث الوطني للسكان و صحة الأسرة 2011**"، بعدما كان يقدر ب 31% في الفترة 1987-1991،و قد كشفت معطيات صدرت حديثا، أن ثلث الولادات بالمغرب تتم في المنازل[1] خاصة في المناطق الريفية.

2) مجال تنظيم العائلي

لقد احتلت فكرة التنظيم العائلي الصدارة في البحوث و الدراسات عبر العالم، و جاءت هذه الفكرة تفاديا أو للحد من النمو السكاني المتزايد و تحسين الوضع الصحي للأم و الطفل، و الهدف من ورائه هو: الحد من النمو السكاني المتزايد-خفض إصابة النساء بفقر الدم- حماية الشابات أو النساء العليلات من أخطار الولادة- ضمان الإطار الصحي الذي يركز على صحة الأم والطفل- خفض معدل نمو الأسرة وهذا يساعد على تحسين مستوى الحياة والصحة.....إلخ[2].

[1] تحصلنا عليها من الموقع الالكتروني : http://www.bayanealyaoume.press.ma/2016 janv. 20

[2] OMS.www.oms.org.

1.2 نسبة النساء في سن الإنجاب:

لقد شهدت نسبة النساء في سن الانجاب ارتفاعا ملحوظا من الاستقلال و إلى يومنا هذا، حيث كانت تقدر النسبة ب 41,47% في تعداد 1966 لتصل إلى 45,04%في تعدادا 1987 ثم إلى 57,67% في تعداد 2008[1].

أماباالقيم المطلقة فقد انتقل عدد النساء في سن الانجاب في الجزائر من 2,49 مليون امرأة في سنة 1966 ، ليصل إلى 5,09 مليون امرأة سنة 1987 ثم إلى 9,7مليون امرأة سنة 2008.

2.2 تطور استخدام موانع الحمل:

لقد شهدت نسبة استخدام موانع الحمل في الجزائر ارتفاع ملحوظ، من 35% سنة 1980 إلى 50,9 % سنة 1990 منها 43,1% طرق حديثة، لتصل النسبة إلى 61,4% سنة 2006 منها 52 % طرق حديثة، ثم إلى 64 % سنة 2014 منها 54% طرق حديثة و هذا بفضل التوعية بضرورة التنظيم العائلي، إضافة إلى الأثر الفعال للبرامج الوطنية و السياسات السكانية ، هذا ما يمثله الجدول الخاص بالمعطيات الإحصائية.

الجدول رقم 08: تطور استخدام موانع الحمل في الجزائر

	1980	1992	1995	2000	2002	2006	2014
جميع الوسائل	35,5	50,9	56,9	64	57	61,4	64
الحديثة منها	-	43,1	49	50,1	51,8	52	54

Source:

1- les donnes des enquêtes nationales.
2- UNFPA, état de la population mondiale2014, New York, p 105.

[1] Les données de l'ONS

فبفضل برامج تنظيم العائلي حققت نتائج ملموسة فيما يخص تنظيم النسل، حيث انتقلت الخصوبة من 7,6 طفل للمرأة الواحدة في السبعينيات ، إلى 2,93 طفل للمرأة الواحدة سنة 2013 [1]، مما ساهم في خفض معد النمو السكاني الذي يقدر ب 2,1%.

أما بالنسبة للبلدان المغرب العربي:

- **بالنسبة للتونس:**لقد أتاحت السياسة التونسية في مجال التنظيم العائلي للمرأة القدرة على التحكم في خصوبتها كشرط أساسي للتحرر، و بإمكان أكثر من 3/2 من النساء اللجوء إلى وسائل منع الحمل العصرية، حيث تقدر نسبة استخدام وسائل منع الحمل في تونس ب 64%منها 43%عصرية سنة 2014[(2)]، و نتيجة للدلك انخفض المؤشر الكلي للخصوبة6,4 طفل للمرأة الواحدة سنة 1970 إلى 2 طفل للمرأة الواحدة سنة 2014[(3)].
- **بالنسبة للمغرب:**يقدر معدل استخدام للوسائل منع الحمل بالمغرب ب 68% منها 58% عصرية[(4)], لقد أثمرت سياسة المغرب في مجال التنظيم العائلي في انخفاض معدلات الخصوبة التي انتقلت من أكثر من 5 أطفال سنة 1980 إلى 2,7 سنة 2014[(5)].

3)مجال الأمراض المتنقلة جنسيا:

منذ اكتشاف أولى الإصابات بداء السيدا في الجزائر سنة 1985 ، عرف هذا المرض نموا مستمرا، فبتاريخ 31 ديسمبر 1990 كان عدد الأشخاص المصابين بهذا المرض 68 حالة، منها 32 حالة تم

[1]ONS, Données démographiques 2013.
[2]UNFPA, état de la population mondiale 2014, New York, p.106
[3]AFBD, annuaire statistique des pays d'Afriques année 2015 , p 285/www.AFBD.org.
[4]UNFPA ,même source,p106.
[5]UNFPA, même source ,p106

تسجيلها خلال سنة 1990[1] لوحدها، و على مدار العشريتين الأخيرتين تضاعف عدد حالات الاصابة بمرض السيدا بنحو77 مرة ، ليبلغ 5209 حالة بتاريخ 31 ديسمبر 2009، منها 1028 مصاب و 4181 حامل فيروس نقص المناعة البشرية[2].

- لقد اتخذت الجزائر الإجراءات لمواجهة هذا الداء، ومنها وضع استراتيجية بهذا الشأن وإنشاء مخبر وطني لإجراء التحاليل والفحوصات وإنشاء لجنة وطنية قطاعية مكلفة بمتابعة الأمراض المنتقلة جنسيا ومرض نقص المناعة المكتسبة وتشكيل فوج عمل مواضعي وتنفيذ برنامجي متوسط المدى مع منظمة الصحة العالمية[(3)]، تحصي الجزائر تسعة مراكز مهمتها الأساسية التكفل التام بالمصابين بفيروس نقص المناعة[4].

الجدول رقم 09: تطور نسبة النساء في سن الإنجاب المصابات بفيروس نقص المناعة

	1990	2000	2002	2004	2005	2007
عدد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة في سن الانجاب15-49 سنة	192	248	329	683	205	244

Source : Ministère de la Santé, de la Population et de la Réforme Hospitalière : Direction de la (prévention

لقد قدر عدد الاصابات بداء فقدان المناعة في الجزائر ب1316 إصابة سنة 1990 منها 192 امرأة في سن الانجاب 15-49 سنة، ليصل العدد إلى 1533 بزيادة قدرها217 حلة منها 248 امرأة في سن

[1] LE GOUVERNEMENT ALGERIEN [2005]: « Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement », op.cit., p.59

[2] MINISTERE DE LA SANTE, DE LA POPULATION ET DE LA REFORME HOSPITALIERE, Rapport de situation national à l'intention de L'UNGASS sur le suivi de la déclaration d'engagement de la session extraordinaire de l'assemblée générale des nations unies (UNGASS) sur le VIH / SIDA (Période considérée 2008 – 2009, p.17p.7

[3] نفس المصدر، الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا المرأة و الأسرة ، ص11.

[4] بلعاطل عياش، سياسات التنمية المستدامة و الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر "دراسة تقييمية للحدود الالتزامات و طبيعة الإنجازات، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011، ص 123.

الانجاب، ليصل أيضا إلى2363إصابة منها 683 حالة سنة 2004، ثم إلى 3747 إصابة منها 244 امرأة في سن الانجاب.

بالنسبة لنسبة الاصابة الخاصة بنساء الحوامل فقد شهدت النسبة تراجعا من سنة 2000 إلى 2007، حيث كانت تقدر ب 0,20% سنة 2000 إلى 0,14% سنة 2004 ثم إلى 0,09% سنة 2007، فخلال 2009 تم تسجيل 65 مولود لأمهات حاملات فيروس السيدا، من بينهم 4 مواليد بنسبة 6,15% انتقل اليهم فيروس من الأم عن طريق العدوى، و 40 مولود بنسبة 61,53% فقدو ابصارهم، و نجى 21 بنسبة 32,30 من العدوى[1].

تشكل العلاقات الجنسية الغير الشرعية أهم أسباب انتقال هذا المرض لكلا الجنسين في الجزائر بنسبة 57,15%[2]، في حين تبقى احتمالات انتقال المرض من الأم إلى الطفل أو عن طريق عمليات نقل الدم ضعيفة.

أما على مستوى بلدان المغرب العربي

- **بالنسبة للتونس:** فقد سجلت اول حالة مصابة بداء السيدا سنة 1986، و منذ تلك الفترة تزايد العدد ليصل إلى 1706 حالة سنة 2011، ام عدد النساء المصابات بهذا الداء و التي تتراوح أعمارهم ما بين 15−49 سنة فيقدر ب 426 حالة سنة 2011[3].

يصيب فيروس السيدا بنسبة 0,43% عاملي و عاملات الجنس بتونس ، و 3,1% من المدمنين على المخدرات بواسطة الحقن ، و 4,9% من الرجال المثالين[4].

[1]MINISTERE DE LA SANTE, DE LA POPULATION ET DE LA REFORME HOSPITALIERE : même source ,p 17.
[2] Même source, p 18
[3]Direction des Soins de Santé de Base (DSSB) / Programme National de Lutte contre le sida et les MST" Tunisie »
[4]عبيد.ف، الوضعية الوبائية للأمراض المنقولة جنسيا و السيدا في العالم و تونس، مكافحة الإقصاء و التمييز 2012.

- **أما بالنسبة للمملكة المغربية:** انتقلت نسبة النساء الحوامل المصابات بفيروس السيدا ب 0,03% سنة 1994 إلى 0,07% سنة 1997، ثم 0,17% سنة 2009 ثم إلى 0,11 سنة 2012[1].

و قد أظهر تقرير الاهداف الانمائية للمملكة المغربية عن وجود جهات تفوق فيها نسب الاصابة هذه النسبة، و قد سجل مستوى الوباء مرتفع في بعض الجهات **مثل:** جهة سوس– ماسة – و درعةتبلغ حوالي 5% بين محترفات الجنس بالمغرب، و لدى الرجال الذين لديهم علاقة مع الرجال، و بالخصوص في الجهة الشرقيةٌ إقليم الناظور بنسبة 25 % لدى مستعملي المخدرات و الحقن[2].

4)مجال التغطية الطبية في مجال صحة الأم و الطفل:

لقد ساهمت مختلف السياسات الصحية المنتهجة منذ أكثر من 50 سنة من الاستقلال، في تحسين أنواع العلاج وتوسيع التغطية الصحية الخاصة بكل فئة السكان دون استثناء.

الجدول رقم 10: التغطية الصحية في مجال العناية بصحة الأم و الطفل

	1998	2008
طبيب نساء	طبيب لكل 4579 امرأة في سن الإنجاب	طبيب لكل 3692 امرأة في سن الإنجاب
طبيب الأطفال	طبيب لكل 18647 طفل في سن أقل من 18 سنة	طبيب لكل 11646طفل في سن أقل من 18 سنة
الشبه الطبي	قابلة لكل 638 امرأة في سن الإنجاب	قابلة لكل 1033 امرأة في سن الإنجاب

Source : 2eme rapport national sur les objectifs millénaire pour développement 2010.p82

[1] المملكة المغربية، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية 2012 ، ص 59.
[2] المملكة المغربية، نفس المصدر، ص 58.

لقد لعبت الموارد البشرية دورا هاما في تحسين نوعية العلاج و الحد من وقوع وفيات الأطفال و الأمهات، و هذا بفضل تدعيم التكوين الطبي وشبه الطبي، فحسب المعطيات الاحصائية المقدمة في الجدول أعلاهفقد انتقل عدد الأطباء في مجال طب نساء من 4579 طبيب لكل امرأة في سن الانجاب سنة 1998، إلى 3692 طبيب لكل امرأة في سن الانجاب سنة 2008و هذا بزيادة معتبرة قدرها 887 طبيب.

- أما بالنسبة للتغطية في مجال طب الأطفال فقد انتقل العدد من 18647 طبيب لكل طفل أقل من 18 سنة، إلى 11646 طبيب لكل طفل أقل من 18 سنة فقد حققت الجزائر تحسن معتبر بزيادة قدرها 7001 طبيب.
- أما بالنسبة للتغطية المتعلقة بعدد القابلات فقد حققت أيضا تحسن جيد فقد انتقل العدد من 638 قابلة لكل امرأة في سن الانجاب سنة 1998، إلى 1033 قابلة لكل امرأة في سن الانجاب، بزيادة قدرها 395 قابلة.

I. المرأة و التعليم و التكوين المهني

يقاس تقدم المجتمعات بمدى التقدم المحقق في مجال التعليم ، فهو بدوره يؤثر بشكل مباشر و يتأثر بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و له روابط وثيقة بخفض مستويات الفقر و يساهم بشكل فعال في الترابط الاجتماعي.

يلعب التعليم دورا أساسيا في إعداد الرأس المال البشري، و تكوينه، و تنمية قدراته بالمعارف و المهارات و القيم و الاتجاهات التي تمكنهم من مواجهة متطلبات الحياة.

بفضل ديموقراطية التعليم و مجانيته حققت المرأة الجزائرية و حتى المغاربية قفزة نوعية في التعليم في جميع الأطوار ، إضافة الى تراجع الأمية، وهذا مكنها من فرض وجودها في المجتمع و مشاركتها في التنمية الشاملة فيه .

1. المرأة و الأمية:

تعتبر الأمية من الأهم العوائق الأساسية التي تتقف أمام تنمية المرأة ، فهي تؤثر بشكل كبير على دورها داخل الأسرة و المجتمع، و تضعف قدراتها على المساهمة في التنمية الشاملة ، إضافة إلى تدهور حالتها في شتى المجالات ، فالأمية كما يقال تزيد من حدة الفقر في المجتمع.

الجدول رقم 11: تطور معدلات الأمية حسب الجنس في الجزائر.

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
1966	62,3	85,4	74,6
1977	48,2	74,3	58,1
1987	30,75	56,66	43,62
1998	23,65	40,27	31,9
2008	15.6	29	22,3

Source :

ONS, collection statistique N°80, juin 1999, p 12.

ONS, collection statistique N°142, les principaux résultats du Sandage au 1/10 éme RGPH 2008.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن نسبة الأمية في الجزائر شهدت انخفاض مستمر من أول تعداد سنة 1966 إلى غاية أخر تعداد سنة 2008 بحيث انخفضت النسبة ب 52.3 نقطة .

ما هو ملاحظ أنه بفضل سياسة التعليم و مجانيته و رغم بقاء فجوة بين معدلات الأمية الاناث و الذكور، إلا أن معدلات الأمية للإناث شهد انخفاض كبيرا فبعدما كان يقدر ب أكثر من 90 % بعد الاستقلال أصبح يقدر ب 15,5% سنة 2010[1].

أمابالنسبة للبلدان المغرب العربي:

- **بالنسبة للتونس :** لقد ساهم الاستثمار الكبير الذي قامت به الدولة التونسية في مجال التعليم في خفض لمستويات الأمية في أوساط المجتمع و بالخصوص النسوي منه ، فقد انتقلت النسبة من 96% سنة 1956 إلى 68% سنة 1975، ثم إلى 28% سنة 2008[2]، ثم إلى 25 % حسب أخر احصائيات تعداد 2014[3].
- **أما المغرب:** رغم وجود العديد من برامج محو الأمية بالتعاون مع الاتحاد الاوربي و المنظمات الغير الحكومية إلا أن نسبة أمية النساء في المغرب لا تزال تشهد ارتفاع كبيرا، و بالخصوص في المناطق القروية حيث تواجه 7 سيدات من 10 الأمية في المناطق القروية، مقابل 4 سيدات من 10 في المناطق الحضرية ، و قد كانت تقدر نسبة أمية النساء ب 96% سنة 1960، لتصبح 87%سنة 1971، ثم إلى 67% سنة 1994[4]، اما حالياو حسب أخر تصريح للمندوبية السامية للتخطيط حول النتائج الأولية

[1] ملاك سميرة, المرأة القائد بالإدارة في الجزائر, ماجيستير علم الاجتماع, قسم العلو م الاجتماعية و الانسانية ، جامعة سطيف 2, الجزائر 2014-2015, ص 137.

[2] AmireBouroui , politique de population tunisienne depuis l'indépendance, 13éme colloque de l'AMEP 11-12 juin 2011, p 22.

[3] INT « institut nationale de la statistique Tunisie ».

[4] المندوبية السامية للتخطيط، معطيات المتعلقة بالتعدادات المنجزة بالمغرب.

للإحصاء السكان و السكن 2014 [1] أن نسبة الأمية قد تراجعت نوعا ما في صفوف النساء بمعدل 6,9% في الوسط الحضري ، مقابل 21,2% في الوسك القروي.

2 المرأة و التعليم بجميع أطواره:

يمثل التعليم أكبر استثمار يمكن للدول أن ترصده، من أجل بناء المجتمعات تتمع بالازدهار ، و الصحة الجيدة و الانصاف، فهو يطلق كل الطاقات البشرية و يحسن سبل معيشة الأفراد في الوقت الراهن و الأجيال القادمة.

1.2 التعليم الابتدائي:

التعليم الابتدائي حق أساسي للكل طفل في هذا العالم، لقد لعبت سياسة تنمية التعليم و مجانيته سواء في الجزائر أو بلدان المغرب العربي، دور فعال في زيادة أعداد التلاميذ من كلا الجنسين.

[1] www.medi1tv.com30 janv. 2016

التمثيل البياني رقم 13: تطور نسبة الإناث في التعليم الابتدائي في الجزائر

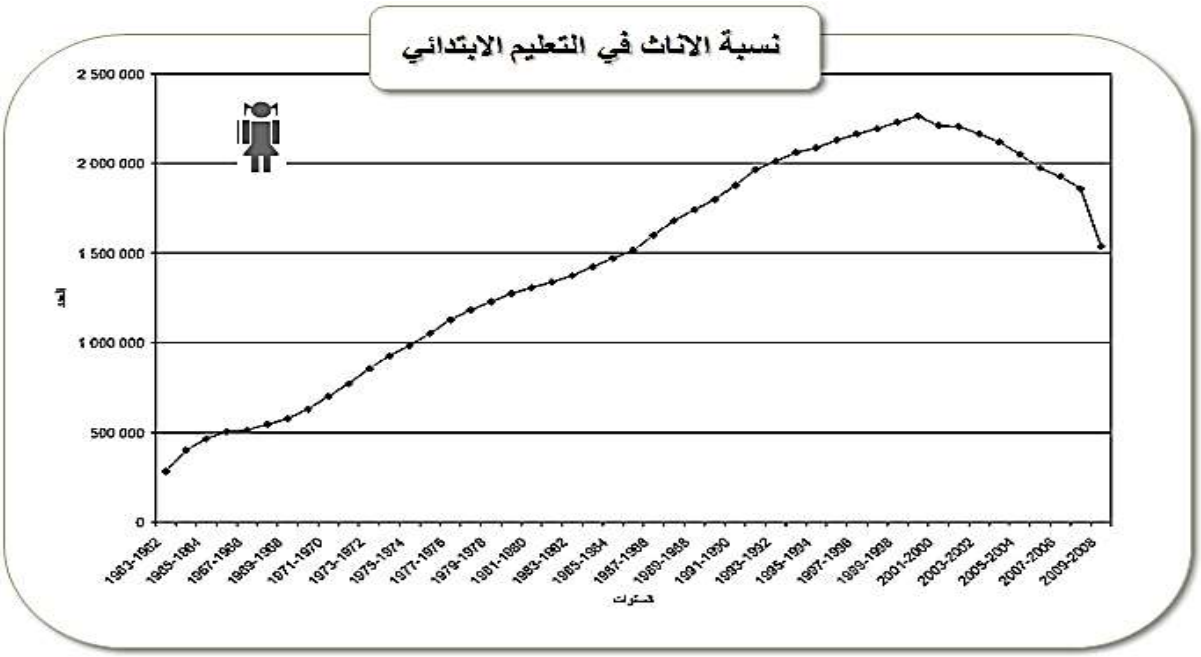

المصدر: وزارة التربية و التعليم.

إن التمدرس الكثيف للبنات في الابتدائي هو أحد العناصر الملحوظة في المنظومة التربوية ، فقد حققت الجزائر انجازا هاما فيما يتعلق بتقليص التفاوت في التمدرس بين الجنسين ، فقد أصبحت البنات في سن التمدرس أكثر إقبالا على المدارس مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال، فبعدما كان يقدر عدد التلميذات الابتدائي لا يتجاوز 3 ألاف سنة 1963[1] أصبح الان أكثر من مليونين.

[1] فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، دكتورا في الاقتصاد، تخصص تنمية ، كليم العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010، ص 86.

التمثيل البياني رقم 14: تطور نسبة الإناث في التعليم المتوسط في الجزائر.

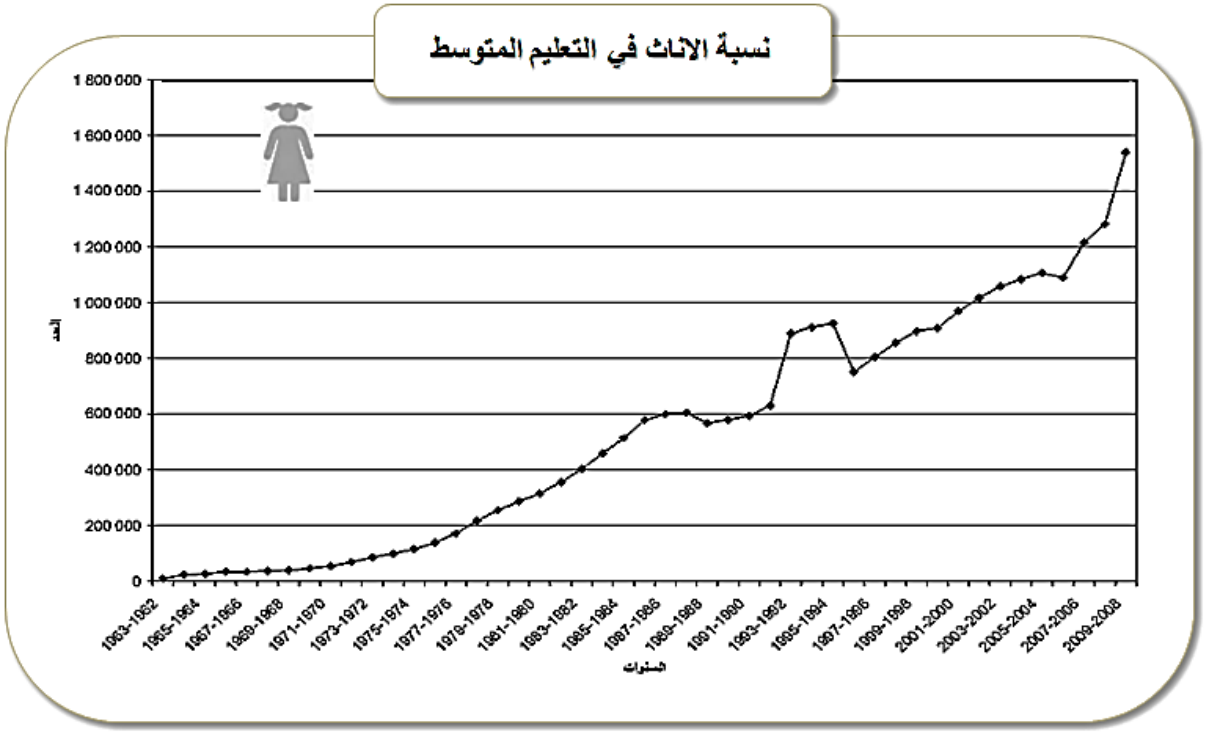

المصدر:وزارة التربية و التعليم.

لقد تضاعف عدد الاناث في التعليم المتوسط ، و ارتفعت نسبتهن من اجمالي التلاميذ، فبعدما كان العدد يقدر ب 8815 فقط سنة 1963 بنسبة 28,63%[1]، أصبح العدد يقدر1414800تلميذة في الموسم الدراسي 2011- 2012 بنسبة مقدرة ب 48,43%[(2)].

[1] فيصل بوطيبة، نفس المصدر, ص 86.

[2] Ministère de l'Education National

التمثيل البياني رقم 15: تطور معدل التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة

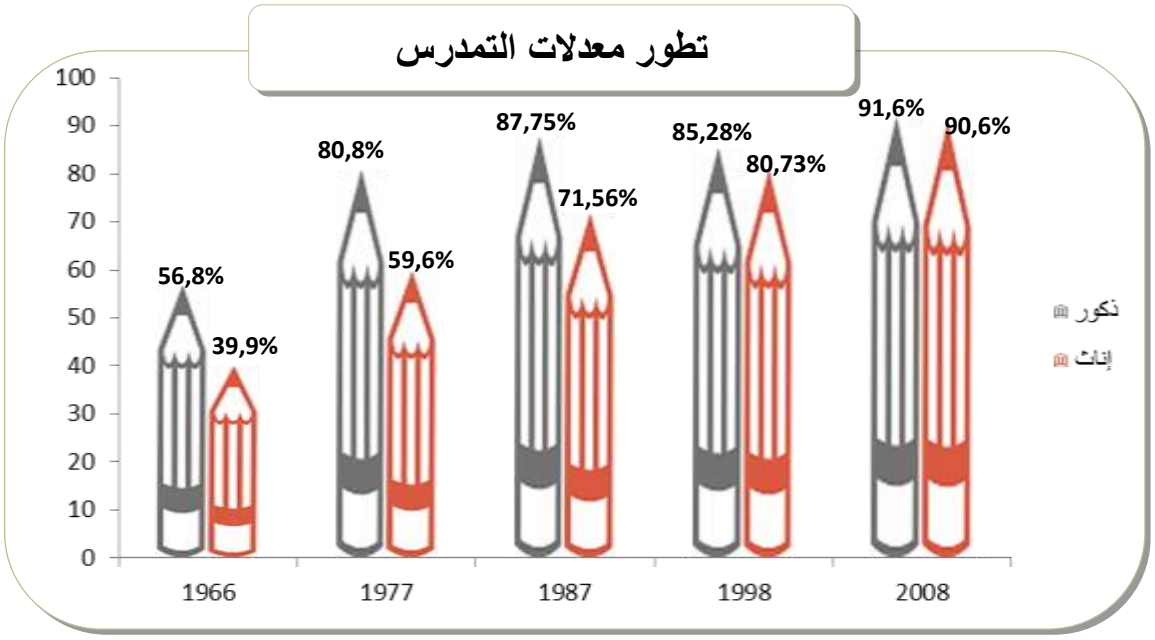

Source : ONS, Rétrospectives statistiques 1970-1996, édition 1999

ONS, collection statistiques N°142 le principal résultat de RGPH2008

.بالنسبة لمعدل التمدرس للفئة العمرية 6-15 سنة حسب الجنس فنجد أن هناك تحسن ملحوظ مع وجود فارق في كبير معدل التمدرس بين الذكور و الإناث في السنوات الأولى بعد الاستقلال حيث كان يقدر ب56.8% ذكور و 39.9% إناث , ليتقلص تدريجيا ليصبح المعدل بالنسبة لكلا الجنسي متقارب في تعداد 2008 بنسبة (91.6% ذكور و90.6% إناث) بفارق نقطة فقط و هذا بفضل الأثر الفعال للمجانية التعليم في البلاد.

1.2 التعليم الثانوي:

يكتسي التعليم الثانوي أهمية بالغة ضمن نظام التعليم، من حيث كونه حلقة وصل بين التعليم الأساسي و التعليم العالي.

لقد شهد التعليم الثانوي في الجزائر تزايد كبير في عدد الطلبة و هدا راجع إلى السياسة التعليمية الهادفة إلى تشجيع التعليم الثانوي و التقني وفقا للاحتياجات المطلوبة و المتوقعة في المستقبل.

التمثيل البياني رقم 16: تطور نسبة الإناث في التعليم الثانوي في الجزائر.

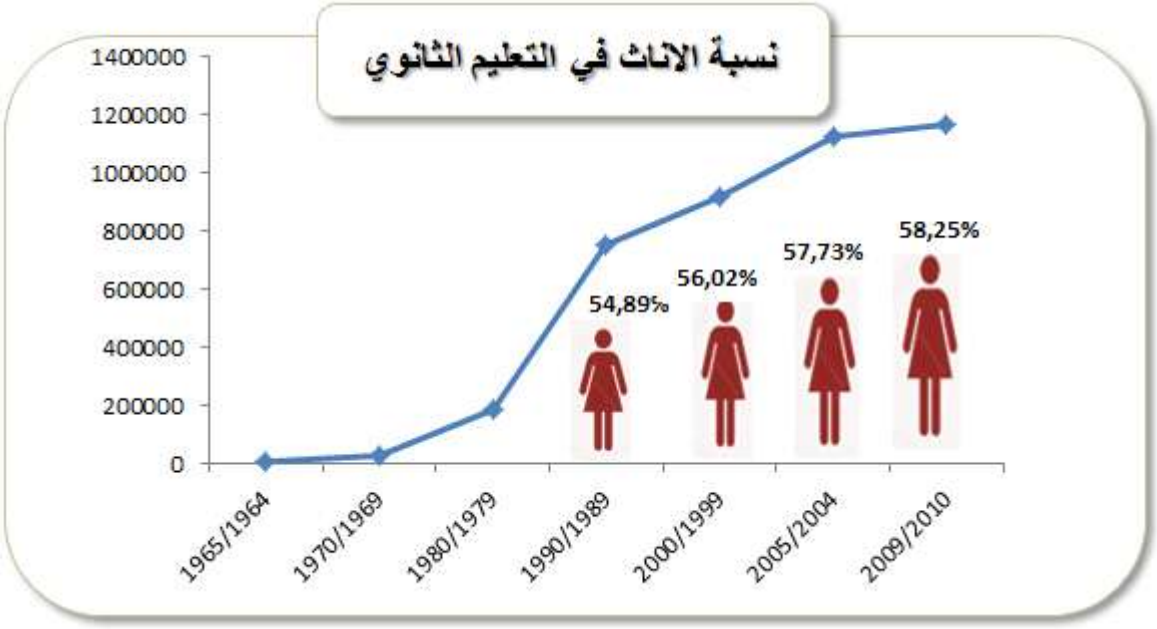

المصدر: وزارةالتربيةوالتعليم.

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن الفتيات فرضن أنفسهن بشكل قوي في التعليم الثانوي، مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال، حيث كانت تقدر نسبة الإناث في التعليم الثانوي ب 25%من مجموع الطلبة، لتصل إلى 58،25% في الموسم الدراسي 2009-2010.

3.2 التعليم العالي:

على غرار قطاع التربية يعتبر قطاع التعليم العالي من أولويات السياسة التعليمية باعتباره يعتبر المرحلة الأخيرة في اكتساب المعارف المؤهلة لدخول في سوق العمل.

لقد سمح التعليم للمرأة بدخول الجامعات و اكتساب مهارات و كفاءات مكنتها من الحصول على شهادات في مختلف التخصصات.

أ. صفوف التدرج:

كان يتمثل طور التدرج في التعليم العالي في النظام الكلاسيكي السابق في: تكوين طويل المدى الذي يتوج بدبلوم الليسانس (الباكالوريا + 4 سنوات) إضافة إلى دبلوم الهندسة(بالبكلوريا + 5 سنوات)، و تكوين قصير المدى الذي يتوج بدبلوم تقني سامي، و شهادة دراسات الجامعية التطبيقية (باكالوريا+3 سنوات).

أما في النظام التعليمي الجديد ال م د ،الذي تم فيه تقليص مدة التكوين العالي، حيث أصبح التكوين في صفوف التدرج مدته ثلاث سنوات بعد البكالوريا و يتوج بشهادة الليسانس و نفس الشيء بالنسبة للهندسة.

الجدول رقم 12: تطور نسبة الإناث في صفوف التدرج في الجامعات.

السنوات	1972	1992	2002	2011
الذكور %	77	61	50	**41**
الإناث %	23	39	50	**59**

المصدر:الدليل الإحصائي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال المعطيات الخاصة بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي، فإننا نلاحظ بأن الإناث فرضن أنفسهن بقوة في التعليم العالي في الجزائر، و هذا أكبر دليل على ارتفاع معدلات النجاح الاناث في البكالوريا، و رغبة الكثير منهن في مواصلة الدراسة و الحصول على الشهادات الجامعية تؤهلها للدخول إلى ميدان الشغل،فقد انتقلت النسبة من 23 % في بداة السبعينات إلى 59 %مع 2011 بزيادة قدرها 36 نقطة.

ب. خريجي الجامعة:

التمثيل البياني رقم 17: تطور نسب الإناث المتخرجات من الجامعة

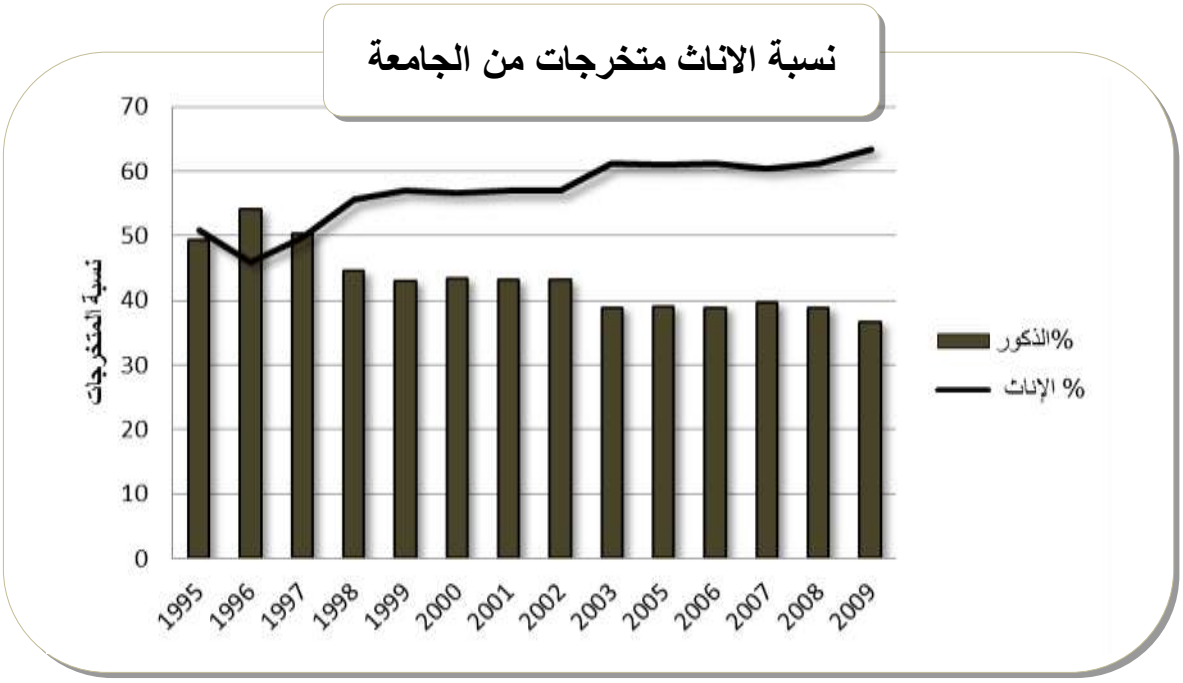

المصدر:تمثيل بياني على أساس الدليل الإحصائي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال التمثيل المعطيات المتعلقة بنسبة المتخرجين من الجامعة، نلاحظ تفوق جنس الإناث مقارنة بجنس الذكور و هذا في معظم السنوات، ففي سنة 1995 كانت نسبة التخرج متقاربة بالنسبة لكلا الجنسين و تقدر ب 50% لتبلغ نسبة الاناث أقصاها ب 63,4% سنة 2009 مقابل 36,6% ذكور، و

هذا راجع إلى أن معظم الذكور يلجأ بعد البكالوريا إلى البحث عن عمل أو تكوين مهني و عدم مواصلتهم للدراسة عكس الاناث.

التمثيل البياني رقم 18: نسبة الشهادات التي تحصلن عليها الإناث في الجامعات سنة 2010.

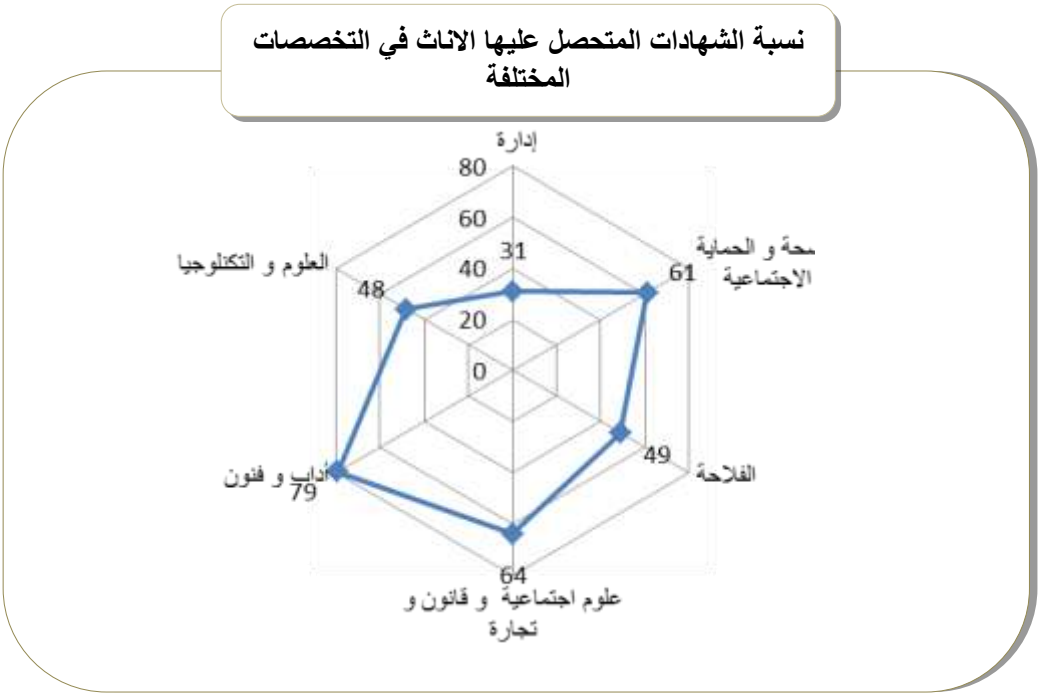

Source: Institue statistique de l'Unesco, recueil des données mondiale sur l'éducation, 2011 statistique comparé sur l'éducation dans le monde, p 215

- أما بالنسبة للشهادات الجامعية المتحصل عليها من طرف الاناث ، نجد أن هناك هيمنة كبيرة للشعب الآداب و الفنون و شعبة العلوم الاجتماعية و القانون و التجارة بنسب مقدرة ب 79 % و 64 على التوالي، ثم تليهما كل من تخصصات الصحة و الخدمات الاجتماعية ب 61% و هذا راجع إلى رغبة معظم الاناث إلى مزاولة هذه التخصصات و هذا نظرا لتلائمها مع مهن التي تساعد معظم الفتيات مثلا التعليم ، المحاماة، الطب التمريض ,,,إلخ فهذه المهن نسوية أكثر منها رجالية.

أما في المرتبة الرابعة نجد كل من تخصصات العلوم و التكنلوجيا و الفلاحة بنسب مقدرة ب 49%، ثم في الأخير الادارة بنسبة 30%، و هذه التخصصات نجد فيها نسبة الذكور بكثرة.

ت. صف ما بعد التدرج:

بالنسبة للتعليم ما بعد التدرجنعني به مواصلة المسار الدراسي بعد الليسانس، و هذا في الماجيستير سابقا و الماستر حاليا و مدة التكوين فيه 2 سنوات ، حيث يسمح بمتابعة التكوين الجامعي و الحصول على تخصص يمكن للطالب فيه متابعته في الدكتوراه.

التمثيل البياني رقم 19: تطور نسبة الإناث المسجلات في صفوف ما بعد التدرج

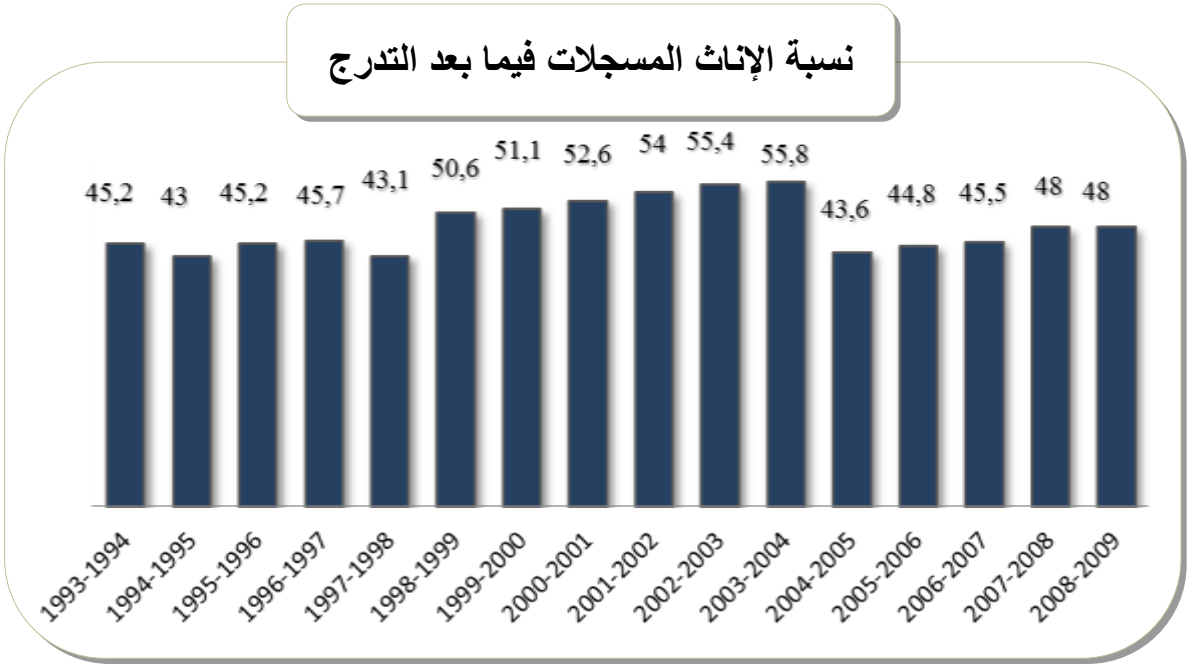

المصدر:الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من خلال التمثيل البياني للمعطيات الاحصائية نلاحظ أن الاناث مازلن يفرضن أنفسهن بقوة، و هذا في جميع الأطوار التعليمية الخاصة بالتعليم العالي، فبالنسبة للطور ما بعد التدرج تشارك الاناث فيه بشكل كبير بنسب تقترب من 50% و هذا أكبر دليل على تحسن وضعية المرأة في المجتمع الجزائري.

3 التكوين و التعليم المهني:

يشكل قطاع التكوين و التعليم المهني قطبا استراتيجيا هاما في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للبلاد، فهو يضمن يد عاملة مؤهلة للتلبية حاجيات سوق العمل مستقبلاً، و ترقية الفئات الخاصة للمجتمع و خاصة الفتيات منهم و بالخصوص في المناطق الريفية ، و ادماجها في التنمية الشاملة و تمكينها في جميع المجالات و اعطائها القدرة على الاعتماد على نفسها.

الجدول رقم 13: تطور نسبة المنخرطين في مراكز التكوين المهني.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ذكور	60,3%	%52,7	%55,7	%53,5	56%	62,5%	59,7%	%64,1	%65,66	%64,7
إناث	39,7%	%47,3	%44,3	%46,5	44%	%37,5	40,3	%35,9	%34,4	%35,3

المصدر:معطيات وزارة التكوين و التعلم المهني www.mfep.gov.dz.

لقد احتلت المرأة مكانة هامة في قطاع التكوين و التعليم المهني في الجزائر و هذا عبر كامل التراب الوطني،حيث قدر عدد الاناث في هذا القطاع في 31 ديسمبر 2009ب 190.740 امرأة موزعة على 20 تخصص مهني[1] .

إن الانخفاض الحاصل في عدد الاناث في هذا القطاع من سنة 2007 حتى 2009 راجع إلى مزاولة الاناث للتعليم في صفوف الثانوي و الجامعي.

أما بالنسبة لبلدان المغرب العربي:

1. **تونس:**إن التعليم في تونس ينقسم إلى أربعة أطوار" التعليم الابتدائي و التعليمالاعدادي– و الثانوي و الجامعي".

- **بالنسبة للطور الأول** :بفضل اقرار مجانية التعليم و اجباريته دون تمييز بين الذكور و الإناث ساهم في رفع معدلات التمدرس، و بالخصوص تعليم الإناث حيث بلغت نسبة تمدرس الإناث في المدارس الابتدائية الشريحة (6–11 سنة) ب 99% سنة 2013[2] و هي نسبة متقاربة مع الذكور.
- **أما بالنسبة للطور الثاني** :في المرحلة الإعدادية بلغت نسبة تمدرس الإناث ب 90,2% مقابل 89,7% ذكور.

[1] Gouvernement Algérienne , 2éme Rapport National sur les objectives millénaire pour le développement , 2010 , p 61.

[2] إحصائيات وزارة التربية التونسية.

- **أما بالنسبة للتعليم الثانوي أو العالي:** فقد حققت الاناث تفوق ملحوظ بالمقارنة مع الذكور بنسبة تمدرس مقدرة ب 76,6% إناث، مقابل 69,2% ذكور و هذا أكبر دليل على ارتفاع نسبة النجاح الاناث[1].

2. المملكة المغربية: إن التعليم في المغرب أيضا ينقسم إلى أربعة أطوار" التعليم الابتدائي للفئة العمرية (6-11 سنة)، و التعليم الثانوي الاعدادي (12-14 سنة) ، و التعليم الثانوي التأهيلي (15-17 سنة)، ثم أخيرا التعليم العالي[2].

- **بالنسبة للتعليم الابتدائي:** فقد شهدت فيه نسبة تمدرس الإناث ارتفاع ملحوظ فقد انتقلت النسبة من 54،9% سنة 1990 إلى 95،85% سنة 2012 بزيادة قدرها 40،9 نقطة[3].
- **أما الطور الثانوي الاعدادي :** فقد انتقلت نسبة تمدرس الإناث من 42,15% سنة 1990 إلى 55،65% سنة 2012 [4].
- **اما الثانوي التأهيلي :** فقد قدرت نسبة الاناث فيها ب 46،6% في الفترة 2005-2006[5] ليصبح 51,15% سنة 2012[6].
- **أما التعليم العالي:** فقد قدرت نسبة الاناث بالمقارنة مع الذكور ب 64،8% سنة 1990، ليصل إلى 91% سنة 2012.

[1] نفس المصدر .
[2] Haut commissariats pour le développement, examen exhaustif des statistiques sensibles au genre au Maroc, programme UNIFEM 2007, p 67.
[3] Haut commissariats pour le développement, Rapport millénaire pour le développement Maroc 2012 ,programme PNUD, 2013,p 30.
[4] Haut commissariats pour le développement, même source, p30.
[5] Haut commissariats pour le développement, même source, p69.
[6] Haut commissariats pour le développement, même source, p.30

II. المرأة و المشاركة الاقتصادية:

تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، و ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي.

لقد عملت الجزائر على ادماج المرأة في الاقتصاد الوطني، و أعطت لها مكانة التي تستحقها ، حيث يمنع التشريع العمل الجزائري أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس في التشغيل.

إضافة إلى مجانية التعليم و تشجيع التعليم الأنثوي في الجزائر الذي حقق نتائج باهرة انعكست على وضعية المرأة في مجال التشغيل و الاندماج الاقتصادي، حيث أصبحت المرأة تسيطر على أكثر من 50% من قطاع التربية و التعليم، و 60% من الصحة، و 55% من الاعلام و الصحافة ، و 30%في القضاء[1].

1.3 تطور نسبة النشاط حسب الجنس:

لقد بلغ اجمالي السكان النشطين في الجزائر حسب تعريف المكتب الدولي للعمل ب 11.716.000 شخص خلال سنة 2014، يمثلن النساء الناشطات اقتصاديا 2 مليون (2288000 امرأة في سن النشاط)، مشكلة بدلك نسبة 19,5% من اجمالي الناشطين اقتصاديا، و قد بلغت نسبة النشاط للبالغين 15 فما فوق ب 41,5 من إجمالي السكان .

[1] مسيكة بوفامة، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجزائر، أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية و التسيير، دراسة ميدانية من طرف منظمة العربية للمرأة 2009, ص7.

الجدول رقم 14: تطور نسبة النشاط في الجزائر حسب الجنس من 1966 إلى 2014.

السنوات	1966	1977	1987	2000	2005	2010	2014
ذكور	42,2	36,6	42,4	47,4	69,2	68,7	66,3
إناث	1,8	2,6	4,4	8,3	12,4	13,9	16,3

Source -:ONS,collection statistique N°123 et 126 années 2005,2006, P 24.32.

-ONS,donnés statistiques Activité , emploi , chômage 2014 N°671.

من خلال المعطيات الاحصائية ، نلاحظ أن نسبة النشاط النسوي في الحياة الاقتصادية في الجزائرشهدت زيادات معتبرة من الاستقلال و إلى يومنا هذا، رغم أن النسبة الاجمالية ما تزال ضعيفة على العموم مقارنة بالذكور، حيث كانت تقدر النسبة ب 1,8%في تعداد 1966 لتصل إلى 4,4% سنة 1987، ثم إلى 8,3% سنة 2000 بزيادة قدرها 6,5 نقطة ، لتصل أيضا إلى 12,4% سنة 2005 ثم إلى 16,3% سنة 2014بزيادة قدرها 8 نقاط من 2000 إلى 2014.

2.2 نسبة تشغيل الاناث:

لقد قدر العدد الاجمالي للمشتغلين في الجزائر لعام 2014 ب 10.566.000 شخص، بنسبة مقدرة ب 27,1% من اجمالي السكان، بحيث شكلت اليد العاملة النسوية 18,6% من اجمالي المشتغلين أي 1.962.000 مشتغلة[1].

– أما فيما يتعلق بنسبة العمالة و التي تعرف " بنسبة السكان المشتغلين على اجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق"، فقد بلغت النسبة 37,5% على المستوى الوطني[2]،(60,6% ذكور مقابل 14% إناث)، نجد أن هناك فارق كبير بين الذكور و الاناث في التشغيل مقدر ب 46,4 نقاط.

[1]ONS, Activité emploi et chômage, Avril 2014 , N°671
[2]ONS, même source.

- و حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء أن 3/2 من اليد العاملة هم أجراء بنسبة 65,3%، كما أظهر أن القطاع الخاص يشغل 58,9% من المشتغلين، حيث ترتفع نسبة الاناث المشتغلات فيه بنسبة مقدرة ب 61,9% سنة 2014.

التمثيل البياني رقم 20 : نسبة المشتغلين حسب الجنس و حسب العمر و حسب المستوى التعليمي و حسب الشهادات

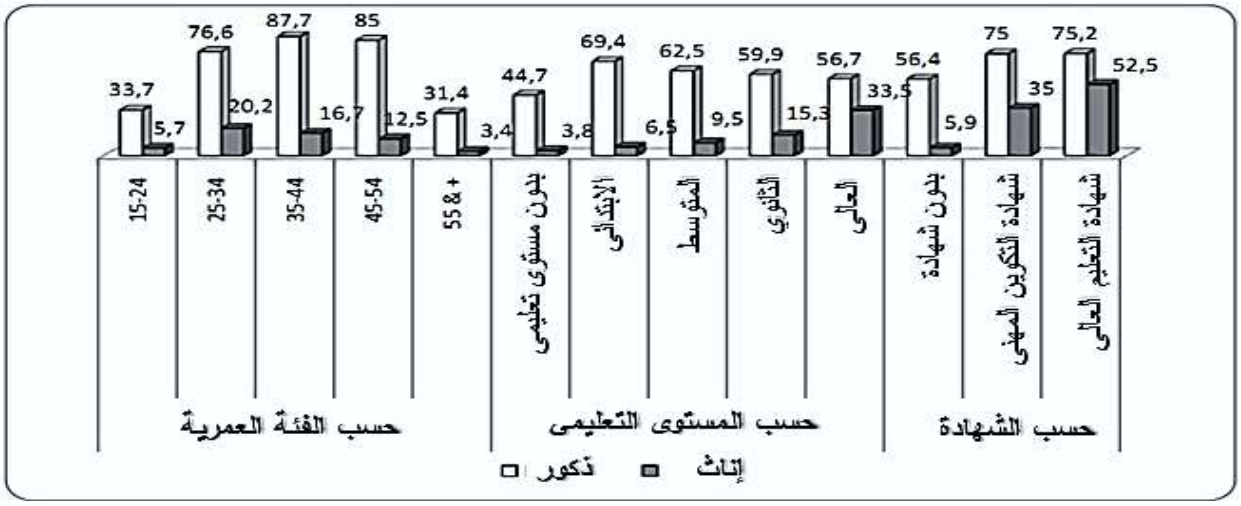

Source : ONS, Collections Statistiques N° 173, enquête emploi auprès des ménage 2011, p6.

من خلال التمثيل البياني للنسبة المشتغلين حسب الجنس نلاحظ بأن نصيب المرأة في سوق العمل جد ضعيف مقارنة مع الذكور.

- فبالنسبة لمعدل التشغيل حسب الفئة العمرية: نجد أن نسبة التشغيل تمثل نسب مرتفعة في الفئات العمرية التالية 25-34سنة، و 35-44 سنة، و 45-54 سنة ، بحيث نجد فارق جد كبير في التشغيل حسب الجنس لهده الفئات العمرية (76,6% ذكور مقابل 20,2%، و 87,7% مقابل 16,7% إناث، و 85% ذكور مقابل 12,5% على التوالي).

- أما بالنسبة لمعدل التشغيل حسب المستوى التعليمي: نلاحظ نفس الشيء دائما وجود فارق كبير في التشغيل بين الجنسين، حيث نجد أن نسبة تشغيل الاناث بنسب كبيرة في المستوى الثانوي و العالي بنسبة (15,3% لديهن مستوى التعليم الثانوي و 33,5% لديهن مستوى التعليم العالي).
- أما نسبة التشغيل حسب الشهادة المتحصل عليها فنجد نسبة الاناث اللواتي حظين بمناصب الشغل متحصلات على شهادات جامعية بنسبة مقدرة ب 52,5% و 35% متحصلات على شهادة التكوين و التأهيل المهني.

3.3 تطور عمل المرأة حسب القطاعات الاقتصادية:

الجدول رقم 15: تطور عمل المرأة حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	1977	1982	1987	1990	2003	2011
الفلاحة	5,6%	3,4%	2,7%	3,8%	11%	3%
الصناعة	17,4%	14,3%	12,4%	11,0%	24,2%	22,3%
البناء و الأشغال العمومية	21,0%	1,5%	3,4%	3,7%	1%	1,6%
النقل	3,2%	3,3%	2,5%	2,8%	2,9%	3,7%
التجارة	3,3%	2,5%	3,4%	4,6%	12,4%	2,1%
الإدارة	53,8%	64,7%	64,3%	67,5%	40%	63,1%
خدمات أخرى	10,2%	8,8%	5,4%	6,6%	8,35%	4,3%

Source:

ONS, collection statistique N°36 Mars 1992 Algérie.
ONS,donnés statistiques Activité, emploi, chômage N°651, 653, 671.

لقد أبرزت المرأة الجزائرية تواجدها بقوة في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث نجد أكبر نسبة تمركز المرأة في هذه القطاعات ،القطاع الإداري حيث كانتتقدر نسبة تواجد النساء فيه ب 53,8% سنة 1977لترتفع نوعا في باقي السنوات و تبلغ أقصاها سنة 1990 بنسبة 67,5% ثم تنخفض في سنة 2003 و تصبح40% ليرتفع من جديد سنة 2011 63,1%, ثم يليه القطاع الصناعي و الخدمات، وهذا الاقبال الكبير للمرأة في هذه القطاعات راجع بالخصوص إلى نوعية الشهادة أو الكفاءة المتحصلة عليها و التي عادة ما تؤهلها للعمل في هذه القطاعات.

ونجد ما يميز سنة 2003 ارتفاع نوعي لنسبة النساء في قطاع الفلاحي مقارنة مع السنوات الأخرى، وهذا راجع إلى سياسة الدولة التنموية ، و التشجيع الذي تتلقاه المرأة الممارسة لهذا النشاط من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي ، و الذي حظيت المرأة بنصيب منه من أجل ترقيتها في المجال الريفي.

أما باقي القطاعات الأخرى فنجد تواجد المرأة فيها بنسب قليلة كالقطاعات المتعلقة بالبناء و الأشغال العمومية و التجارة ، و التي تعتبر مهن رجالية أكثر ، و ممارسة المرأة لهذه المهن سيؤدي بها لمواجهة صعوبات مختلفة.

3.4 عمل المرأة في القطاع الغير الرسمي:

الاقتصادد الغير الرسمي أو الاقتصاد الموازي هو حقيقة واقعية في كل العالم ، و بالخصوص في البلدان النامية ، بحيث لا يوجد اقتصاد يخلو من وجود دائرة من النشاطات الاقتصادية السوداء.

لقد بدأ تطور التشغيل في القطاع الغير الرسمي في الجزائر بصورة ملحوظة منذ اكثر من 20 سنة، كرد فعل مباشر قصد تلبية احتياجات الاجتماعية لدى المواطن (العمل ، السكن، الدخل...) من جهة، و من

جهة أخرى تعبير على مستوى الصلابة لتنظيم الاقتصاد بصفة عامة، و بصورة اخص (الأجور، الضرائب، انشاء مؤسسات ، الدخول للأسواق الخارجية، معدل الصرف...)[1].

لقد شكل القطاع الغير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة سنة 2007[2]، بعدما كانت تقدر ب 20% سنة 2000، لقد قدرت مساهمة القطاع الغير الرسمي في خلق فرص العمل ب 150 ألف و ضيفة جديدة كل عام في الفترة 2000-2007، و هدا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن مساهمة القطاع العمومي في التشغيل.

لقد ساهمت عدة عوامل في دفع المرأة لمجال التشغيل الغير الرسمي ، و تبين الأرقام مدى اندماج المرأة في القطاع الغير الرسمي، إذ من بين 2,7 مليون عامل 370000 امرأة ليس لها أي حماية اجتماعية[3]، و قد وضح البحث حول البطالة و التشغيل سنة 2005 أن 24,4% من النساء العاملات يمارسن العمل المنزلي ، و 38% ليست لهن أي حماية (84,3% منهن في قطاع الصناعة)[4].

و قد مثلث النساء نسبة 40,6% من مجموع التشغيل الغير الرسمي في الجزائر في فترة 1990-1999 معظمها في شكل العمل المنزلي.

أما التقسيم من ناحية الحالة المهنية فنجد العمل الحر هو الغالب بنسبة تفوق 75% سنة 1997%، و كدلك سنة 2001[5]، مقابل التوظيف المأجور و هذا حسب طبيعة و خصوصيات العمل المنزلي[6].

[1] Musette , M et Islam Hamouda, Marché de travail et emploi en Algérie , Bureau de l'OIT a Alger , octobre 2003, p 5.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر من 2000-2011، مجلة الباحث، عدد 10 ،سنة 2012، ص197.

[3] TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th Mediterranean social and politicalresearch meeting, Florence, 21-25 mars 2007 p 21.

[4] عطار عبد الحفيظ، التشغيل الغير الرسمي بين الدافع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، مذكرة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2009-2010، ص 158.

[5] TALAHITE Fatiha, même source, p21.

[6] عطار عبد الحفيظ، نفس المرجع، ص 158.

-حسب المنظمة العالمية للصحة تقدر نسبة عمل المرأة في القطاع الغير الرسمي ب 40%[14]، 9 نساء من 10 يتمركزون في الادارة (بنسبة 51,79%)، و 40,63% في الحرف، و 11,07% تشتغلن في البيوت و هذا لرغبة المرأة في تحسين وضعها الاقتصادي و إعالة أسرتها.

-في الجزائر لا تتوفر لدينا احصائيات بالقدر الكافي على تشغيل المرأة في القطاع الغير الرسمي، فهي شبه منعدمة، مما يجعل هناك غموض حول حقيقة عمل المرأة، و واقعها في القطاع الغير الرسمي، فحسب التحقيقات الميدانية الخاصة بالتشغيل التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء انتقلت نسبة تشغيل الاناث في القطاع الغير الرسمي من 34،9% سنة 2001 إلى 42،5% سنة 2010 بزيادة قدرها 8،4 نقاط .

3.5 تطور البطالة حسب الجنس:

تعتبر البطالة من المشاكل العويصة التي تواجه معظم مجتمعات الدول النامية و حتى المتقدمة منها، و هذه المشكلة لا تفرق بين رجل و امرأة على حد سواء و لكن تمس كل منهما بدرجات متفاوتة.

و من أسباب هذه الظاهرة هو العجز الاقتصادي بسبب عدم نجاعة السياسات الاقتصادية داخل البلاد و ضعف النمو الاقتصادي.

- عجز سوق العمل عن توفير القدر اللازم من مناصب الشغل بسبب الركود الاقتصادي و اعادة الهيكلة .....إلخ

الجدول رقم 16: تطور معدلات البطالة حسب الجنس في الجزائر من 1966 إلى 2014.

السنوات	1966	1977	1987	1989	2000	2014
ذكور	33,36	22,75	22,19	18,37	26,58	8,8
إناث	13,65	11,44	13,25	15,5	31,41	14,2

Source:

1. ONS,enquête d'emploi auprès des ménages 2011.
2. ONS,donnes statistique N°671.
3. ONS, Algérie en quelque chiffre N°31, résultat 2000, édition 2001.

التمثيل البياني رقم 21: تطور نسبة البطالة حسب الجنس .

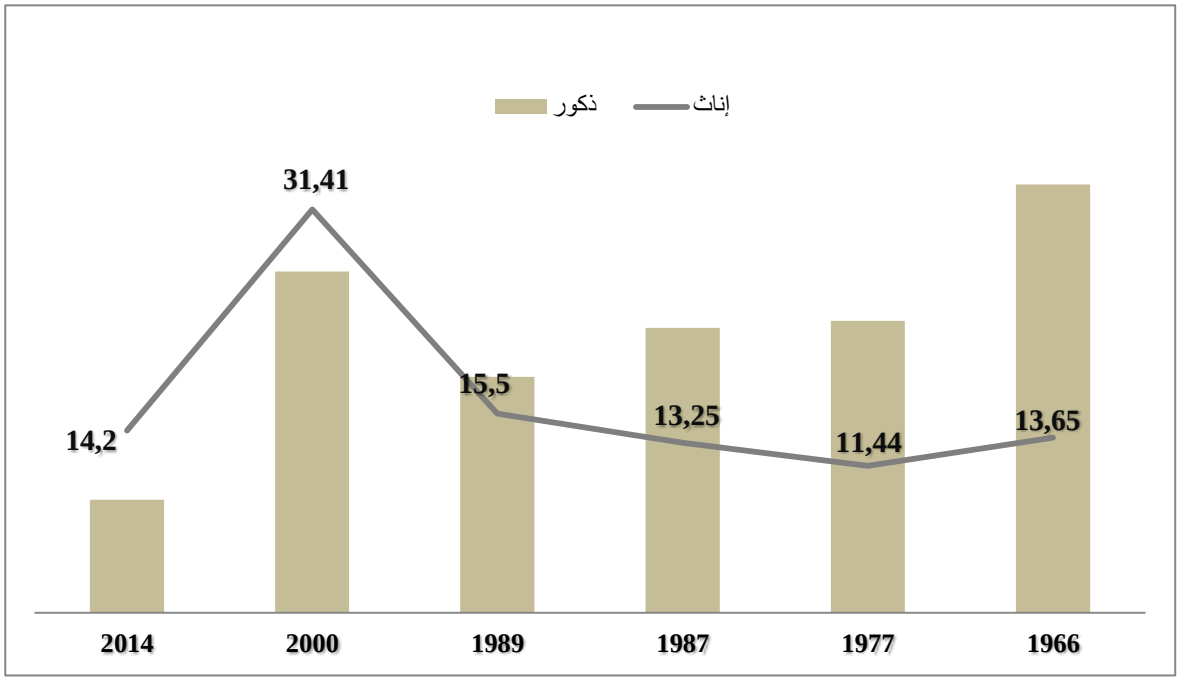

تقدر البطالة على المستوى الوطني حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2014 ب 9,8%، حيث يوجد فارق في البطالة بين العمر و الجنس و حسب المستوى التعليمي.

لقد كان يشهد معدل البطالة الخاص بالذكور في الجزائر ارتفاع ملحوظ في معظم السنوات السابقة، لينخفض مع 2014و يصبح 8,8%، مقابل 14,2% إناث بفارق مقدر ب 6 نقاط، حيث نجد 36,6%[1] من الاناث العاطلات عن العمل في سن الشباب أعمارهن ما بين 16-24 سنة، و16% منهم متحصلات على شهادات جامعية و تأهيل مهني، فالمرأة في الجزائر هي أكثر عرضة للظاهرة البطالةمهما كان عمرها و مستواها الدراسي، فنصيبها من سوق العمل ضعيف مقارنة مع الذكور.

4.3 نصيب المرأة من أجهزة التشغيل[2]:

- **بالنسبة لتطوير التشغيل المأجور:** فإن الجهاز الموجه لطالبي العمل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي وخريجي التكوين المهني و الشباب الذين ليس لهم تكوين ولا تأهيل، فإن نسبة النساء فيه تقدر بـ 50 %.
- **الوكالة الوطنية للتشغيل** :عدد التنصيبات الخاصة بالمرأة والتي سجلت على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل في القطاع الاقتصادي لسنوات 2010-2012 فقد بلغت 578.240 أي بنسبة 9 % من المجموع.
- **جهاز المساعدة على الإدماج المهني:**أما حصة المرأة من التنصيبات في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني للفترة 2008-2012 أي منذ انطلاق الجهاز فقد بلغت 1.617.858 أي بنسبة 45,89 % .

[1] ONS, même source, p 5.

[2] معطيات صرح بها وزير التشغيل و التضامن الاجتماعي بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة مارس 2013 ، المركز العائلي بن عكنون، ص 9- 13.

- في المجموع يمثل إجمالي حصة المرأة العاملة من التنصيبات 794.933 أي بنسبة 36 % من المجموع.
- من جهة أخرى، فإن جهازي خلق النشاطات من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد سجلا إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة من قبل النساء.
- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:** فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة من قبل النساء منذ تاريخ انطلاق الجهاز سنة 1997 إلى غاية 31 ديسمبر 2012، قد بلغ 25.803 مؤسسة نتج عنها إنشاء 72.883 منصب شغل مباشر وهو ما يمثل نسبة 10 % من العدد الإجمالي للمؤسسات المنشأة. بالنسبة لسنة 2012 وحدها، فإن عدد المؤسسات المصغرة بلغ 4.477 مؤسسة، نتج عنها 9.951 منصب عمل أي بنسبة 7 % من مجموع المؤسسات المستحدثة.
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:**فإن عدد المؤسسات المصغرة المنشأة منذ تاريخ انطلاق الجهاز إلى غاية 31 ديسمبر 2012 بلغ 5.242 مؤسسة، نتج عنها إنشاء 12.332 منصب شغل أي بنسبة 8,54% من مجموع المؤسسات المستحدثة.

و بالنسبة لسنة 2012 وحدها، فقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة المستحدثة 2.510 مؤسسة، نتج عنها إنشاء 5.077 منصب شغل مباشر وتقدر النسبة بـ% 8,59 من مجموع المؤسسات المستحدثة.

أما في مجال المقاولة:كما تبين النتائج المشجعة في مجال المقاولة بأن المرأة اقتحمت اليوم مجالات مختلفة ومتعددة كالإليكترونيات، البناء والأشغال العمومية، والإعلام الآلي، ومكاتب الدراسات، والخدمات، والتجارة، والنقل والتبريد ونقل البضائع وغيرها من النشاطات الاقتصادية، و حسب تصريح للسيدة " جميلة

الحاج جيلاني " رئيسة شبكة سيدات الأعمال فإن عدد السيدات الأعمال في الجزائر لسنة 2016 يقدر ب 130000 امرأة مقاولة[1].

أما في عالم الاستثمار:فإن نسبة المشاريع الاستثمارية للنساء صاحبات المؤسسات الصغرى و المتوسطة بين 2005 و 2011 يتراوح بين 6 % و 8 %.

أما بخصوص وضعية المرأة في الوظيف العمومي: فقد بلغ عدد النساء العاملات في الوظيف العمومي 607.160 امرأة أي بنسبة 31,8% من العدد الإجمالي من بينهن 88,7% موظفات و11,3% متعاقدات.

حسب القطاعات: تمثل نسبة النساء الموظفات 42 % في التربية الوطنية، و 20 % في الصحة العمومية، و 13 % في الداخلية والجماعات المحلية، و 8 % في التعليم العالي والبحث العلمي، و 4 % في قطاع المالية، و 2 % في التكوين والتعليم المهنيين، و 11 % في القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة للدائرة الوزارية العدد الإجمالي للنساء العاملات يبلغ 17.793 امرأة، من بينهن 304 يشغلن مناصب صنع القرار (41 امرأة يشغلن وظائف العليا ، و 263 يشغلن مناصب عليا) ، وتمثل النسبة الإجمالية للنساء المشتغلات في القطاع % 37,94.

- **أما بالنسبة للهيئات تحت الوصاية** (صناديق الضمان الاجتماعي و الهيئات المختصة) :

- فبالنسبة لسنة 2012: تشغل سيدتان منصب مدير عام في الهيئات تحت الوصاية (المعهد الوطني للوقاية من الأخطار المهنية و الهيئة الوطنية لطب العمل).

1. [1]قناة النهار، حصة ضيف الاقتصاد ، يوم 17-04-2016 ، على الساعة 21:00.

- 18مديرة هيكل في الهيئات تحت الوصاية و 62 رئيسة وكالة ولائية.

بالنسبة لمديريات التشغيل الولائية توجد 03 سيدات ترأس هذه المديريات.

بالنسبة لمفتشية العمل هناك أيضا 3 سيدات مفتشات ولائيات للعمل.

أما بالنسبة للبلدان المغرب العربي:

- **بالنسبة لتونس:**

1.تشغيل المرأة:مشاركة المرأة في عالم الشغل في تونس جد هامة، فقد شهد تشغيل المرأة في تونس زيادة بطيئة مقارنة مع جنس الذكور، حيث انتقلت النسبة من 18,58% سنة 1984 إلى 18,76% سنة 1994، ثم إلى 19,72% سنة 1999 ، ثم إلى 20,78% سنة 2007[1]، لتصل إلى 24,7% سنة 2012[2].

أما فيما يتعلق بفارق التشغيل بين الجنسين فقد ظهر هدا الفارق منذ الثمانينات، حيث يقدر فارق التشغيل ب 40 نقطة (20,78% إناث ، مقابل 60% ذكور سنة 2007).

2.نسبة النشاط: بالنسبة لمعدل الاناث في سن التشغيل في تونس شهد زيادة ملحوظة من 1966 إلى غاية 2013 ، حيث كانت تقدر النسبة ب 5,5% سنة 1966 لتصل إلى 25,6% سنة 2013[3].

البطالة:تتلقى الفتاة التونسية صعوبات كبيرة في الحصول على منصب شغل، فحسب معطيات المعهد الوطني التونسي للإحصاء البطالة في تونس تضرب النساء أكثر من الرجال، و بالخصوص خريجي الجامعات من الاناث.فقد قدرت البطالة الاناث ب 21,9% مقابل 12,8% ذكور و هذا خلال الثلاثي

[1]Abed esslam Gouider, déterminants de l'activité des femmes sur le marché de travaille Tunisienne et discrimination sociale par genre, l'institut supérieure de gestion de Gadés, Tunisie 2009.
[2]INS, enquête national sur l'emploi Mai 2012.
[3]INS, même source.

الأول لسنة 2013[1]، أما عند خريجات التعليم العالي فهي ضعف بطالة ذكور حيث قدرت ب 41,9% إناث مقابل 21,7% ذكور لسنة 2013.

3.القطاعات الاقتصادية: بالنسبة للتواجد المرأة في القطاعات الاقتصادية في تونس[2]، فنجدها بنسب مرتفعة في قطاع التصنيع بنسبة 41,6% ، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 24,5% بما فيه: قطاع الخدمات الاجتماعية و الثقافية، و قطاع التعليم و الصحة و الادارة.

- **بالنسبة لمغرب:**

1.تشغيل المرأة: قدر معدل تشغيل الاناث في المغرب لسنة 2012 ب 22,3% مقابل 67,2% للذكور[3]، النساء المشتغلات معظمهم في سن الشباب42,4% منهم في سن أقل من 35 سنة.

2.نسبة النشاط: في مجال التشغيل تبقى المشاركة الفعلية للمرأة في سوق العمل غير كافية، حيث لاتمثل النساءفي المغرب سوى**¼**من السكان النشطين لسنة 2011، فقد قدرت نسبة النشاط ب 27% إناث مقابل 73% ذكور في نفس السنة[4]، فالفارق هنا يتجلى في الولوج إلى سوق العمل.

3.البطالة: البطالة في المغرب أكثر تفاقما لدى الإناث، إذ تصل إلى 10,2% سنة 2013 مقابل 8,4% لدى الذكور[5], معظمهم أعمارهم أقل من 35 سنة (80,5%)، و ما يقارب 8 نساء من 10 متحصلات على الشهادات الجامعية.

[1]Les donnes de l'Institut nationale de la statistique TUNISIE.
[2]INS, enquêtes population - emploi, 2011
[3]HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN ,Femmes Marocaines et Marché du Travail :Caractéristiques et Evolution, ROYAUME DU MAROC, Décembre 2013,p6.
[4]HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN,même source , p12.
[5]HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN,même source , p13.

4.القطاعات الاقتصادية[1]: لقد أبرزت المرأة المغاربية وجودها بقوة في القطاع الفلاحي بنسبة 39,5%، ثم يليها قطاع الصناعة بنسبة 28,9%، ثم الخدمات بنسبة 18,4%، أما فيما يتعلق بالبناء و الأشغال العمومية فالنسبة شبه معدومة.

[1]المندوبية السامية للتخطيط ، التقرير الوطني للأهداف الانمائية للألفية 2012 ،المملكة المغربية 2013, ص40.

الخلاصة

لقد شهدت الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي، إلا أنه نجد اختلاف من دولة إلى أخرى حسب الظروف و احتياجات و اهتمامات كل دولة ، مما يجعل هذه الدول تقف أمام المزيد من التحديات لمواجهة النقائص لتحسين وضعية المرأة في شتى المجالات.

-بالنسبة للمجال الصحي نجد أن وضع الصحة للمرأة في الجزائر مقارنة مع بلدان المغرب العربي شهد تحسن ملحوظ تحسن ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة،، فقد تم التحكم في وفيات الأمهات و الأطفال، و هذا بفضل زيادة الإنفاق على القطاع الصحي ، و توفير المزيد من المراكز الصحية ، و تكوين الإطارات للتحسين الخدمات الصحية ككل، إضافة إلى توفير التلقيح و التطعيم الخاص بالأطفال الرضع ، و غير دلك من المجهودات الجبارة في هذا المجال.

- أما فيما يتعلق بالتعليم ، فقد كان للسياسة مجانية التعليم و اجباريته لكلا الجنسين دون استثناء، إضافة إلى مكافحة الأمية و خاصة في الوسط النسوي، سمح و بقوة في رفع نسب التمدرس الخاص بالإناث في جميع الأطوار و هذا في جميع بلدان المغرب العربي.

-أما بالنسبة للواقع المرأة و التشغيل في الجزائر و بلدان المغرب العربي ، فرغم ما حققته هذه البلدان من تحسن في مؤشرات الخاصة بوضع المرأة في عدة مجالات إلا أنه نصيب المرأة من سوق العمل يبقى ضعيف مقارنة بالذكور .

-أما فيما يتعلق بالبطالة في سوق العمل المغاربي فإنها تتجه إلى التأنيث، فالإناث في بلدان المغرب العربي يجدن صعوبات كبيرة في الحصول على منصب شغل و أكثرهن متحصلات على شهادات عليا.

الفصل الخامس:

تقييم دور و أهمية المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر مقارنة " بتونس و المغرب و الدول العربية"

تمهيد

لقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المجتمع بأنها مجموعة من العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين و الحكومة، لتحسين الأوضاع الاجتماعية، و الاقتصادية، و الثقافية في هذه المجتمعات، و مساعدتها على الاندماج و التقدم بأقصى قدر ممكن.

و لتحقق هذا يتطلب مشاركة الجميع، و المرأة تعتبر جزءا من هذا الكل، و يتركز على مساهمتها الاهتمام للنهوض بنوعية هذه المساهمة و حجمها، من اجل دلك دور المرأة يجب ألا يقتصر على مجال واحد و إنما على مجالات متعددة الاجتماعية منها و الاقتصادية و الثقافية و السياسية...إلخ.

المرأة المغاربية و العربية ككل لا زالت و إلى يومنا هذا تناضل من أجل تحسين وضعيتها ، و فرض نفسها بقوة في شتى المجالات، كباقي النساء في العالم الغربي ، و خاصة أن وضع المرأة العربية ككل يخضع للتحولات المختلفة التي تشهدها المنطقة العربية من فترة إلى أخرى.

من اجل كل هذا نحاول من خلال هذا الفصل تقييم دور و أهمية المرأة في الجزائر مقارنة بدول المغاربية و حتى العربية .

أولا: تقييم اتجاهات وتطور المؤشرات

الخاصة بالتنمية البشرية و المرأة

إن تقدم المجتمعات لا يقاس بما تملكه من ثروات طبيعية فقط، بل بما تملكه من عقول مفكرة، حيث يستند التقدم على القوى البشرية المتدربة تدريبا جيدا، فتنمية الطاقات البشرية هي أساس كل عمليات التنموية في أي مجتمع من المجتمعات.

إن تقدم المجتمعات مرتبط ارتباط كبير بمدى تقدم المرأة فيه، و مدى قدرتها على المشاركة في التنمية بجميع جوانبها إلى جانب الرجل، و التقليل من أهمية المرأة في العملية التنموية يعتبر كعائق كبير أمام تنمية الأمم و ازدهارها.

1.1 مؤشر التنمية البشرية

نعني بالتنمية البشرية الاهتمام برفع المهارات الإنتاجية و زيادة من قدرة السكان الابتكارية ، فقد تم ابتكاره ليقيس درجات تقدم المجتمعات ، و مستواها المعيشي ، و أحوالها العامة من خلال مجموعة من المعايير منها: المعيار الصحي (الذي يمثل أمل الحياة)، و المعيار الخاص بالإنجازات التعليمية و الثقافية، و القدرة الشرائية للناس، و كل هذا ضمن مؤشر موحد هو " مؤشر التنمية البشرية".

التمثيل البياني رقم 22:تطور مؤشر التنمية البشرية في بلدان المغرب العربي من 1975 إلى 2014

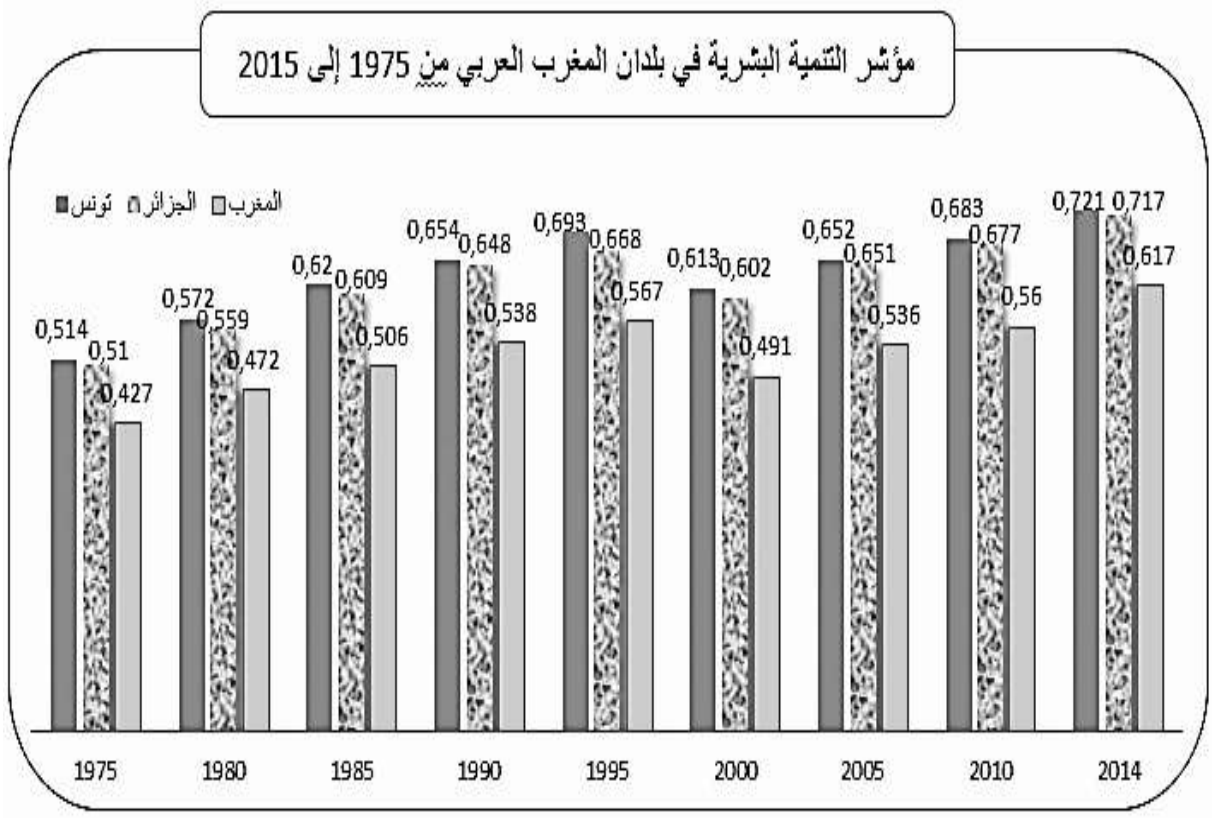

Source :Rapport mondiale sur le développement humain année 2003,2010, 2015

- **لمحة عن تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر:**

لقد شهد مؤشر التنمية البشرية في الجزائر ارتفاع في الفترة الممتدة ما بين1995 إلى 2014 بحوالي 27%[1]، و هذا بفضل التحسن في المكونات البشرية بالخصوص مؤشر أمل الحياة عند الولادة فهو العامل الوحيد الذي دفع مؤشر التنمية البشرية في الجزائر إلى أعلى المستويات، هذا ما تبينه التقارير الوطنية المتعلقة بالمؤشر التنمية البشرية.

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوطني للتنمية البشرية في الجزائر 2013-2015 **" ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة؟"**الجزائر بالتعاون مع المنظمة العالمية للسكان و التنمية ، ص 57.

مع هذا التحسن الملحوظ في المؤشر إلا انه تجدر الإشارة إلى وجود فارق بين مستويات التنمية مع الوقت، حيث شهدت الفترة 1995إلى 2000 أزمة متعددة الأوجه أترث على وضعية السكان اجتماعيا و اقتصاديا، مما كان له اثر سلبي على نمو البطيء لمؤشر التنمية البشرية بمتوسط قدره 1,1%[1]، بينما صادفت الفترة الممتدة بين 2000–2005 بداية تطور أسرع وتيرة للمؤشر، و خاصة مع استئناف الجزائر لبرامج الاستثمار في القطاع الاجتماعي و الاقتصادي، فقد حقق مستوى النمو قدر ب 1,5% فهو أحسن مقارنة بفترة 1995.

- **أما مغاربيا:**

لقد شهد مؤشر التنمية البشرية في معظم بلدان المغرب العربي "الجزائر– تونس– المغرب" تحسن كبير من السبعينات و إلى يومنا هذا و هذا بفضل تحسن المعايير الذي يحتويها المؤشر و المجهودات الكبيرة التي تبدلها الدول في مجال التنمية، فالجزائر و تونس يتقاربان كثيرا في المؤشر في معظم السنوات، فتقريبا هما يسران وفق اتجاه واحد.

بينما المملكة المغربية تتميز بمؤشر أقل من تونس و الجزائر في جميع السنوات فهو يقدر ب 0,628 سنة 2014 ، في حين يقدر مؤشر التنمية البشرية في تونس و الجزائر ب (0,726، 0,736 على التوالي)، أما بالنسبة للمقارنة مؤشر التنمية البشرية بين كلا الجنسين فنجد ان قيمة المؤشر للذكور يفوق الاناث.

2.1 مؤشر النوع الاجتماعي:

إن مؤشر النوع الاجتماعي يرتبط باتساع فجوة التنمية بين النساء و الرجال، مما ينجم عنه انعكاسات سلبية على مستوى البلد.

[1] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، نفس المرجع، ص 57.

كلما كانت قيمة المؤشر تقترب من 1 هذا يفسر لنا أن مستوى التنمية بين كلا الجنسين في أي بلد ما يسير وفق مستوى جيد، و العكس صحيح إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 1.

التمثيل البياني رقم 23 : تطور مؤشر النوع الاجتماعي في بلدان المغرب العربي.

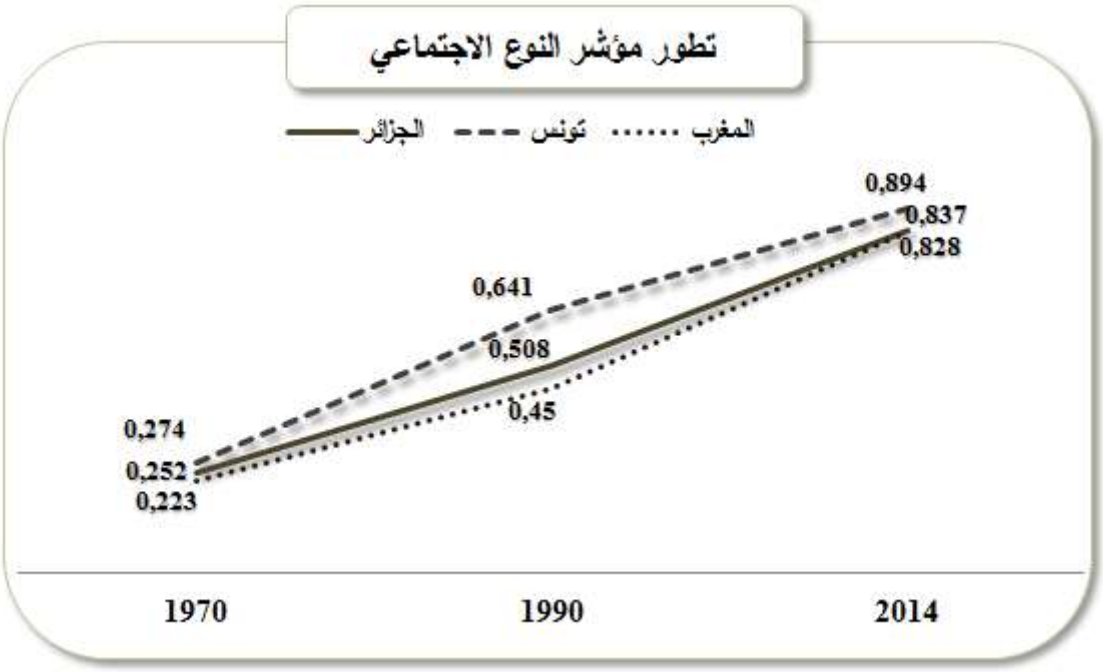

Source :Rapport mondiale sur le développement humain année 1995, 2015

من خلال المعطيات المتحصل عليها من التقارير العالمية للتنمية البشرية التي تصدرها المنظمة العالمية للسكان و التنمية، لمختلف السنوات، نلاحظ أن التنمية بين الجنسين في بلدان المغرب العربي شهدت تحسن كبير من 1970 إلى غاية 2014، و تونس هي البلد الذي حقق أكبر قيمة للمؤشر ب 0,894 سنة 2014 بعدما كانت قيمة المؤشر تقدر ب 0,274 سنة 1970، و هذا كدليل كبير على تحسن التنمية الجنسانية فيها، ثم تليها الجزائر بقيمة 0,837 سنة 2014، هي أيضا حققت قيمة جيدة مقارنة ب 1970 و 1990 .

ثم في المرتبة الثالثة المملكة المغربية بقيمة مؤشر 0,828 هي أيضا تعتبر قيمة جيدة ، وهذا بفضل التحسن الكبير في مؤشرات الخاصة بالنوع البشري و التنمية في كل بلدان المغرب العربي، و بالخصوص المعايير المكونة للمؤشر كالمعيار الصحي "أمل الحياة عند الولادة" ، و معيار التعليم " معدل الإلمام بالقراءة و الكتابة، و معدل المشترك للالتحاق بالدراسة، الذي فاقت فيه الإناث الذكور، بعدما كانت هناك فجوة للتنمية في سنة 1990، و هذا بفضل الجهود الجبارة التي بدلتها هذه البلدان فيما يتعلق بتشجيع تعليم الإناث .

بينما المعيار الرابع الذي يمثل معيار الدخل فنجد أنه هناك فارق كبير بين الدخل الخاص بالإناث و الذكور رغم أن هذا المؤشر لا يمثل مؤشر حقيقي للتوزيع العادل للدخل في المجتمع.

3.1 مؤشر الفوارق بين الجنسين:

هذا الدليل يسمح بقياس العوائق التي تواجهها المرأة في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، التمكين، و سوق العمل، و هذا في البلدان التي لديها بيانات إحصائية بجودة مقبولة، و دللك لقياس أوجه الانعدام المساواة بين الرجال و النساء في مستوى التنمية البشرية، بحيث كلما كانت القيمة أقرب من 0 كلما تحققت المساواة بين الجنسين، في حين إذا بلغت أو اقتربت القيمة من 1 كل كان هناك انعدام المساواة بين الجنسين في جميع الأبعاد و المضمون.

التمثيل البياني رقم 24: مؤشر الفوارق بين الجنسين

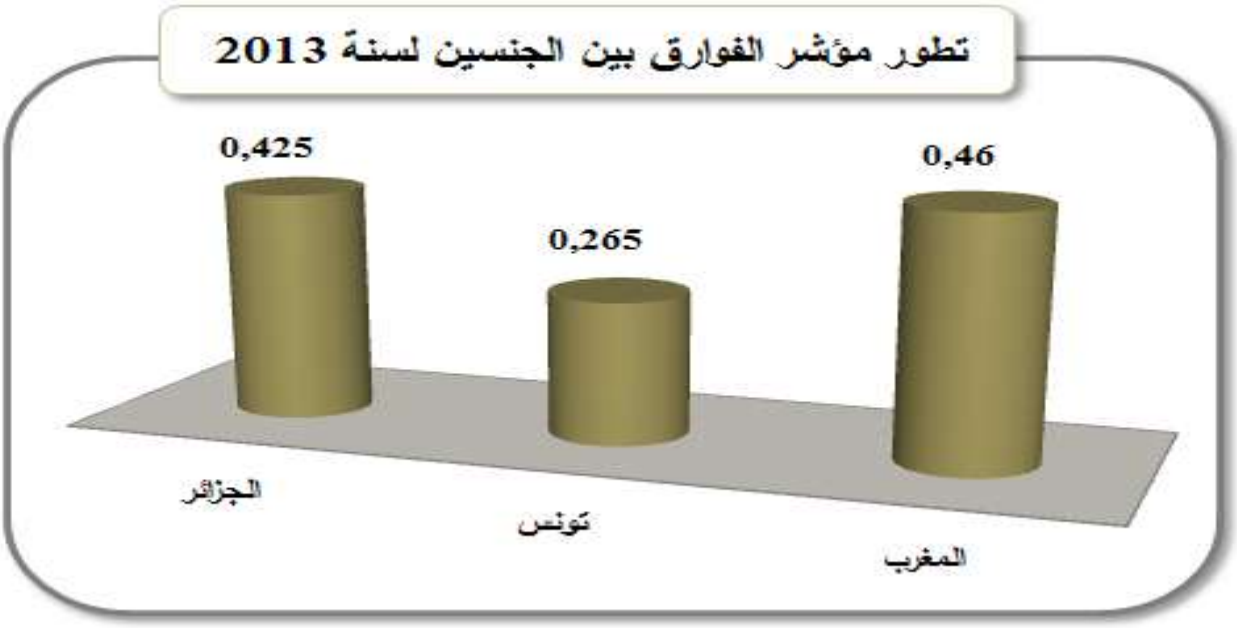

Source : Rapport mondiale sur le développement humain année2014.

من خلال التمثيل البياني للمعطيات المتحصل عليها من التقرير العالمي للتنمية البشرية، الخاص بالمنظمة العالمية للسكان و التنمية، نلاحظ أن تونس هي البلد المغاربي الذي حقق أكبر انجاز فيما يتعلق بتقليص الفوارق بين الجنسين، فقد احتلت المرتبة 48 من بين 148 بلد في العالم، و هذا بفضل تحسن المؤشرات التي تتعلق بالصحة الإنجابية (كانخفاض معدل وفيات الأمهات، و نسبة خصوبة المراهقات...) ، بالإضافة إلى المشاركة الاقتصادية و السياسية للمرأة (نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، تمثيل المرأة في البرلمان) .

بينما الجزائر و المغرب فقيمة المؤشر تقدر ب 0,425، و 0,46 على التوالي، فهذه الدول تحتاج إلى المزيد من المجهودات الجبارة في مجال تنمية المرأة و تحسين وضعيتها في مختلف المجالات ، و هذا

باعتبار المرأة عنصر هام و أساسي لتحقيق التنمية البشرية، و التنمية الشاملة ككل إلى جانب أخيها الرجل.

ثانيا– تمكين المرأة

– إن المشاركة و التمكين هما وجهان للعملة واحدة، حيث أن مفهوم التمكين يشير إلى كل ما من شأنه أن يطور مشاركة المرأة ، و ينمي قدرتها ووعيها ، و من تم تحقيق ذاتها على مختلف الأصعدة المادية ، و السيكولوجية ، و الاجتماعية ، و السياسية ، و يتيح لها كل القدرات و الإمكانات التي تجعلها قادرة على السيطرة على ظروفها ووضعها و الإسهام الحر في بناء المجتمع.

– لقد شكل موضوع تمكين المرأة و مساواتها مع الرجل في مختلف المجالات محل اهتمام الجزائر و بلدان المغرب العربي "تونس و المغرب"، فهو المحور الثالث من الأهداف الإنمائية التي سعت فيه كل من هذه الدول لتحسين وضع المرأة و ترقيتها و تمكينها في مختلف المجالات، من أجل إبراز دورها بشكل كبير في التنمية ، باعتبارها جزء هام لا يمكن الاستغناء عنه.

– يقاس تمكين المرأة من خلال ثلاث مجالات أساسية التي من خلالها نقيم الانجازات و التقدم المحرز في مجال المرأة و التنمية.

1. **التمكين في مجال التعليم:** يقاس من خلال نسبة الإناث إلى الذكور في جميع أطوار التعليم (الابتدائي– الثانوي– العالي).
2. **التمكين الاقتصادي:** يقاس من خلال نسبة الأجيرات خارج مجال الزراعة.
3. **التمكين السياسي:** يقاس من خلال نسبة الإناث في مناصب صنع القرار.

أولا – تمكين المرأة في مجال التعليم:

يعتبر التعليم العصب الرئيسي للتمكين المرأة في شتى الميادين، فهو أحد الأسباب الرئيسية لرقيها و تقدم مستواها، و زيادة مساهمتها الفعالة داخل الأسرة و المجتمع ككل، و هذا من شأنه أن يدعم التنمية البشرية، و يكون فاعلا مهما في فهم المرأة لحقوقها.

1. التعليم الابتدائي:

كما نعلم أن التعليم حق أساسي لكل طفل في هذا العالم بدون تمييز، فحسب ما توفر لدينا من معطيات حول نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي، لا يوجد فارق كبير بالنسبة للجميع بلدان المغرب العربي ، لقد حققت المغرب انجاز هام في تقليص الفجوة القائمة في التعليم الابتدائي بين الجنسين من 1990 إلى 2012 ب 27 نقطة، ثم تليها تونس ب 13 نقطة، ثم الجزائر10 نقاط، فتعليم الإناث في الواقع أصبح متاحا للأجيال الحالية أكثر مما كان عليه في الماضي، نتيجة للتوجهات هذه الدول نحو تحقيق المساواة في التعليم، والقضاء على كل أشمال التمييز، و الإيمان بأهمية تعليم الإناث إلى جانب الذكور و هذا ما نراه من جلال التمثيل البياني.

التمثيل البياني رقم 25 : نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي

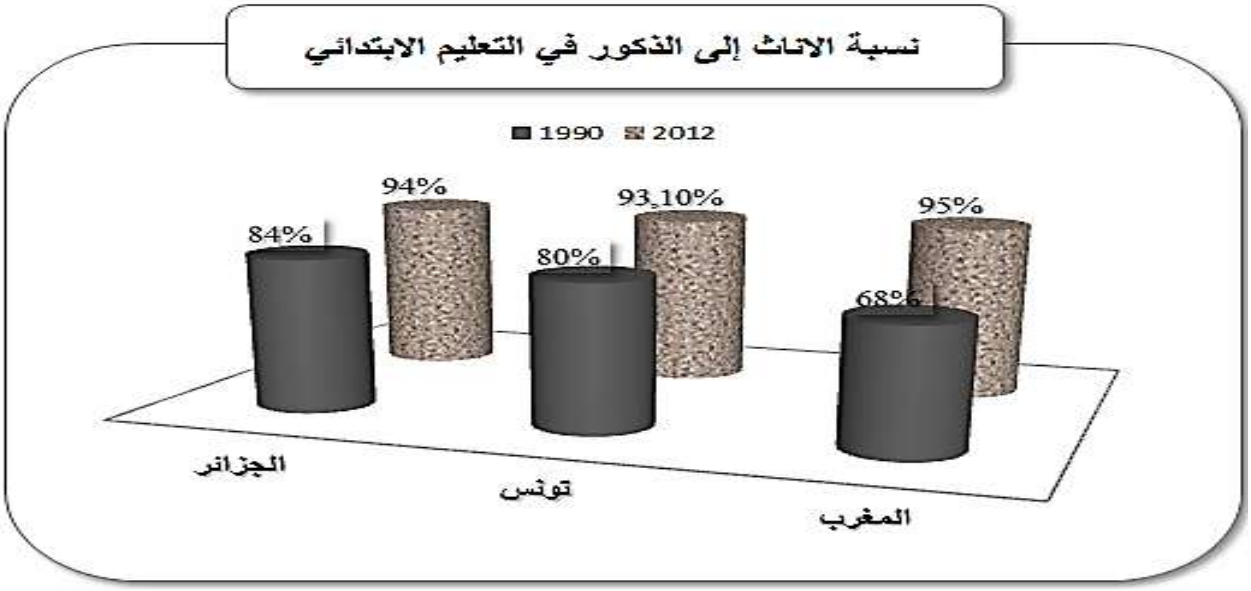

Source : Groupe de la Banque africaine de développement (afdb), Annuaire statistique pour l'Afrique année 2009, 2015.Email : Statistics@afdb.org www.afdb.org.

2.التعليم الثانوي:

بالنسبة للتعليم الثانوي في بلدان المغرب العربي، فقد حققت كل من الجزائر و تونس تكافؤ للفرص التعليم الإناث مع الذكور في الثانوي فالنسبة شبه تامة، أي الإناث يتساوى مع الذكور.

فتونس حققت تقدم كبير في تقليص فجوة الفارق بين الجنسين في هذا الطور من 1990–2012 ب 41.3 نقطة، ثم تلتها الجزائر ب 22.8 نقاط، و في أخير المغرب حققت تقدم جد بطيء مقارنة بتونس و الجزائر ب 10 نقاط.

إن هذا التحسن الملحوظ الذي حققته كل من تونس و الجزائر في تقليص الفجوة في التعليم الثانوي بفضل المجهودات المبذولة في تشجيع تعليم الإناث ، و ارتفاع نسبة النجاح.

التمثيل البياني رقم 26: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الثانوي

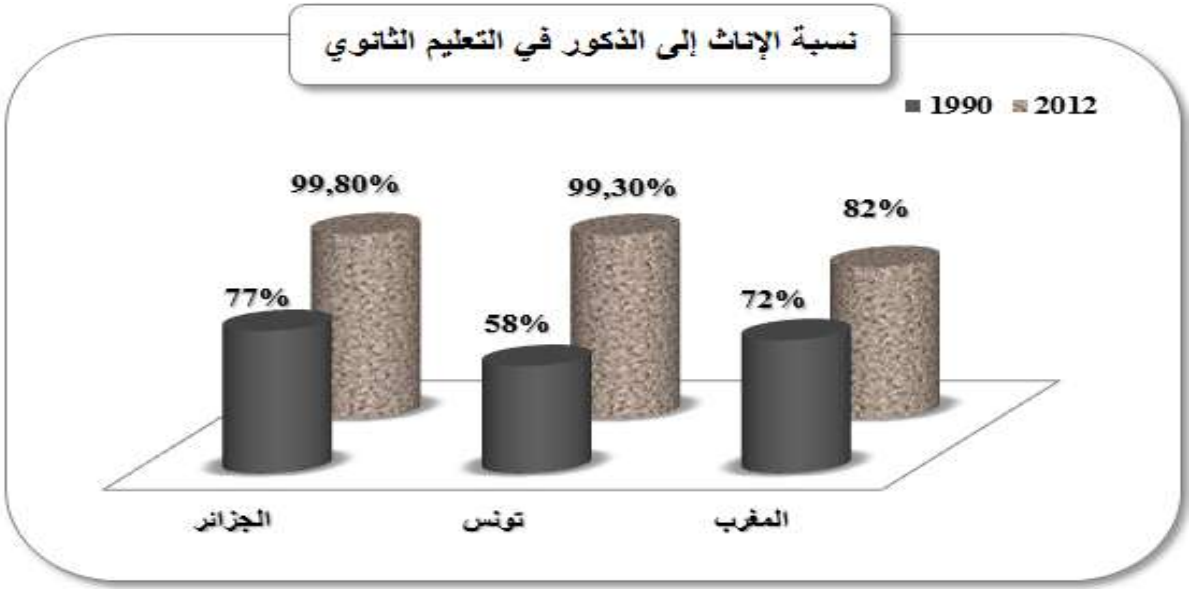

Source :AFDB, même source, p 113.

3.التعليم العالي:

لقد أبرزت الفتاة المغاربية وجودها بقوة في التعليم العالي و هذا بفضل ارتفاع نسبة نجاح الإناث في الباكالوريا ، و مواصلتهم للتعليم للحصول على شهادات جامعية تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، حيث نجد تفوق نسب الإناث عن الذكور كما يوضحه لنا التمثيل البياني في الأدنى، و هذا في كل الجزائر و تونس الذين يسرون وفق خط واحد، فقد فاقت النسبة 100% ب (48 نقطة في الجزائر و 46 نقطة في تونس) بالنسبة للتعليم العالي، أما بالنسبة للمغرب الأقصى فنجد فارق الجنس في التعليم العالي بتفوق الذكور على الإناث في هذا القطاع ب15 نقطة.

التمثيل البياني رقم 27 : نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي.

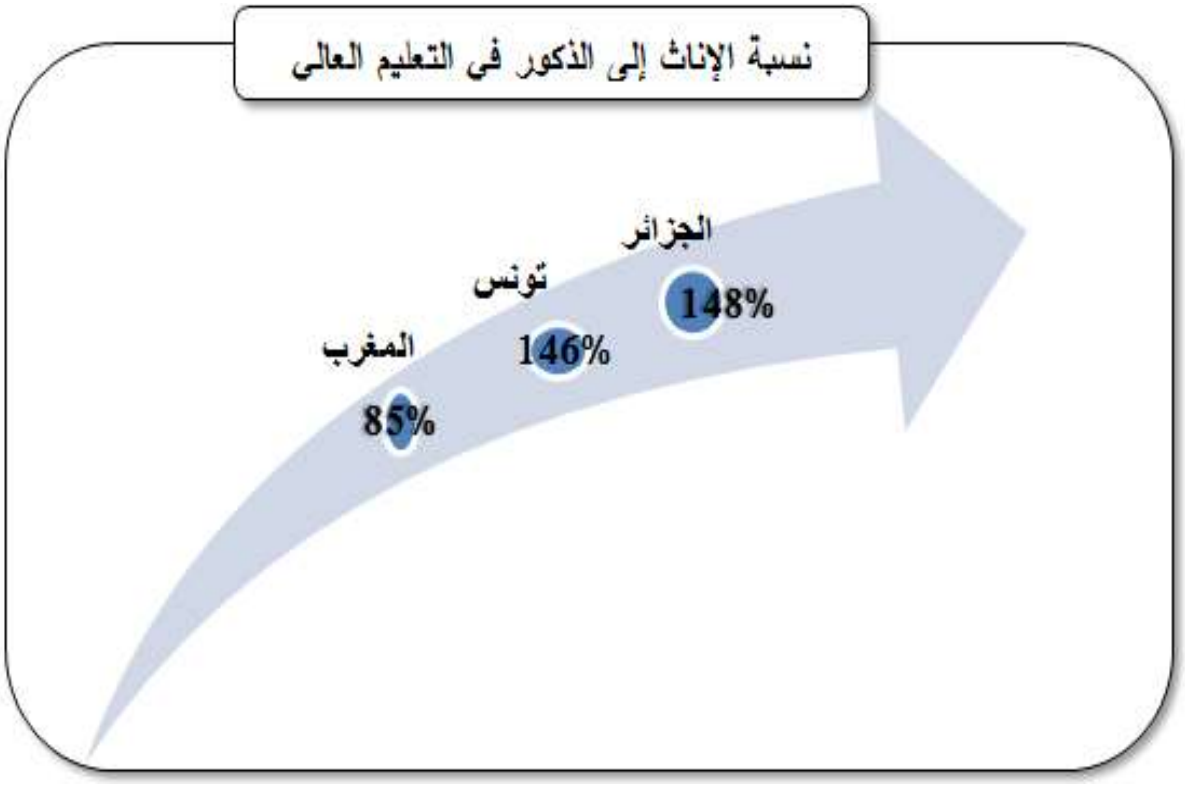

Source : Population Référence Bureau, Fiche de donnes sur la population mondiale 2013, p 6.www.prb.org

ثانيا –التمكين الاقتصادي:

– إن منافع زيادة دور المرأة اقتصاديا متعددة، فزيادة مشاركتها في سوق العمل، و تنوع مجالات الأعمال التي تمارسها، يُمَكنها من إحداث أثر إيجابي بالنسبة لها كتحسين مستواها المعيشي و لأسرتها، و اكتسابها المزيد من الثقة بنفسها.

– رغم الانجازات و المكتسبات التي حققتها المرأة العربية في العقود الأخيرة، إلا أن نصيبها من سوق العمل ضعيف مقارنة بالذكور، مما يجعل مشاركتها الاقتصادية تصبح إشكالاً يؤثر على معدلات التنمية في بلدانها.

– من خلال هذه النقطة سنحاول تقييم المشاركة الاقتصادية للمرأة ، من خلال نسبة النساء من الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع الغير الزراعي، وحسب البنك العالمي تعني حصة النساء العاملات في القطاع الغير الزراعي نسبة العاملات في قطاعي الصناعة و الخدمات، معبرا عنها بنسبة مئوية من اليد العاملة في القطاع الغير الزراعي ، و تشمل مختلف الفروع كالصناعة، التعدين، و استغلال المحاجر، و الكهرباء، و الغاز و المياه، في حين تشمل أيضا الخدمات كتجارة الجملة و التجزئة، و المطاعم، و الفنادق، و التخزين، و الاتصالات، و التمويل ، و التأمين، و العقارات، و خدمات الأعمال، و الخدمات المجتمعية، و الاجتماعية، و الشخصية[1].

– فهذا المؤشر يبين لنا فوائد دمج المرأة في الاقتصاد النقدي، و هذا من خلال استقلاليتها و قدرتها على اتخاذ القرار.

[1] البنك العالمي، مؤشرات التنمية الأساسية على الموقع الالكتروني data.worldbank.org تم الاضطلاع عليه يوم 15-03-2016.

– لقد عرف مؤشر المساواة بين الجنسين في توزيع الدخل في الجزائر ارتفاعاً بنسبة 20% خلال الفترة الممتدة بين عامين 1998–2008، نتيجةً لاستفادة العديد من النساء بمناصب الشغل، و بالتالي من الدخل الذي قدر ب 2317 دولار بالتكافؤ مع القدرة الشرائية لسنة 2008، أي بارتفاع مقدر بحوالي 70% عن سنة 1998[1].

الجدول رقم17:نسبة النساء الأجيرات في القطاع الغير الزراعي في الجزائر

السنوات	2000	2003	2004	2009	2013
% النساء خارج قطاع الزراعي	%13,4	%14,2	%14,5	%16,2	%18

Source :ONS: «EMPLOI ET CHÔMAGE (au quatrième trimestre 2009).
OIT, la base des données des indicateurs de marché de travail sur site : WWW.OIT.org le 30/04/2016.

من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة لدينا نجد تزايد بطيء في نسبة النساء الأجيرات خارج قطاع الفلاحي، فبالرغم تعدد النشاطات التي تمارسها المرأة خارج قطاع الزراعة إلى جانب ارتفاع المستوى التعليمي الذي وصلت إليه ،تبقى مشاركتها الاقتصادية في هذا القطاع متدنية مقارنة بتونس و المغرب التي تقدر ب 21% و 22.5% على التوالي لسنة 2013، فقد انتقلت النسبة من 13,4% سنة 2000، إلى14,5% سنة 2004، ثم إلى 16,2% سنة 2009 ، ثم 18% سنة 2013، حيث تزايدت النسبة من 2000إلى 2013 ب 5,4 نقاط فقط .

[1] CNES, R résultat globaux du rapport national sur le développement humain 2009, p12.

أما مغاربيا:

بالنسبة لتونس: قدرت نسبة العاملات خارج القطاع الفلاحي في تونس ب 21% سنة 2013[1] ، فقد انخفضت النسبة عما كانت عليه سنة 2008 ب 28.8%[2] ب 7 نقاط تقريبا و هذا نتيجة للظروف الصعبة التي مرت بها تونس و التي كان لها بالغ التأثير على عمل المرأة و مشاركتها الاقتصادية.

أما المغرب: لقد عرفت المشاركة الاقتصادية للمرأة في المغرب ركوداً خلال السنوات الأخيرة، حيث تبقى أقل بثلاث مرات عن المشاركة الاقتصادية للرجال، إضافة إلى ظروف العمل، و كذا الرواتب أقل ملائمة بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال.

فالمشاركة الاقتصادية للمرأة في المغرب يظل يطبعه العمل الغير المأجور الذي لا يأخذ بعين الاعتبار، مما يشكل عائقاً لتقييم مساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث تقدر نسبة النساء الأجيرات خارج القطاع الزراعي ب 22.5% سنة 2012 ، فقد انخفضت عما كانت عليه سنة 1990 ب نقطتين[3].

[1] INS, rapport nationale sur les OMD 2013 TUNISIE, p88.

[3] المندوبية السامية للتخطيط، التقرير الوطني للأهداف الإنمائية 2012 ، المملكة المغربية ، ص 40.

ثالثا– التمكين السياسي:

إن التمكين السياسي هو دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة تمثيلها في مواقع اتخاذ القرار (السلطة)، فالمشاركة السياسية للمرأة تعتبر أحد أهداف التنمية السياسية التي تجسد قيمة المساواة في الحقوق و الواجبات.

لقد حظي هذا الملف اهتمام كبير من معظم البلدان المغرب العربي " الجزائر– تونس– المغرب" خلال العقود الأخيرة، حيث جعلت منه كحق مكفول دستوريا و قانونيا.

من خلال هذا سنحاول تقييم التمكين السياسي للمرأة في بلدان المغرب العربي من خلال تواجدها في مواقع صنع القرار(1. الحكومة– 2. البرلمان– 3.السلطات المحلية).

1.3 تواجد المرأة على مستوى الحكومات المغاربية:

إن تواجد المرأة في حكومات الدول المغاربية ضعيف نوعا ما رغم أنها تمثل نصف مجتمعات هذه الدول، فنصيبها من الحقائب الوزارية يبقى ضعيف مقارنة مع دول العالم.

- **الجزائر:**

لقد كان حضور المرأة في الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال شبه معدوم، رغم أنه كان للمرأة دور فعال في ثورة التحررية الكبرى، فقد كان أول منصب تقلدته المرأة كوزيرة سنة 1984.

الجدول رقم 18 : عدد النساء في المناصب الوزارية من 1962 إلى 2014.

السنوات	1962*	1984*	1987*	2002*	2007*	2014**
عدد الوزيرات	0	1	2	5	3	7

المصدر:*مركز المشاركة السياسية للمرأة العربية 2007.

**جواهر الشروق على الموقع:jawahir.echoroukonline.com يوم 09-05-2016.

فحسب المعطيات نلاحظ أن تواجد المرأة في الحكومات الجزائرية السابقة كان غير منظم فتارة يرتفع عددهن و تارة ينخفض، و قد سجلت الحكومة الجديدة قفزة تاريخية تتعلق بتواجد سبع وزيرات في طاقم عبد المالك سلال المعدل وهي المرة الأولى التي يتم تعيين هذا العدد من النساء في الجهاز التنفيذي.

- **أما بالنسبة لتونس:**

إن تواجد المرأة في الحكومة التونسية ضعيف لا يعكس مستوى تواجدها في القطاعات الأخرى، و كانت أول امرأة تونسية تقلدت مهمة وزيرة سنة 1983.

الجدول رقم19 : عدد النساء في المناصب الوزارية في تونس من 1983 إلى 2009.

السنوات	1983	1993	2001	2004	2009
عدد النساء في الحكومة	1	1	2	7	1

المصدر: معهد الأمم المتحدة للبحث و التدريب من أجل النهوض بالمرأة العربية، "**تقرير حول النساء في النقابات في الجزائر – تونس– و المغرب**"2010، ص8.

في تونس رغم الإصلاحات السياسية التي قامت بها الدولة إلا أن تواجد المرأة في الحكومة التونسية لا يزال ضعيفا، ليشهد عدد الإناث في الحكومة سنة 2004 قفزة ب 7 نساء وزيرات، ثم يتراجع العدد مجددا قبل ثورة الياسمين 14 جانفي 2011.

- **بينما المغرب:**

فقد ولجت المرأة فيها الحكومة لأول مرة سنة 1997، حيث تم تعيين 4 نساء في المناصب الوزارية من بين 38 عضوا، و بقين إلى غاية 1998[1]، فتواجد المرأة في حكومة المملكة المغربية ليس بالمستوى المطلوب.

2.3 البرلمان:

يتكون البرلمان الجزائري من غرفتين هما : "المجلس الشعبي و مجلس الأمة" ، بينما برلمان التونسي و برلمان المملكة المغربية من هيئتين هما مجلس المستشارين، و مجلس النواب.

- **الجزائر:**

تواجد المرأة في البرلمان كان منذ السنوات الأولى للاستقلال، و لكن سرعان ما تراجع العدد سنة 1991 ، ليرتفع من جديد سنة 2007 إلى 34 امرأة ، لكن هذه الزيادة في العدد لا يقابلها زيادة في النسبة التي

[1] ثمينة نذير و لي تومبيرت، حقوق المرأة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " المواطنة و العدالة"، مؤسسة فريدوم هاوس للنشر ، و م أ 2005، ص 197.

بقيت 5% منذ الاستقلال ، و مع 2015 أ صبحت تقدر نسبة النساء البرلمانيات ب 31%[1],و هذا راجع إلى قوة تمثيل في الهياكل التشريعية و الانتخابات.

الجدول رقم20 : عدد النساء في البرلمان جزائري من 1962إلى 2007.

السنوات	1962	1976	1991	1997	2002	2007
عدد النساء	8	9	5	10	26	34

المصدر: وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

- **أما تونس:**

لقد اكتسبت المرأة التونسية حق التصويت في البرلمان منذ 1959، بحيث و في نفس العام تم انتخاب أول امرأة بمجلس النواب[2].

لكن بقي دورها ضعيف رغم ارتفاع النسبة من 1% سنة 1959 إلى 5% سنة 1986[3]، و بقيت النتائج على حالها، من أجل دلك شكلت لجنة خاصة بالمرأة عام 2007 داخل مجلس النواب مهمتها السهر على تعزيز حقوق المرأة، و تمثيل أفضل للنساء في البرلمان و داخل الهيئات السياسية الوطنية، مما جعل نتائج أخر الانتخابات قبل الثورة التي أجريت سنة 2009 ، تحقق قفزة نوعية ب 59 امرأة برلمانية بنسبة 27,59% و هذا ما توضحه المعطيات الخاصة بالجدول أسفله.

[1]Union interparlementaire (UIP),Les femmes dans les parlements : regard sur les 20 dernières années,Genève 2015p17.www.ipu.org

[2]ثمينة نذير و لي تومبيرت، نفس المرجع، ص 3.

[3] الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، على الموقع : www.UNFT.org.tn

الجدول رقم21 :عدد النساء في مجلس النواب التونسي من 1959 إلى 2011.

السنوات	1959	1969	1974	1981	1994	2004	2009	2011
عدد النواب	90	101	112	136	144	189	214	207
عدد النائبات	1	4	3	7	6	42	59	49

المصدر: وزارة الداخلية و التنمية التونسية.

- **بينما المغرب:**

نفس الشيء بالنسبة للمغرب فإن تواجد المرأة في البرلمان يكاد يكون معدوما، إلى غاية 2002 حيث قدر عدد النساء النائبات في البرلمان ب 35 امرأة بنسبة 10,77%، لتشهد ارتفاع سنة 2011 ب 60 امرأة بنسبة 17% كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم22 : عدد النساء في مجلس النواب المغربي من 1963 إلى 2011.

السنوات	1963	1977	1984	1993	1997	2002	2007	2011
عدد النساء	0	0	0	2	2	35	34	60
نسبة من إجمالي النواب	–	–	–	%0,9	%0,6	%10,77	%10,47	%17

المصدر: وزارة الداخلية للملكة المغربية.

3.3 السلطة المحلية:

تتمثل السلطة المحلية أو السلطة اللامركزية في الجزائر في (الولاية، و الدائرة، و البلدية).

أما في تونس و المغرب فتتمثل في الولايات، و المعتمديات، و العمادات، و المجالس البلدية.

- **الجزائر:**

يبقى تمثيل المرأة في المجالس المحلية ضعيف إلى درجة كبيرة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، حيث بلغ عدد النساء في المجالس الشعبية البلدية سنة 1967ب 20 امرأة ، و قد ترأست امرأة بلديتين في أدرار جنوب البلاد، أما عدد الإناث في المجالس الولائية ب 45 امرأة سنة 1969[1].

الجدول رقم 23:عدد النساء في مجالس البلدية و الولائية من 1967 إلى 2007.

السنوات	1967	1969	1997	2002	2007
عدد النساء في المجالس البلدية	60	62	75	147	103
عدد النساء في المجالس الولائية	–	45	62	113	129

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الوزراة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة و المرأة ،" **تقرير عن المرأة الجزائرية واقع و معطيات**" ، بدون تاريخ نشر .

إن تواجد المرأة في المجالس المحلية يتسم بالضعف ، و هذا راجع إلى ضعف الاهتمام الذي تبديه الأحزاب السياسية بمسألة إدماج المرأة في المجالس البلدية و الولائية، إضافة إلى عدم تبني نظام الكوتا النسوية[2].

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة و المرأة **"تقرير حول المرأة الجزائرية واقع و معطيات"**، 2009، ص 40.

[2] مركز المرأة العربية للبحوث و التدريب، تقرير حول المرأة و الحكم المحلي بالجزائر واقع و أفاق ، 2009 ، ص 28.

- **بالنسبة للتونس:**

لم يكن للمرأة التونسية حضور كبير في السلطة المحلية في السنوات الأولى للاستقلال، رغم أن كل القوانين إلى جانب المرأة ، و بعد الاستقلال وضعت الأسس الأولى للتحرر المرأة ، بفضل المصادقة على مجلة الأحوال الشخصية، منذ ذلك الوقت كرس المشرع في النصوص القانونية المساواة بين الرجل و المرأة في مجال الحقوق الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية.

و لم تظهر مشاركة المرأة بشكل جلي إلا بعد الإصلاحات التي جاءت نتيجة مطالب النساء المناضلات في سبيل ضمان حقوق المرأة.

- **المغرب:**

ظل دور المرأة المغربية في المجالس المحلية ضعيفا ، و لا يكاد يذكر، حيث بلغت نسبتهن ب 0,67% في المجالس المحلية سنة 1976، و بقيت على حالها في الثمانينات و التسعينات و العشرية الأولى للألفية الثالثة، فمثلا بلغت نسبة النساء في المجالس المحلية ب 0,48%، و 0,54% سنة 2003، و لكن في 2009 شهدت النسبة قفزة نوعية ب 12%[1]، و لكن رغم هذا إلا أن نصيب المرأة من الحكم المحلي ضعيف مقارنة بالرجال، و هذا ما يفسر غياب المناصفة في قائمة الانتخابات و غياب المرأة عن الثلث الأول من القائمة الذي يحتله دائما الرجال.

[1] المملكة المغربية ، بكين +15 ، ص 18.

ثالثا– تقييم أداء الدول العربية فيما بينها

فيما يتعلق بمؤشرات المرأة و التنمية البشرية و

باستخدام مؤشر التحليل المركب الرئيسي ACP

و لمعرفة أكثر إلى أي مدى نجحت البلدان المغاربية إضافة إلى البلدان العربية في إدماج المرأة و تعزيز قدراتها و إشراكها في العملية التنموية إلى الجانب الرجل، إرتأينا إلى تقييم أداء الدول العربية فيما بينها فيما يتعلق بهذا المجال معتمدين على مجموعة من المؤشرات أهمها "**مؤشر التنمية البشرية–مؤشر النوع الاجتماعي–مؤشر الفوارق بين الجنسين–معدل التمدرس في الابتدائي–معدل التمدرس في الثانوي– معدل إتمام التعليم الثانوي أو العالي–أمل الحياة عند الولادة–معدل وفيات الأمهات–معدل خصوبة المراهقات– معدل المشاركة الاقتصادية–الناتج المحلي الخام–نسبة النساء في المقاعد البرلمانية**" و التي تم جمعها بناءا على معطيات التقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2015، و تقرير المنظمة اليونيسيف حول وضعية الطفل في العالم لسنة 2014 و هذا ل 17 دولة عربية توفرت فيها المعطيات و هي كالتالي " **قطر–المملكة العربية السعودية–الإمارات العربية –البحرين–الكويت–ليبيا–لبنان–الأردن–تونس–الجزائر–مصر–فلسطين–سوريا–العراق–المملكة المغربية–اليمن–موريتانيا**"

و قد صنفنا المؤشرات السابقة الذكر حسب أهميتها إلى مجموعة من المجالات كالتالي:

1. مجال المرأة و التنمية البشرية:

الجدول رقم24:أداء الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية.

الترتيب	1	2	3	4	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
البلدان	قطر	العربية السعودية	الإمارات العربية	البحرين	الكويت	ليبيا	لبنان	الأردن	تونس	الجزائر	مصر	فلسطين	سوريا	العراق	المغرب	اليمن	موريتانيا
م.ت.ب	0,851	0,836	0,827	0,814	0,814	0,784	0,765	0,745	0,721	0,717	0,682	0,681	0,658	0,642	0,617	0,500	0 ,484

المصدر: الملحق رقم02.

من خلال المعطيات الخاصة بالتقرير العالمي للتنمية البشرية لسنة 2015 ، ل 17 دولة عربية التي توفرت لدينا فيها المعطيات الخاصة بالتنمية البشرية، نلاحظ أن دول منطقة الخليج العربي تحتل المراتب الأولى للتنمية البشرية، بقيمة تتجاوز 0،8 و هي قيمة جيدة، و دولة قطر هي التي تحتل المرتبة الأولى عربيا و 32 عالميا، ثم تليها المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية، و دولة الإمارات في المرتبة الثالثة، و هذا لأكبر دليل على تحسن أوضاع السكان فيها في شتى المجالات، و كما نعلم أن هذه الدول تمتلك موارد طاقية هامة تجعل منها من أغنياء دول العالم، و هذا ما يمكنها من تحقيق أكبر قدر للتنمية بلدانها.

- أما بالنسبة للبلدان المغرب العربي فنجد أن ليبيا هي التي تمثل أعلى قيمة للمؤشر التنمية البشرية في هذه البلدان محتلة بذلك المرتبة 5 عربيا، و تونس تحتل المرتبة 9، ثم تليها الجزائر بالمرتبة 10أما المغرب فهي تقع في المراتب الأخيرة عربيا.
- أما بالنسبة للبلدان المشرق العربي فتحتل فيه لبنان أعلى قيمة للمؤشر بمرتبة 6 عربيا ثم تليها الأردن بالمرتبة 7.
- أما في آخر المراتب نجد دولتي موريتانيا و اليمن، فهما لا زالتا تحتاجان إلى المزيد من الجهود للتنمية.

الجدول رقم 25: أداء الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر النوع الاجتماعي.

الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	9	10	11	12	13	14	15	16
البلدان	الكويت	قطر	البحرين	الإمارات العربية	ليبيا	لبنان	العربية السعودية	تونس	مصر	فلسطين	سوريا	الجزائر	الأردن	المغرب	العراق	موريتانيا	اليمن
م.ن.إ	0,987	0,978	0,961	0,958	0,931	0,900	0,897	0,891	0,855	0,855	0,851	0,843	0,842	0,828	0,802	0,801	0,738

المصدر: الملحق رقم 02.

بالنسبة لهذا المؤشر فتقريبا جميع الدول العربية في مستوى للأداء جيد، حيث نجد فيه دائما دول الخليج هي التي تحتل المراتب الأولى عربيا بقيمة تمثل 0,9 تقترب من 1، إضافة إلى ليبيا و لبنان .

أما باقي البلدان العربية فنجدها في قيمة مقدر ب 0،8 هو أيضا مستوى جيد، ما عدا اليمن الذي نجد القيمة فيها تقدر ب 0,736 ، و لكنه مستوى قريب من الجيد.

بالنسبة لهذا المؤشر تحتل بلدان المغرب العربي بما فيها " ليبيا المرتبة 5 عربيا، و تونس المرتبة 8 عربيا ، أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 11، ثم المغرب بالمرتبة 13 و موريتانيا 15.

الجدول رقم 26: أداء الدول العربية فيما يتعلق بمؤشر النوع الفوارق بين الجنسين.

الترتيب	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
البلدان	ليبيا	الإمارات العربية	البحرين	تونس	الكويت	العربية السعودية	فلسطين	لبنان	الجزائر	المغرب	الأردن	قطر	العراق	سوريا	مصر	موريتانيا	اليمن
م.ف.ج	0,216	0,244	0,253	0,265	0,288	0,321	0,412	0,413	0,425	0,460	0,488	0,524	0,542	0,556	0,580	0,644	0,733

المصدر: الملحق رقم 02.

كما سبق وقلنا أن هذا المؤشر يسمح بقياس أهم العوائق التي تواجهها المرأة في مجال الصحة الإنجابية و التمكين و سوق العمل.

من خلال مقارنة هذا المؤشر في الدول العربية فيما بينها، و حسب المعطيات نجد أن ليبيا هي احتلت المرتبة الأولى عربيا بقيمة مقدرة ب 0,216، ثم تليها الإمارات في المرتبة الثانية، و البحرين في المرتبة الثالثة.

أما تونس فقد احتلت المرتبة 4 عربيا، أما الجزائر فقد حافظت على مركزها تقريبا في كل هذه المؤشرات باحتلالها المرتبة 9، و المغرب ب المرتبة 10.

أما المراتب الأخيرة دائما بقيت تحتلها كل من اليمن و موريتانيا.

2. مجال الصحة و التعليم:

أ) مجال الصحة:

إن دراسة الوضع الصحي في أي بلد هي مدخل هام لفهم تركيب هذا المجتمع من ناحية توزيع الثروة، و من ناحية أخرى توزيع المسؤولية و الاعتبار و الموارد العامة.

إن تقييم وضع الصحي للمرأة يعتبر كمؤشر ضروري للتقدم الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و حتى السياسي للبلد ما، و هذا من خلال مؤشرات أساسية " أمل الحياة، وفيات الأمهات، الخصوبة عند المراهقات".

- **أمل الحياة**

بفضل تحسن الوضع الصحي للمرأة، و تحسن الخدمات الصحية في جميع البلدان العربية تقريبا ، شهد متوسط العمر المتوقع للمرأة ارتفاع ملحوظ مقارنة بما مضى ، حيث نجد أن العمر المتوقع للإناث اكبر من الذكور في جميع البلدان العربية التي توفرت لدينا فيها المعطيات، فقد وصل العمر المتوقع عند الولادة للمرأة في بعض البلدان العربية إلى أكثر من 80 سنة كلبنان مثلا، و هذا كدليل للتحسن الوضع الصحي في هذا البلد، إضافة إلى تونس و الإمارات العربية الذي يقترب فيها أمل الحياة الخاص بالمرأة إلى 80 سنة (لاحظ الملحق رقم 03) .

و نجد بعض البلدان يتراوح فيها أمل الحياة للمرأة ما بين 75–77 سنة و تضم كل من (الأردن– الكويت–سوريا– البحرين–المملكة السعودية–ليبيا– الجزائر).

و باقي البلدان الأخرى يتراوح فيها أمل الحياة ما بين 63–73 سنة و تمثل كل من (موريتانيا– العراق–مصر –المغرب– فلسطين–اليمن).

- **وفيات الأمهات**

بالنسبة للمعدل وفيات فإننا نجد انه بعض البلدان العربية لا زالت تواجه هذا التحدي الكبير، كما نراه في البلدان العربية الأقل نموا كاليمن التي حققت أعلى معدل وفيات الأمهات بقيمة مقدرة ب 720 وفاة لكل 100000 مولود، ثم تلتها موريتانيا بقيمة مقدرة ب 320 وفاة لكل 010000 مولود، و المملكة المغربية ب 100 وفاة لكل 100000 مولود (لا حظ الملحق رقم 04).

أما باقي الدول العربية فمعدل أقل نوعا ما، و دول الخليج هي التي تمثل نسب وفيات الأمهات الأقل عربيا، و هذا لتوفرها على موارد مالية هامة تسمح لها بتحسين وضعية سكانها في شتى المجالات.

- **الخصوبة عند المراهقات**

يقصد بمؤشر الخصوبة عند المراهقات بمعدل ما تنجبه المرأة في عمر 15–19 سنة، و تكمن أهمية هذا المؤشر في أن الحمل و الإنجاب في هذه المرحلة يرتبط مخاطر عديدة على صحة الأم، و بالتالي زيادة احتمال الوفاة مقارنة مع الأعمار الأخرى، و هذا نظرا للعدم نضوجهن للقيام بمهنة الحمل و الإنجاب، و حسب المعطيات نجد هناك اختلافات بين بلدان الوطن العربي، حيث نجد أن هذه النسبة مرتفعة في دول المشرق العربي و الدول الأقل نموا كما هو الحال في موريتانيا التي بلغت فيها النسبة ب 73،3 ولادة لكل 1000 مراهقة ، ثم تلتها العراق ب 68،7 ولادة لكل 1000 مراهقة، ثم مصر ، و اليمن ، و سوريا، و المملكة المغربية...لا حظ الملحق رقم 04)، و هذا الأمر يدعو للقلق لأن تزويج المراهقات لا يزال مستمرا في البلدان العربية، فالفتاة في هذا العمر كان من مستحسن لها متابعة مسارها الدراسي و ليس حرمانها منه، و من عيش حياة طفولتها.

ففي اليمن مثلا حسب معطيات وزارة الصحة و السكان[1]،أن الأمهات دون السن 20 يساهمن بشكل كبير في إجمالي وفيات الأمهات، لذلك تدعم هذه الوزارة مبادرة وضع التشريعات اللازمة للرفع سن الزواج بهدف تقليل و تجنب وفيات الأمهات.

ب) مجال فرص التعليم:

إن تقدم الأمم يقاس بمدى تعلم أبنائها جميعا دون استثناء، و تعليم الإناث يعتبر أحد الاستثمارات الهامة في هذا المجال، لأن تعلم المرأة أكثر تأثير على النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للمجتمع.

من أجل هذا كله ليس بالإمكان التعرف على مكانة المرأة عربيا، و دورها في التنمية دون تعرف ما تحصلت عليه من فرص التعليم في هذه الدول.

أ) الأمية:

تشير بيانات منظمة اليونسكو لسنة 2009 إلى أن نسبة الأمية في الوطن العربي هي نحو 30%، ترتفع بين النساء لتصل إلى نحو 50%. أعلى نسبة للأمية موجودة في عدة بلدان على رأسها العراق بنسبة 61%، وفي السودان بنسبة 50% وفي مصر بنسبة 42%، وفي اليمن بنسبة 39%، وفي المغرب بنسبة 38%. البيانات الإحصائية حول واقع الأمية في الدول العربية تبين أن عدد الأميين لدى الفئات العمرية التي تزيد على 15 عاما بلغ قرابة 99.5 مليون نسمة، فيما وصل عدد الأميين العرب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و45 عاما 75 مليون نسمة[2].

[1]الأمم المتحدة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ، تقرير الأهداف الإنمائية في الوطن العربي 2010 و أثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، ص61.

[2]منظمة اليونسكو، المؤشرات الخاصة بالتعليم في العالم.

ب) التعليم الابتدائي للإناث في الدول العربية:

من خلال ما توفر لدينا من معطيات حول نسب تمدرس الإناث في الابتدائي ل 17 دولة عربية ، يمكن تمييز ثلاث مجموعات من البلدان:

- **البلدان التي فاقت فيها نسبة الإناث الذكور في التعليم الابتدائي**

و تمثل في " الكويت (ب 100 أنثى مقابل 97 ذكر)، و سوريا(ب 100 أنثى مقابل 97 ذكر)، و موريتانيا(77 أنثى مقابل 73 ذكر)" لاحظ الملحق رقم 03.

- **البلدان التي حققت تكافؤ فرص التعليم الابتدائي للكلا الجنسين**

و تمثل في الإمارات العربية ب (100 أنثى مقابل 100 ذكر)، تونس ب (100 أنثى مقابل 100 ذكر) (100 أنثى مقابل 100 ذكر)، ليبيا ب (97 أنثى مقابل 97 ذكر)، العربية السعودية ب (97 أنثى مقابل 97 ذكر)، قطر ب (95 أنثى مقابل 95 ذكر) الأردن(91 أنثى مقابل 91 ذكر)، فلسطين ب (90 أنثى مقابل 90 ذكر) (لاحظ الملحق رقم 03).

- **البلدان التي فاقت فيها نوعا ما نسبة الذكور على الإناث في التعليم الابتدائي**

و تتمثل في البحرين ب (98 أنثى مقابل 99 ذكر)، الجزائر ب (97 أنثى مقابل 98 ذكر)، لبنان ب (97 أنثى مقابل 98 ذكر)، مصر ب (97 أنثى مقابل 98 ذكر) ، المملكة المغربية ب (96 أنثى مقابل 97 ذكر)، العراق ب (95 أنثى مقابل 98 ذكر)، اليمن ب (70 أنثى مقابل 83 ذكور).

ت)التعليم الثانوي للإناث في الدول العربية:

لقد شهدت نسبة تعليم الإناث في الدول العربية ارتفاعا كبيرا رغم وجود تباين فيما بين الدول حيث قدرت نسبة الإجمالية للصافي قيد الإناث في التعليم الثانوي في كل الدول العربية ب 59%سنة 2010[1] بعدما كان يقدر ب 46%سنة 2005[2]، نفس الشيء يمكن تمييز أيضا ثلاث مجموعات:

- **البلدان التي فاقت فيها نسبة الإناث الذكور في التعليم الثانوي**

و تتمثل في الإمارات العربية ب (100 أنثى مقابل 97 ذكر)، قطر ب (96 أنثى مقابل 87 ذكر)، الكويت ب (93 أنثى مقابل 86 ذكر)، ليبيا و لبنان و البحرين ب (85 أنثى مقابل 77 ذكر)، تونس ب (77 مقابل 65 ذكور)، الجزائر ب (65 أنثى مقابل 57 ذكر).

- **البلدان التي حققت تكافؤ فرص التعليم الثانوي للكلا الجنسين**

و تتمثل في كل من مصر ب (70 أنثى مقابل 70 ذكر)، و سوريا ب (63 أنثى مقابل 63 ذكر).

- **البلدان التي فاقت فيها نسبة الذكور على الإناث في التعليم الثانوي**

يمكن لهذه البلدان تفادي هذه الفجوة في تعليم الثانوي للإناث و هذا بمضاعفة المجهودات في هذا المجال، و تتمثل في كل من : فلسطين ب (77 إناث مقابل 85 ذكور)، العراق ب (45 أنثى مقابل 53 ذكور)، المغرب ب (36 أنثى مقابل 39 ذكر)، أما اليمن و موريتانيا فهما الدولتان التي تمثلان نسب تعليم الإناث ضعيف جدا تحتاجان إلى إمكانات كبيرة .

[1] صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، حالة سكان العالم 2011، نيو ورك 2012، ص 115.
[2] رفيقة حمود، تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية العربية، المنظمة العربية للثقافة و العلوم، تونس، سبتمبر 2006.

ث) بالنسبة للتعليم العالي للإناث:

يلعب التعليم العالي دور كبير في إعداد القيادات الفكرية و العلمية التي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، في هذا الصدد اعتمدنا على معدل إتمام الدراسات الثانوية أو الجامعية للإناث فقد شهد هذا الأخير تقدم ملحوظ في الدول العربية، حيث نجد بعض الدول العربية فاقت فيها نسبة الإناث الذكور في هذا المجال كدول الخليج بما فيها: الإمارات العربية– قطر– بالإضافة إلى ليبيا، أما باقي الدول تتفاوت فيها النسب من دولة إلى أخرى.(لاحظ الملحق رقم 03).

3. مجال المشاركة الاقتصادية و مواقع صنع القرار:

أ) في مجال المشاركة الاقتصادية

بالنسبة للمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية، و حسب ما توفر لنا من معطيات و بناءا على التقرير العربي للأهداف الإنمائية في الوطن العربي، فإن المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية تبقى ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، و هناك عامل يساهم في مستوى مشاركتها الاقتصادية في المنطقة العربية و يتمثل في عدم توافق المستوى التعليمي للمرأة و احتياجات سوق العمل، فمع أن التحاق المرأة بالتعليم العالي في تزايد مستمر، فهن لا يزلن يملن إلى الاختصاصات الدراسية المرتبطة بالصحة و التعليم، فيكون تحصيلهن استمرارا للأدوار هن المنزلية في رعاية الآخرين، و هي أدوار لا تلقى التقدير اللازم في سوق العمل، و يعتبر تشجيع المرأة على الدخول مهن غير تقليدية مثل مهن العلمية و الحرف الفنية من التحديات الرئيسية.[1]

[1] الأمم المتحدة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ، تقرير الأهداف الإنمائية في الوطن العربي 2010 و أثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، ص 42.

و حسب المعطيات الخاصة بتقرير التنمية البشرية لـ 2015 يمكن تمييز ثلاث مجموعات للدول العربية في المشاركة الاقتصادية للمرأة و هي كالتالي:

- **المجموعة الأولى**

و تضم دول الخليج التي تحتل دائما الصدارة عربيا في مختلف المجالات، فمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة فيها مرتفع عن باقي الدول العربية الأخرى يفوق نسبة 40% و هذا في كل من " قطر – البحرين – الكويت– الامارات العربي، إضافة إلى المملكة المغربية".

- **المجموعة الثانية**

يقدر فيها معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة ما بين 20 و 30 % ككل من " تونس– ليبيا– مصر – موريتانيا– لبنان– اليمن".

- **المجموعة الثالثة**

تقدر فيها النسبة ما بين 10 و 18 %، و تتمثل في كل من " سوريا – العراق– فلسطين – الأردن – الجزائر".

ب) مواقع صنع القرار

لقد شهدت المرأة العربية بعض التحسن فيما يتعلق بالمشاركة المرأة في الحياة السياسية، حيث وصلت نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية عبر كامل الوطن العربي ب 10 %سنة 2010 ، بعد أن كانت تقدر ب 6% سنة 2006[1]، إلا أن هذه النسبة أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي يقدر ب 20%.

[1] الأمم المتحدة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ،نفس المصدر ، ص 48.

حسب المعطيات المتحصل عليها من التقرير العالمي للتنمية البشرية 2015، على المستوى العربي تحتل كل من " تونس، الجزائر، العراق، العربية السعودية، موريتانيا و البحرين، الإمارات العربية" النسب المرتفعة نوعا ما في تمثيل المرأة في المجالس النيابية (لاحظ الملحق رقم04).

و بعض الدول نسبة تمثيل البرلماني للنساء فيها متوسط كما هو الحال في كل من " ليبيا، الأردن، المغرب، سوريا).

أما باقي الدول الأخرى فنسبة التمثيل البرلماني للمرأة فيها ضعيف " كمصر، لبنان، فلسطين، الكويت" و نجد بعض الدول النسبة شبه معدومة فيها كما هو الحال في " قطر، اليمن".

ثانيا– تقييم الأداء باستخدام التحليل المركب الرئيسي ACP

1.تعريف بالمؤشر

المؤشر المركب هو مقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من الحقائق المشاهدة التى تعكس وضع الظاهرة محل الدراسة, حيث يتم تكوين المؤشر المركب عن طريق دمج بعض المؤشرات المنفصلة فى مؤشر واحد بالاستناد على نموذج معين, ولذلك نجد أن المؤشر المركب لابد أن يقيس المفاهيم متعددة الأبعاد بطريقة مثالية والتي لا يمكن التوصل إليها من خلال مؤشر فردى وحيد[1].

ولقد قامت العديد من المنظمات الدولية – مثل الأمم المتحدة وغيرها – باستخدام المؤشرات المركبة كوسيلة سهلة للمقارنة بين أداء الدول وبعضها وفقاً لبعض المعايير التي يتم تمثيلها بالمؤشرات الفرعية الأساسية. ومن الأهمية الكبيرة لمفهوم المؤشر المركب أنه يُسهل على الجمهور تفسير نتائجه بدلاً من محاولة إيجاد اتجاه عام مشترك للعديد من المؤشرات المنفصلة, وبذلك فهو يعتبر أداة مفيدة لتحديد

[1] عبد الحميد محمد العباسي، منهجية حساب مؤشر الثروة باستخدام تطبيق spss التحليل المركب الرئيسي، معهد الدراسات و البحوث الإحصائية، قسم الإحصاء الحيوي و السكاني، جامعة القاهرة 2011، ص 3.

الاتجاهات والأولويات السياسية وكذلك جذب الانتباه إلى بعض الأمور الخاصة بحيث تعتبر بمثابة نقطة البداية لمبادرة النقاش حول تلك الأمور. لذلك فقد زاد الاهتمام بتطوير أساليب بناء المؤشرات المركبة حتى يمكن الاعتماد عليها والوثوق فى نتائجها.

2. مزايا هذا المؤشر

- ✓ يلخص كمية كبيرة من المعلومات مما يسهل عملية اتخاذ القرارات.
- ✓ يسهل عملية ترتيب و تقييم الدول وفقا لبعض المعايير، باستخدام قيم معيارية.
- ✓ يستطيع أن يدرس تطور أداء الدول عبر الزمن.

3. المعطيات المعتمد عليها في المؤشر

لقد اعتمدنا في هذا المؤشر على مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالمرأة و التنمية البشرية السابقة الذكر ل 17 دولة عربية التي توفرت فيها هذه المعطيات، و لتسهيل التعامل مع هذه المؤشرات أعطيناها كلمات مختصرة باللغة الفرنسية.

- ✓ مؤشر التنمية البشرية **IDH**.
- ✓ مؤشر النوع الاجتماعي.**ISD**
- ✓ مؤشر الفوارق بين الجنسين **IIS**
- ✓ أمل الحياة $\mathbf{E_0}$
- ✓ معدل التمدرس في الابتدائي **TSP**
- ✓ معدل التمدرس في الثانوي **TSS**
- ✓ معدل إتمام الدراسة في التعليم الثانوي أو العالي**TSESS**
- ✓ معدل المشاركة في الحياة الاقتصادية **TPE**
- ✓ الناتج المحلي الخام **PIB**
- ✓ وفيات الأمهات **TMM**
- ✓ معدل خصوبة المراهقات (الولادات لكل 1000 مراهقة عمرها من 15-19 سنة) **TFA**

- ✓ نسبة النساء في المقاعد البرلمانية **SPN**

4.الأدوات المستخدمة:

تم من خلال هذه الدراسة استخدام أسلوب من أساليب تحليل المعطيات " التحليل المركب الرئيسي"، لأن البيانات كمية، و قد استعنا ببرنامج الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية SPSS النسخة رقم 21.

5.تحليل النتائج:

تقدر نسبة التشتت المفسر ب 76.77 و هي نسبة مرتفعة ، تظهر لنا بأن المتغيرات المعتمد عليها في المركب الرئيسي تمثل أحسن تمثيل.

الجدول رقم 27:مصفوفة الخاصة بالارتباط المؤشرات فيما بينها

		مؤشر التنمية البشرية	مؤشر النوع الاجتماعي	مؤشر الفارق بين الجنسين	مؤشر التنمية البشرية ذكور	مؤشر التنمية البشرية اناث	امل الحياة ذكور	امل الحياة اناث	معدل التمدرس في الابتدائي ذكور	معدل التمدرس في الثانوي إناث	معدل التمدرس في الثانوي ذكور
Corrélation	مؤشر التنمية البشرية	1,000	,892	-,742	,996	,987	,921	,855	,687	,752	,854
	مؤشر النوع الاجتماعي	,892	1,000	-,741	,853	,949	,849	,734	,535	,682	,745
	مؤشر الفارق بين الجنسين	-,742	-,741	1,000	-,729	-,750	-,692	-,652	-,627	-,699	-,564
	مؤشر التنمية البشرية ذكور	,996	,853	-,729	1,000	,973	,917	,865	,703	,748	,853
	مؤشر التنمية البشرية اناث	,987	,949	-,750	,973	1,000	,919	,830	,640	,723	,840
	امل الحياة ذكور	,921	,849	-,692	,917	,919	1,000	,955	,730	,765	,787
	امل الحياة اناث	,855	,734	-,652	,865	,830	,955	1,000	,816	,839	,731
	معدل التمدرس في الابتدائي ذكور	,687	,535	-,627	,703	,640	,730	,816	1,000	,906	,508
	معدل التمدرس في الثانوي إناث	,752	,682	-,699	,748	,723	,765	,839	,906	1,000	,524
	معدل التمدرس في الثانوي ذكور	,854	,745	-,564	,853	,840	,787	,731	,508	,524	1,000
	معدل التمدرس في الثانوي اناث	,940	,857	-,693	,932	,931	,894	,835	,603	,679	,950
	معدل اتمام الدراسة في التعليم الثانوي أو الجامعي ذكور	,502	,679	-,225	,455	,592	,405	,239	,058	,144	,451
	معدل اتمام الدراسة في التعليم الثانوي أو الجامعي اناث	,338	,609	-,280	,279	,451	,357	,149	,091	,144	,218
	معدل المشاركة في الحياة الاقتصادية ذكور	,736	,601	-,460	,752	,716	,632	,565	,441	,483	,698
	معدل المشاركة في الحياة الاقتصادية اناث	,873	,807	-,585	,867	,880	,792	,677	,469	,543	,805
	الناتج المحلي الخام للفرد بالدولار ذكور	,711	,764	-,324	,673	,756	,577	,435	,266	,351	,586
	الناتج المحلي الخام للفرد بالدولار اناث	,687	,827	-,370	,639	,762	,583	,410	,259	,344	,568
	وفيات الامهات	-,885	-,733	,676	-,898	-,845	-,869	-,921	-,870	-,893	-,794
	معدل الخصوبة المراهقات الولادات لكل 100 مراهقة 15-19 السنة	-,789	-,692	,739	-,788	-,773	-,796	-,705	-,572	-,549	-,641
	معدل المقاعد البرلمانية الخاصة بالنساء	,033	-,039	-,398	,041	-,004	-,064	,001	,214	,269	-,266
	الناتج المحلي الخام للفرد بالدولار	,444	,589	-,254	,419	,510	,336	,221	,306	,340	,429

تابع للجدول رقم27

الناتج المحلي الخام للفرد بالدولار	معدل العقاعد البرلمانية الخاصة بالنساء	معدل الخصوبة المراهقات الولادات لكل 100 مراهقة 15-19 السنة	وفيات الامهات	الناتج المحلي الخام للفرد بالدولار اناث	الناتج المحلي الخام للفرد بالدولار ذكور	معدل المشاركة في الحياة الاقتصادية اناث	معدل المشاركة في الحياة الاقتصادية ذكور	معدل اتمام الدراسة في التعليم الثانوي أو الجامعي اناث	معدل اتمام الدراسة في التعليم الثانوي أو الجامعي ذكور	معدل التمدرس في الثانوي اناث
,444	,033	-,789	-,885	,687	,711	,873	,736	,338	,502	,940
,589	-,039	-,692	-,733	,827	,764	,807	,601	,609	,679	,857
-,254	-,398	,739	,676	-,370	-,324	-,585	-,460	-,280	-,225	-,693
,419	,041	-,788	-,898	,639	,673	,867	,752	,279	,455	,932
,510	-,004	-,773	-,845	,762	,756	,880	,716	,451	,592	,931
,336	-,064	-,796	-,869	,583	,577	,792	,632	,357	,405	,894
,221	,001	-,705	-,921	,410	,435	,677	,565	,149	,239	,835
,306	,214	-,572	-,870	,259	,266	,469	,441	,091	,058	,603
,340	,269	-,549	-,893	,344	,351	,543	,483	,144	,144	,679
,429	-,266	-,641	-,794	,568	,586	,805	,698	,218	,451	,950
,442	-,101	-,759	-,858	,605	,613	,853	,711	,262	,479	1,000
,598	-,050	-,216	-,198	,791	,736	,596	,378	,613	1,000	,479
,511	-,220	-,225	-,126	,749	,639	,437	,237	1,000	,613	,262
,587	,008	-,404	-,641	,490	,470	,904	1,000	,237	,378	,711
,571	-,017	-,568	-,696	,664	,646	1,000	,904	,437	,596	,853
,428	-,193	-,435	-,463	,951	1,000	,646	,470	,639	,736	,613
,604	-,219	-,438	-,441	1,000	,951	,664	,490	,749	,791	,605
-,376	-,002	,674	1,000	-,441	-,463	-,696	-,641	-,126	-,198	-,858
-,177	,008	1,000	,674	-,438	-,435	-,568	-,404	-,225	-,216	-,759
-,188	1,000	,008	-,002	-,219	-,193	-,017	,008	-,220	-,050	-,101
1,000	-,188	-,177	-,376	,604	,428	,571	,587	,511	,598	,442

من خلال هذا الجدول الذي يمثل مصفوفة الارتباطات الخاصة بالمؤشرات فيما بينها، فهو يمكننا من معرفة إذا كانت الارتباطات قوية أو ضعيفة، موجبة أو سالبة بين المؤشرات المستخدمة في المركب الرئيسي.

- فمن خلاله نلاحظ أن هناك مؤشرات مرتبطة فيما بينها ارتباطا موجبا و شبه تام بقيم محصورة ما بين 0,780 و 0,98 و تتمثل كل من المؤشرات التالية:

مؤشر التنمية البشرية– مؤشر النوع الاجتماعي– معدل التمدرس الابتدائي و الثانوي– أمل الحياة – معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة، الناتج المحلي الخام بمعنى أنه كلما زادت هذه المؤشرات بالمقابل تزيد الأخرى.

- و هناك مؤشرات أخرى ترتبط فيما بينها بقيم موجبة و لكن متوسطة محصورة ما بين 0,540 و0,650 مثلا : ارتباط مؤشر تمدرس الإناث في الابتدائي مع مؤشر النوع الاجتماعي ب 0,682، و ارتباط مؤشر أمل الحياة عند الإناث بمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة ب0,677، و أيضا ارتباط معدل خصوبة المراهقات مع وفيات الأمهات....إلخ.

أما باقي المؤشرات المرتبطة بالإيجاب و لكن بقيم ضعيفة كمؤشر التمثيل المرأة في المجالس البرلمانية و الناتج المحلي الخام.

- و من خلال الجدول نلاحظ أيضا وجود مؤشرات مرتبطة فيما بينها ارتباطا سلبيا قويا محصور ما بين (–0,680 و – 0,921)،و يتمثل في ارتباط المؤشرات التالية (مؤشر التنمية البشرية–مؤشر النوع الاجتماعي– أمل الحياة لإناث–و معدل تمدرس الإناث) مع معدل وفيات الأمهات و خصوبة المراهقات و هذا يفسر لنا أنه كلما زادت هذه المؤشرات كلما انخفضت معدلات وفيات الامهات و خصوبة المراهقات أيضا.

- و هناك مؤشرات أخرى ترتبط فيما بينها ارتباط سلبي متوسط و ضعيف محصور ما بين (–0,1 و –0.568) كارتباط مؤشر المشاركة الاقتصادية للمرأة، و التمثيل البرلماني للمرأة، و الناتج المحلي الخام للمرأة مع نفس المؤشرات السابقة الذكر(وفيات الأمهات و خصوبة المراهقات).

التمثيل البياني رقم 28: التحليل المركب الرئيسي الخاص بالمؤشرات.

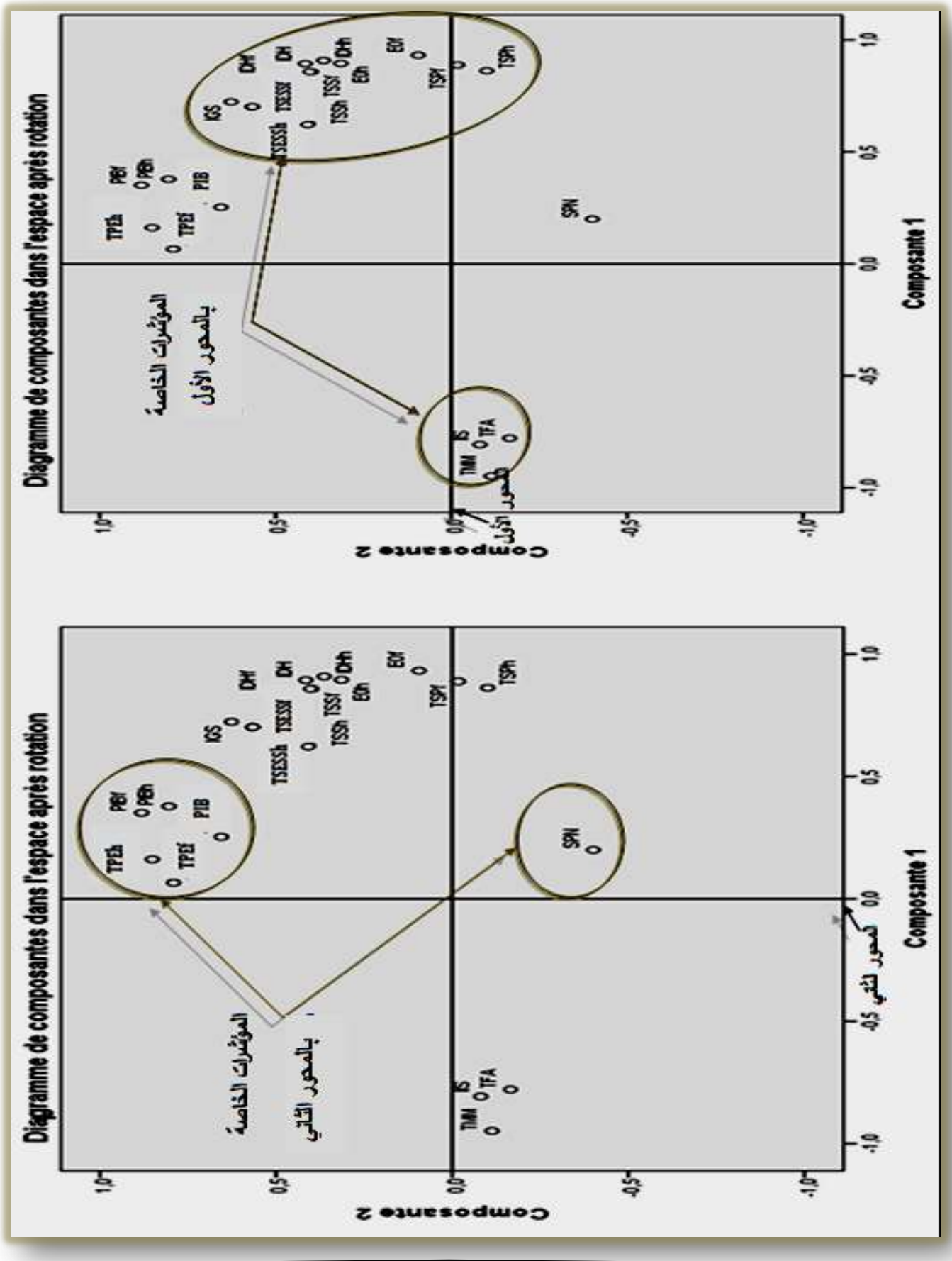

حسب التمثيل البياني الأول للتحليل المركب الرئيسي الخاص بالمؤشرات، و الذي يعطينا صورة عامة لانتشار هذه المؤشرات .

نلاحظ أن المحور الأول يملك نسبة 62،9% من التباين الإجمالي، و يقسم المجموعة من المؤشرات إلى قسمين:

- **المجموعة الأولى:**تضم مجموعة من المؤشرات التالية " مؤشر التنمية البشرية، مؤشر النوع الاجتماعي، معدلات التمدرس الابتدائي، و الثانوي، و معدل إتمام التعليم الثانوي و الجامعي، و أمل الحياة "التي ترتبط مع المحور الأول بالإيجاب، و مع بعضها البعض أيضا هذا من جهة.
- **المجموعة الثانية:** و من جهة أخرى مجموعة من المؤشرات التي ترتبط مع المحور الأول بالسلب، و الذي يبدو أنها مرتبطة سلبا مع المؤشرات المجموعة الأولى، بحيث كلما ارتفعت مؤشرات المجموعة الأولى كلما انخفضت هذه المؤشرات و هي تتمثل في كل من :(مؤشر الفوارق بين الجنسين– معدل وفيات الأمهات– و معدل خصوبة المراهقات) و العكس صحيح.

و حسب المحور الثاني للمؤشرات الذي يملك نسبة 13،86% من التباين الإجمالي، هو أيضا يقسم المؤشرات إلى قسمين:

- **المجموعة الأولى:** تضم المؤشرات التالية " معدل المشاركة الاقتصادية– و الناتج المحلي الخام" التي ترتبط مع المحور الثاني بالإيجاب، و مع بعضها البعض أيضا.
- **المجموعة الثانية:** بالنسبة لهذه المجموعة يوجد مؤشر واحد فقط، و هو معدل التمثيل النساء في المجالس البرلمانية**SPN**، حيث يبدوا أنه كلما ارتفعت مؤشرات المجموعة الأولى انخفض مؤشر **.SPN**

التمثيل البياني رقم 29: التحليل المركب الرئيسي الخاص بالبلدان.

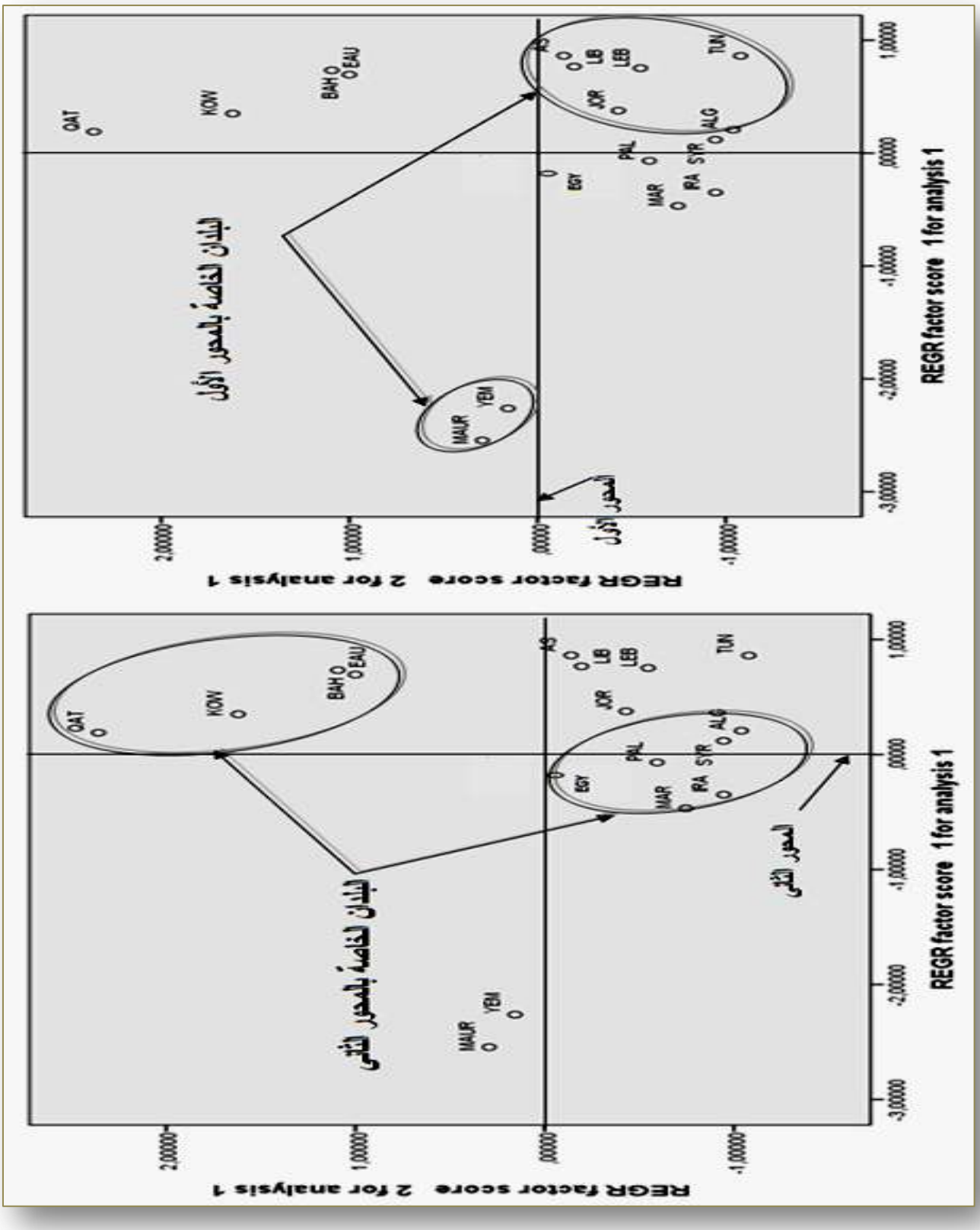

حسب التمثيل البياني الثاني الخاص بالتحليل الرئيسي المركب للبلدان، نرى أنه حسب المحور الأول الذي يقسم كل من البلدان التالية:" ليبيا، لبنان، العربية السعودية، الأردن، تونس، و الجزائر" من الجهة الموجبة، و الذي يبدو أنها متشابهة حسب المجموعة الأولى للمؤشرات الخاصة بالمحور الأول و التي تتمثل في كل من المؤشرات التالية (مؤشر التنمية البشرية، مؤشر النوع الاجتماعي، معدلات التمدرس الابتدائي، و الثانوي، و معدل إتمام التعليم الثانوي و الجامعي، و أمل الحياة).

أما من الجهة السالبة فلدينا اليمن و موريتانيا التي يبدو أن هذه البلدان تتشابه فيما بينها حسب المؤشرات المجموعة الثانية و التي تتمثل في (مؤشر الفوارق بين الجنسين– معدل وفيات الأمهات– و معدل خصوبة المراهقات).

أما بالنسبة للمحور الثاني فيبدو أن معظم دول الخليج بما فيها قطر، الكويت، البحرين، الإمارات العربية يبدو أنها متشابهة فيما بينها فيما يتعلق بمؤشرات المجموعة الأولى للمحور الثاني و التي تتمثل في (معدل المشاركة الاقتصادية– و الناتج المحلي الخام).

أما باقي البلدان الأخرى التي تمثل كل من " فلسطين، مصر، العراق، المغرب و حتى الجزائر التي يمكن إدخالها أيضا إلى المجموعة تتشابه فيما بينها فيما يتعلق بمؤشر معدل النساء في المجالس البرلمانيةSPN.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل وجدنا بأن مكانة المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي " تونس و المغرب" شهدت تحسن ملحوظ، من خلال مجموعة من المؤشرات التي تتعلق بالتنمية البشرية، و النوع الاجتماعي، و الفوارق بين الجنسين أي المؤشرات الخاصة بالمرأة و التنمية هذا من جهة،و من جهة أخرى و فيما يتعلق بمجال تمكين المرأة و تعزيز قدراتها في بلدان المغرب العربي، فقد فرضت المرأة نفسها بقوة في شتى المجالات الاجتماعية منها، و الاقتصادية، حيث حققت المرأة في بعض المجالات تكافؤ الفرص مع ذكور كمجال التعليم مثلا، إضافة إلى مواقع صنع القرار الذي شهدت نسبة مشاركتها في الحياة السياسية تزايد ملحوظ مما زاد من أهميتها الكبيرة في البناء المجتمعي ككل هذا فيما يخص بلدان المغرب العربي مقارنة ببعضها البعض.

أما بالمقارنة مع البلدان العربية من خلال تقييم أداء الدول فيما بينها فيما يتعلق بالمرأة و التنمية و هذا من خلال مقارنة المؤشرات و استخدامنا للتحليل المركب الرئيسي، اتضح لنا أن مكانة المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية عربيا شهدت تباين ملحوظ بين الدول، فهناك دول تتميز بتنمية مرتفعة للمرأة في جميع المجالات تقريبا كما هو الحال في دول الخليج العربي مثلا.

و دول عربية أخرى تتميز بتنمية المرأة متوسط، و هناك دول أخرى تحتاج إلى المزيد من المجهودات لتنمية المرأة و إدماجها في برامج التنمية الشاملة ككل ، فالمرأة في هذه البلدان لازالت لم ترى نور

التنمية بعد و إنما هي غارقة في دوامة المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية، و كل هذا يعرقل دورها الفعال في تحقيق تنمية المجتمعية في هذه البلدان.

خلاصة عامة

من خلال بحثنا هذا الذي حاولنا فيه التطرق إلى موضوع من أوسع المواضيع التي تحتاج إلى الاجتهاد و البحث المستمر، و هو " دور المرأة و أهميتها في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي" توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لقد احتلت المرأة و لا زالت تحتل مكانة هامة و كبيرة في مختلف الأزمنة التاريخية، و يعتبر موضوع المرأة و التنمية من القضايا الأساسية للمؤتمرات الدولية في الوقت الراهن.

- تشترك الجزائر إلى جانب بلدان المغرب العربي " تونس– المغرب" فيما بينها في مجموعة من المبادئ فكل دولة منهما تسعى جاهدة من أجل تحقيق مجتمع متوازن، و تلتزم دستوريا و قانونيا و حتى وفق للمعاهدات دولية من أجل فتح فرص لتنمية متساوية بين كلا الجنسين و دون أي تمييز.

- بالإضافة إلى مختلف العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي كان ها تأثير على المسار الديموغرافي في الجزائر إلى جانب البلدان المغاربية، كان لتمكين المرأة و تحسن وضعها في مختلف المجالات الأثر الكبير و البارز على المسار الديموغرافي تتجلى معالمه في تأخر سن الزواج و انخفاض الكبير لمستوى الخصوبة و بالتالي إحداث تحول ديموغرافي.

- لقد شهدت الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي " تونس و المغرب" تحسنا ملحوظا مقارنة بالسنوات الماضية، رغم وجود بعض العراقيل و الصعوبات التي لازالت تقف أمام تنمية المرأة و تحسن وضعها وهذا حسب ظروف و وضع كل دولة.

- إن تمكين المرأة و تعزيز قدراتها في البلدان المغاربية و العربية ككل في شتى المجالات له أهمية كبيرة ، و هذا لأنه يسمح للمرأة بإبداع قدراتها الفكرية و الإنتاجية و بالتالي تحقيق التنمية على جميع الأصعدة (الإنسانية منها و الشاملة) .

بعض الاقتراحات:

هذه بعض الاقتراحات التي نتمنى و نرجو أن تجد من يأخذها بعين الاعتبار إنشاء الله، و خاصة و أن عملية تنمية المرأة و تعزيز قدراتها و إمكاناتها في وقتنا الحالي ليست بالعملية العشوائية، و إنما تخضع للمجموعة من العوامل و الضوابط الاجتماعية، و الاقتصادية، و الثقافية، و حتى البيئية للمجتمعات التي تنتمي إليها، و كل هذا له بالغ التأثير على وضع المرأة و موقعها من السياسات و البرامج التنموية، فمشاركتها في التنمية يعتبر الحجر الأساس لبناء أي مجتمع من المجتمعات، تحققه يعتمد على مجموعة من الركائز رئيسية أهمها:

- سد كل فجوات التهميش و الاستغلال التي تعاني منه المرأة العربية في مختلف الوظائف و المجالات، وتشجيع إدماجها و مشاركتها في التنمية الشاملة إلى جانب أخيها الرجل..
- لا بد من مضاعفة المجهودات من أجل تحسين وضع المرأة العربية ككلفي مختلف المجلات و خاصة الحساسة منها كالتعليم و الصحة، فهناك بعض دول العربية مازالت المرأة فيها لم ترى بعد نور التنمية.
- فتح المجال للمرأة لتدريبها و تأهيلها للمسايرة المرأة في العالم الغربي التي هي في أعلى درجات التطور و الرقي، فالمرأة العربية في وقتنا الراهن تنميتها خاضعة لتأثير التغيرات الكبيرة من جراء الأزمات المحلية و الخارجية التي تجعل من حالها و وضعها في أرجوحة لا تعرف مصيرها الذي هو بيد القدر لا يعلمه إلا الله سبحانه.

- لا بد من عدم التقليل من الدور الفعال للمرأة في التنمية إلى جانب الرجل، الذي هو بدوره لا يستطيع أن يحقق لوحده التنمية دون مشاركة أخته المرأة، بل لابد من اجتماع كل قوى المجتمع لتحقيقها دون أي تميز، فكلاهما يعتبر القوة الدافعة للنمو و التنمية في المجتمع، و التقليل من هذا الدور هو عقبة كبيرة أمام تحقق التنمية و تقدم الأمم و ازدهارها.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر

I. باللغة العربية

– القرآن الكريم

– السنة النبوية الشريفة

1. الكتب:

– أ، د، رفيقة حمود، تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة، تونس، سبتمبر 2006.

– الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة،دراسة مسحية خاصة بالنهوض القانوني للمرأة في الجزائر ،الجزائر 2010.

– ثمينة نذير و لي تومبيرت، حقوق المرأة في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا " المواطنة و العدالة"، مؤسسة فريدوم هاوس للنشر ، و م أ 2005.

– حافظ شقير، التحول الديموغرافي في البلدان العربية و أثاره، جامعة الدول العربية ، منظمة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للتنمية ، 2010.

– رفيقة سليم حمود ، المرأة المصرية – مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل ، دار الأمين ، القاهرة 1997.

- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) , مفاهيم و المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي , منشورات المفتاح , القدس , 2006.

- عبيد،ف، الوضعية الوبائية للأمراض المنقولة جنسيا و السيدا في العالم و تونس، مكافحة الإقصاء و التمييز 2012.

- فايز محمد العيسوي,أسس جغرافية السكان,دار المعرفة الجامعية,جامعة الإسكندرية,2003.

- فوزي عيد سهاونة و موسى عبودة سمعة,جغرافية السكان,قسم الجغرافيا,جامعة الأردنية,2002.

- محمد حميد بخاري، دليل مقاربة النوع و التنمية ، مشروع مشاركة الساكنة في إصلاح التعليم الابتدائي بجهة سوس ماسة درعة ،10 يناير 2008.

- مسيكة بوفامة، واقع المشاريع الاقتصادية الموجهة للمرأة في الجزائر، أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية و التسيير، دراسة ميدانية من طرف منظمة العربية للمرأة 2009.

- معطيات منظمة الدول العربية، مواجهة وفيات الأمهات و مراضيتهن في الدول العربية، بالمشاركة مع منظمة الأمم المتحدة، 2005.

- منظمة الصحة العالمية ، التوليد في طب الأسرة ، دليل ارشادي ،ليونز بول 2006.

- منظمة الصحة العالمية، تعريف الصحة الإنجابية الذي وافقت عليه منظمة الأمم المتحدة في مؤتمر السكان و التنمية، القاهرة 1994.

2. المقالات و الوثائق:

- الأمم المتحدة , الإدماج لحقوق الإنسان في التنمية البشرية و المستدامة , وثيقة توجيهية لبرنامج الأمم المتحدة 1999

- بثينة قريبع، استقراء الوضع الراهن للمشاركة المرأة في الحياة السياسية في الجزائر و المغرب و تونس، منشورات مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث ، تونس 2009.

- عمل مشترك ، النساء و الديموقراطية ، مركز العراق للمعلومات الديموقراطية، مجلة ، العدد 5 ، سبتمر 2005.

- القانون رقم 05 –85 المؤرخ بتاريخ 16 فيفري 1985 المتعلق بحماية الصحة و ترقيتها، الجريدة الرسمية العدد 1985/8.

-محي الدين نصرت, « تنمية المجتمعات المحلية», مقال في المركز القومي للبحوث الاجتماعية, القاهرة 1971

-المركز الإقليمي لتعليم الكبار : مؤتمر دور المرأة العربية في التنمية القومية من 24- 30/9/ 1972، التقرير النهائي، سرس الليان.

-المعهد العربي للحقوق الإنسان، المرأة العربية..الوضع الاجتماعي و القانوني، دراسة ميدانية لثمانية بلدان، تونس، 1996

-مولاي لخضر عبد الرزاق، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر من 2000-2011، مجلة الباحث، عدد 10 ،سنة 2012.

-ناصري عبد القادر، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد الانتهاء،مجلة المفكر، العدد اثنا عشر، كلية الحقوق و العلوم لسياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

-وزير التشغيل و التضامن الاجتماعي بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة مارس 2013 ، المركز العائلي بن عكنون.

3. التقارير:

- الأمم المتحدة بالاشتراك مع جامعة الدول العربية ، تقرير الأهداف الإنمائية في الوطن العربي 2010 و أثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، 2011.

- الأمم المتحدة، تقرير السكان و التنمية" النافدة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية"، العدد الثاني،اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا، 2005.

- برنامج الاورو متوسطي، تقرير حول تعزيز المساواة بين المرأة و الرجل في المنطقة المتوسطية (2008-2011) **المغرب** كحالة.

- برنامج الاورو متوسطي،تقرير حول تعزيز المساواة بين المرأة و الرجل في المنطقة المتوسطية (2008-2011) **تونس** كحالة.

- البنك العالمي للإنشاء و التعمير . تقرير عن التنمية في العالم , سنة 1980

- تقرير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، فيينا 1993.

- تقرير المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية (1992)،الفصل 24.

- الصندوق الأمم المتحدة للسكان، التقرير الوطني للجمهورية التونسية حول مستوى تنفيذ لبرامج عمل المؤتمر الدولي للسكان ز التنمية +20 2013.

- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير الوطني للتنمية البشرية في الجزائر 2013-2015 " ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة؟"الجزائر بالتعاون مع المنظمة العالمية للسكان و التنمية.

- المجموعة الأورو المتوسطية ،التقرير الوطني للحقوق الإنسانية للمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي في الجزائر،EUROMED 2008-2011

- مركز المرأة العربية للبحوث و التدريب، تقرير حول المرأة و الحكم المحلي بالجزائر واقع و أفاق، 2009.

- معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث و التدريب من أجل النهوض بالمرأة و مركز المرأة العربية، تقرير حول المرأة و المشاركة السياسية في المنطقة العربية، تونس 2009.

- معهد الأمم المتحدة للبحث و التدريب من أجل النهوض بالمرأة العربية، "تقرير حول النساء في النقابات في الجزائر – تونس- و المغرب"2010.

- المملكة المغربية ، بكين+15، أفريل 2009

- المملكة المغربية، تقرير الأهداف الإنمائية 2012.

- منظمة الصحة العالمية، تقرير عن واقع الصحة الإنجابية في العالم، تقرير الأمانة الخاصة بالجمعية الصحة العالمية رقم 57 ، أفريل 2004.

- الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، تقرير الوطني لمؤتمر **بكين+15**

- الوزارة المنتدبة المكلفة بشؤون المرأة , تقرير حول انجازات المتعلقة بمؤتمر بكين.

4. الأطروحات:

أولا– الماجستير:

- بلعاطل عياش، سياسات التنمية المستدامة و الأهداف الإنمائية للألفية في الجزائر "دراسة تقييميه للحدود الالتزامات و طبيعة الإنجازات، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2011.

- بن صاوشة رياض، بحث التنمية البشرية و النمو الاقتصادي ، – دراسة حالة الجزائر – ،بحث في إطار ماجستير إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005

- جميلة عطار ، أثر الوفيات في الانتقال الديموغرافي ، مذكرة الماجستير، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، السنة الجامعية 2014.

- مربيعي سوسن، "التنمية البشرية في الجزائر واقع و أفاق "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2013

- ملاك سميرة, المرأة القائد بالإدارة في الجزائر, ماجستير علم الاجتماع, قسم العلو م الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة سطيف 2, الجزائر ,2014–2015.

ثانيا – الدكتوراه:

- الدكتور فؤاد عبد الكريم، «قضايا المرأة في المؤتمرات الدولية"، رسالة دكتورا في الثقافة الإسلامية، جامعة إمام بن سعود الإسلامية، كلية الشريعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية 2009.

- دريد فاطمة، النمو الديموغرافي و أثره على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية " دراسة في التنظيم العائلي للأسرة الجزائرية"، أطروحة ذكتوراه دولة في علم الاجتماع تخصص تنمية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة منتوري قسنطينة، 2006–2007.

- عطار عبد الحفيظ، التشغيل الغير الرسمي بين الدافع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر، مذكرة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، معهد الثقافة الشعبية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2009–2010.

- فيصل بوطيبة، العائد من التعليم في الجزائر، دكتورا في الاقتصاد، تخصص تنمية ، كليم العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، الجزائر ، 2010

5. المصادر:

- إحصائيات وزارة التربية التونسية.

- الدليل الإحصائي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- مركز المشاركة السياسية للمرأة العربية 2007.

- المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط،البحث الوطني حول صحة الأم و الطفل 1997.

- المندوبية السامية للتخطيط " البحث الوطني حول السكان و الصحة العائلية 2011.

- المندوبية السامية للتخطيط البحث الوطني حول السكان و الصحة بالمملكة المغربية (سنة 1981-1992).
- وزارة التربية و التعليم الجزائر.
- وزارة التكوين و التعليم المهني.
- وزارة الداخلية للملكة المغربية.
- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.
- وزارة الداخلية و التنمية التونسية.
- الوزارة المنتدبة المكلفة بقضايا الأسرة و المرأة.

باللغة الفرنسية:

1. Ouvrages :

- Abed esslam Gouider, déterminants de l'activité des femmes sur le marché de travaille Tunisienne et discrimination sociale par genre, l'institut supérieure de gestion de Gadés, Tunisie 2009.
- Direction des Soins de Santé de Base (DSSB) / Programme National de Lutte contre le sida et les MST" Tunisie.
- Dominique TABUTIN, L'histoire de la population de l'Afrique du Nord pendant le deuxième millénaire, Université catholique de Louvain, Belgique.
- Haut commissariats pour le développement, examen exhaustif des statistiques sensibles au genre au Maroc, programme UNIFEM 2007.
- HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN ,Femmes Marocaines et Marché du Travail : Caractéristiques et Evolution, ROYAUME DU MAROC, Décembre 2013
- Institue statistique de l'Unesco, recueil des données mondiale sur l'éducation, 2011 statistique comparé sur l'éducation dans le monde.
- Musette , M et Islam Hamouda, Marché de travail et emploi en Algérie , Bureau de l'OIT a Alger , octobre 2003.

- ONU, population division « world urbanisation prospects », département of économic and social affaires, 2007.
- Roland pressât Dictionnaire démographique, PUF, 1987.
- Zahia Ouadah-Bedidi, Fécondité et nuptialité différentielles en Algérie l'apport du recensement de 1998.

2. Les rapports

- CNES, Rapport national sur le développement humain, Réalisé en coopération avec le Programme des Nations Unies pour le développement. Algérie2008.
- HCP, démographie marocaine « tendance passé et perspectives avenir » , rapport thématique 2013.
- OMS, statistiques sanitaire mondiale 2013.
- OMS, statistiques sanitaires mondiale, 2012
- ONU, Objectifs du Millénaire pour le développement Rapport 2015, New York, 2015.
- PNUD Rapport mondiale sur le développement humain année 2003,2010, 2015.
- République algérienne ,2eme rapport national sur les objectifs millénaire pour développement 2010 Algérie.
- République algérienne,1 ère rapport national sur les objectifs millénaire pour développement 2005 Algérie.
- UNFPA, état de la population mondiale2014, New York.
- union interparlementaire, participation politique des femmes dans le monde « situation au 1er janvier 2015, imprimé en France, publier par union interparlementaire et ONU femmes février 2015.

3. Les revus :

- Nadia AIT ZAYE, contraint et opportunités a la participation économique des femmes Algérienne, Revue CIDDEF N°12 Janvier 2007.

- TALAHITE Fatiha, Algérie, l'emploi féminin en transition, 8th Mediterranean social and political research meeting, Florence, 21-25 mars 2007
- BOURAOUIAmir , : 13 ème colloque de L'AMEP ,1et13 juin 2011 « politique de population en Tunisie depuis l'indépedance ».

4. Les sources des donnes :

- Annuaire statistique pour les pays d'Afrique année 2014.
- CHP, RGPH 1960-1971-1982-1994-2004.

- INT, Enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS 4) Résultats préliminaires, Tunisie 2011-2012.
- INT, les donnes de recensement 1966-1975-1984-1994-2004.
- Ministère de la santé, de la population et de la réforme hospitalière.
- ONS, Activité emploi et chômage, Avril 2014, N°671.
- ONS, collection statistique N°142, les principaux résultats du Sandage au 1/10 éme RGPH 2008.
- ONS, collection statistique N°36 Mars 1992 Algérie.
- ONS, collection statistique N°80, juin 1999.
- ONS, Collections Statistiques N° 173, enquête emploi auprès des ménages 2011.
- ONS, donnée démographiques de Algérie des défères années.
- ONS, donnés statistiques Activité, emploi, chômage N°651, 653, 671.
- ONS, ENQUETE NATIONALE A INDICATEURS MULTIPLESMICS3 ALGERIE 2006(Rapport Préliminaire), Algérie 2007.
- ONS, les donnes de RGPH 1966- 1977-1987-1998-2008.
- ONS, Rétrospectives année 1962-2011.
- ONU, Bureau de Rapport de Développement Humain.
- Royaume du Maroc, les donnes de Haut-commissariat du plan.
- Référence Bureau, Fiche de donnes sur la population mondiale 2013.

5. Site internet :

www.kitab.com

www.un.org

www.euromedgenderquality.org

www.bayanealyaoume.press.ma

www.oms.org.

www.medi1tv.com

www.mfep.gov.dz

: Statistics@afdb.org www.afdb.org.
www.prb.org
WWW.OIT.org
www.ipu.org
data.worldbank.org

الملاحق

الملحق رقم 01:تطور سكان بلدان المغرب العربي من 1950 إلى 2013بالآلاف.

السنوات	**1950**	**1955**	**1960**	**1965**	**1970**	**1975**	**1980**	**1985**
الجزائر	8753	9715	10800	12000	13746	16018	18811	22097
تونس	3530	3860	4221	4630	5127	5668	6458	7330
المغرب	8953	10132	11626	13323	15310	17305	19567	22299
المجموع	21236000	23707000	26647000	29953000	34183000	38991000	44836000	51726000

السنوات	**1990**	**1995**	**2000**	**2005**	**2010**	**2013**
الجزائر	25289	28265	30506	33961	37067	39208
تونس	8219	8975	9564	10051	10632	10997
المغرب	24808	26951	28827	30125	31642	33008
المجموع	58316000	64191000	68897000	74137000	79341000	83213000

Source :

1. ONU, population division « world urbanisation prospects », département of économic and social affaires, 2007, p 104. Site électronique :WWW.ONU.org.
2. Annuaire statistique pour les pays d'Afrique année 2014, p 61.

الملحق رقم 02: المؤشرات المتعلقة بالمرأة و التنمية البشرية

البلدان	مؤشر التنمية البشرية **IDH**	مؤشرات النوع الاجتماعي **ISD**	مؤشر الفوارق بين الجنسين **IISD**
الجزائر	0.717	0.843	0.425
تونس	0.721	0.891	0.265
المغرب	0617	0.828	0.460
ليبيا	0.784	0.931	0.216
موريتانيا	0.484	0.801	0.644
مصر	0.682	0.855	0.580
الأردن	0.745	0.842	0.488
لبنان	0.765	0.900	0.416
العراق	0.642	0.802	0.542
فلسطين	0.686	0.855	0.412
العربية السعودية	0.836	0.897	0.321
الإمارات العربية	0.827	0.958	0.244
قطر	0.851	0.978	0.524
البحرين	0.814	0.961	0.253
الكويت	0.814	0.987	0.288
اليمن	0.500	0.738	0.733
سوريا	0.658	0.851	0.556

Source :PNUD,Rapport mondiale sur le développement humain année 2015.

UNICEF,LA SITUATION DES ENFANTS DANS LE MONDE 2014 EN CHIFFRES

الملحق رقم:03 مؤشرات متعلقة بمجالات مختلفة

PIB	PIB		TSESS		TSS		TSP		E_0		IDH		البلدان
	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	
12555	3695	21219	20.9	27.3	65	57	97	98	77.6	76	0.629	0.746	الجزائر
10440	4751	16226	32.8	46.1	77	65	100	100	78.3	73.6	0.669	0.751	تونس
4384	3215	10692	20.1	63.3	36	39	96	97	72.7	69.1	0.545	0.658	المغرب
21666	10649	32678	55.6	44	85	77	97	97	77.3	73.5	0.749	0.805	ليبيا
2988	1362	4592	8	20.8	22	26	77	73	63.1	60	0.425	0.530	موريتانيا
10400	4225	16522	43.4	59.3	70	70	97	98	73.6	68.8	0.617	0.722	مصر
11377	2875	19459	69.5	78.5	89	85	91	91	75.6	72.3	0.658	0.781	الأردن
3428	7199	25038	38.8	38.9	85	77	97	98	82.3	78.1	0.717	0.794	لبنان
16263	4245	23555	22	42.7	45	53	95	98	73.2	65.9	0.556	0.693	العراق
14007	4651	8580	21	40	77	85	90	90	73.6	68.8	0.617	0.722	فلسطين
50168	16197	78689	60.5	70.3	80	76	97	97	77.6	73.9	0.773	0.861	العربية السعودية
52109	23903	78689	73.1	61.3	100	97	100	100	78.2	76.1	0.800	0.831	الإمارات العربية
58068	45863	141468	66.7	59	96	87	95	95	79.5	77.8	0.838	0.856	قطر
119029	24531	36660	74.7	80.4	85	77	98	99	77.5	75.9	0.798	0.831	البحرين
85820	43134	114532	55.6	56.3	93	86	100	97	75.5	73.5	0.801	0.812	الكويت
3945	1775	6080	7.6	24.4	27	49	70	83	64.5	61.8	0.415	0.562	اليمن
5771	1922	9478	29	38.9	63	63	100	99	77.8	71.8	0.588	0.691	سوريا

الملحق رقم :04

البلدان	TPE		TMM	TFA‰	SPN%
	H	F			
الجزائر	71.9	15	79	10	25.8
تونس	70.6	25.1	46	4.6	26.7
المغرب	57.4	43	100	35.8	11
ليبيا	76.4	30	15	2.5	16.5
موريتانيا	79	28.6	320	73.3	19.2
مصر	74.6	23.6	45	43	2.8
الأردن	66.2	15.6	50	26.5	12
لبنان	70.5	22.8	16	12	3.1
العراق	69.7	14.7	63	68.7	25.2
فلسطين	66	15	45	26	2
العربية السعودية	75.5	18.2	24	10.2	19.9
الإمارات العربية	91	46.6	12	27.6	17.5
قطر	95.6	50.8	7	9.5	0.1
البحرين	87.2	39.4	20	13.8	18.8
الكويت	82.8	43.4	14	14.5	6.2
اليمن	71.8	25.2	720	47	0.7
سوريا	72.8	13.4	49	41.6	12

Source :PNUD, UNICEF les mêmes sources

قائمة المصطلحات

ADPG (African Development Bank Group) البنك الإفريقي للتنمية

BIT (Bureau international du travail)المكتب الدولي للعمل

BM (Banque mondial)البنك العالمي

CNES (conseil économiques et social) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

IDH (L'indicateur du développement humain) مؤشر التنمية البشرية

ISDH(L'indicateur sexospécifique du développement humain) مؤشر التنمية البشرية المرتبط بالجنس

IPF (l'indicateur de participation des femmes) مؤشر مشاركة المرأة

IDT (l'indicateur du développement technologique) مؤشر التنمية التكنولوجية

MEN (Ministère de l'Education Nationale) وزارة التربية و التعليم

MESRS (Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique) وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

MFP (Ministère de la Formation Professionnelle) وزارة التكوين المهني

MSP (Ministère de la Santé et de la Population)وزارة الصحة و السكان

OMS (Organisation Mondiale de la Santé) المنظمة العالمية للصحة

ONS (Office National des Statistiques) الديوان الوطني لإحصائيات

ONU (Organisation nation unie) منظمة الأمم المتحدة

PEV (Programme Elargi de Vaccination) برنامج توسيع التلقيح

PIB (Produit Intérieur Brut) الناتج المحلي الخام

PMI (Protection Maternelle et Infantile)حماية الأمومة والطفولة

OMS (Organisation Mondiale de la Santé) المنظمة العالمية للصحة

ONS (Office National des Statistiques) الديوان الوطني لإحصائيات

ONU (Organisation nation unie) منظمة الأمم المتحدة

PEV (Programme Elargi de Vaccination) برنامج توسيع التلقيح

PIB (Produit Intérieur Brut) الناتج المحلي الخام

PMI (Protection Maternelle et Infantile)حماية الأمومة والطفولة

PNMCD (Plan National de Maîtrise de la Croissance Démographique) البرنامج الوطني لتحكم في النمو الديموغرافي

PNUAD (Plan-cadre des Nations Unies pourl'aide au développement) برنامج الأمم المتحدة من أجل المساعدة لتحقيق التنمية

UNDG (Groupe des Nations Unies pour le Développement) مجموعة الأمم المتحدة من أجل التنمية

UNICEF (Fonds des Nations Unies pour l'Enfance) صندوق الأمم المتحدة من أجل الطفولة

UNIFEM (Fonds de développement des Nations Unies pour la femme) صندوق التنمية لأمم المتحدة من اجل المرأة.

ملخص

"دور و أهمية المرأة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر مقارنة ببلدان المغرب العربي " تونس و المغرب"

يعتبر موضوع المرأة ودورها في التنمية من المواضيع التي احتلت موقعا مهما في البحوث و الدراسات، حيث لقي اهتمام العديد من الدول و المنظمات العالمية في مختلف المحافل الدولية.

إن التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي شهدتها الجزائر إلى جانب بلدان المغرب العربي " تونس و المغرب" لعبت دورا كبيرا في زيادة أهمية المرأة و دورها الفعال في تنمية هده المجتمعات، فقد أولت هذه البلدان اهتماما بموضوع المرأة و التنمية، فهي تسعى جاهدة للبدل مجهودات كبيرة لفتح المجال أمام المرأة لتحقيق المزيد من الفرص و الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية و حتى القيادية، و هذا بإسهامها في العملية التنموية بدءا بالتخطيط، و مرورا بالتنفيذ، و انتهاءا بمكاسب التنمية و منجزاتها.

كل هذا سمح للمرأة المغاربية ككل بفرض نفسها بقوة في هذه المجتمعات في شتى المجالات " التعليم، المشاركة الاقتصادية، و مواقع صنع القرار.....إلخ" و خاصة في وقتنا الراهن.

الكلمات المفتاحية: المرأة و التعليم– الصحة– التنمية – مواقع صنع القرار– النوع الاجتماعي– تمكين المرأة– المشاركة الاقتصادية– التنمية البشرية.

Résumé

« Le rôle et l'importance de la femme dans le développement socio- économique en Algérie par apport aux pays de Maghreb « la Tunisie et le Maroc »

Le thème de la femme et son rôle dans le développement est considéré comme l'un des sujets qui ont occupé une position importante dans les recherches et les études, la où il a reçu l'attention de nombreux pays et des organisations mondiales dans des divers forums internationaux.

Les changements socio- économiques qui a connue l'Algérie et les pays de Maghreb « la Tunisie, et le Maroc » , joue un rôle dans l'augmentation de l'importance de la femme dans le développement de ces communautés , ces pays ont prêté attention aux femmes et le développement , où ils faisaient des grands efforts pour ouvrir le champ aux femmes d'avoir accès à plus de possibilités et de fonctions sociale, et économiques même à la place de la décision, et ça par sa contribution au processus de développement et de planification, puis la mise en œuvre, et se termine par des gains de développement et ses réalisation.

Tous cela à permis aux femmes Maghrébine à s'imposer vigoureusement dans ces communautés dans divers domaines « l'éduction – la participation économique- et la place de décision…ect », surtout au moment actuel.

Les mots clé : la femme et l'éduction- la santé- le développement- les postes de décision- le genre social- autonomisation de la femme- participation économique- le développement humain.

Abstracts

« The role and importance of woman in socioeconomic development in Algeria by comparison withe the Maghreb countries « Tunisia and Morocco »

The woman's theme and her role in the development is considered as one of the most important subjects that occupied a special position in the researches and the studies , thus ;it received the interest of several countries and world organisations in different international forums.

The social – economic changes that were known by Algeria besides the Maghreb countries «Tunisia and Morocco » , had played an fundamental role in increasing the importance of woman in the development of these communities ;whereas these countries have given a big interest to the subject of woman and development because , they aim hardly to explore great efforts in order to give the chance to woman to reach more opportunities in socio-economic functions ،and even the leadership ones ; and this by her contribution in the progressive process ; starting by planning , then carrying out and finishing by the gains of the development and its achievement.

All of this allow the Maghreb woman to escpress herself vigourely in these communities by participating in several fields as « education, economic participation, and also in taking decisions ».

Key words : woman and education- the health- the development- taking decision- social gender- enable woman- the economic participation- human development.